علم التخريج ودوره
في خدمة السنة

إعداد الدكتور
عبدالغفور عبدالحق البلوشي

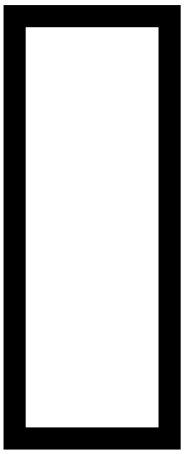

التمهيد

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلّم، وعلى آله الطيبين وصحابته المكرمين المجاهدين الذين لم يألوا جهدًا في نشر هذا الدين وتبليغه للعالمين، أما بعد:

فمن فضل الله سبحانه على هذه الأمة أن تكفَّل الله بحفظ هذا الدّين ومصادره وأصوله وذلك في قوله تعالى: [الحجر:9] كما أنه جعل وظيفة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان كل ما يحتاج إلى بيان في هذا الكتاب، فبيَّن وفسّر، وصار بيانه لازماً لحفظ القرآن، ومن هنا هيأ الله تعالى لكتابه وسنة رسوله من يحفظونهما جيلاً بعد جيل، حفظاً في الصدور وحفظاً في السطور جنباً إلى جنب، فالذين قاموا بخدمة الكتاب والسنة هم العدول الأثبات فما تركوا جانبًا من جوانب العلم تحتاج إليه الأمة إلاَّ قاموا بذلك، والعناية بالسنة لا تزال مستمرة من القرون المفضلة إلى يومنا هذا، وليست إقامة هذه الندوة إلاَّ نموذجًا لاهتمام المملكة بخدمة السنة والسيرة، إذ يقوم عدد كبير من الباحثين بالكتابة في موضوعاتها المختلفة، وكنت ممن دعي إلى ذلك، فتلبية للدعوة بالمشاركة في ندوة «عناية

المملكــة العربيــة الســعودية بالســنة والســيرة النبويـة» الـتي تنظمهـا وزارة الشـؤون الإسـلامية والأوقـاف والـدعوة والإرشـاد، ممثلـة فـي مجمـع الملك فهد لطباعـة المصـحف الشـريف بالمدينـة المنورة، بتقديم بحث في المحور الثـاني: «عنايـة المسـلمين بالسـنة والسـيرة النبويـة علـى مـرّ العصور» الموضوع الثـامن «علـم التخريـج ودوره فـي خدمـة السـنة». فشـمّرت عـن سـاق الجـد مسـتعينا بـالله تعـالى عـز وجـل فـي كتابـة هـذا البحث، أسأل اللـه تعـالى أن ينفـع بـه المسـلمين وأن يجعلـه خالصـاً لـوجهه الكريـم، إنّـه سـميع مجيب.

خـطـة البحـث

قسـمت البحـث إلـى تمهيـد ومقدمـة وأربعـة أبواب، وفي كل الأبـواب فصـول، ثـم خاتمـة. أمـا التمهيد ففي عناية الأمـة بخدمـة الكتـاب والسـنة وسبب الكتابة في هذا البحث.

أمــا المقدمــة ففــي معــاني التخريــج لغــة واصطلاحاً، والكتب المؤلفة حديثاً فيه.

البــاب الأول: أهميــة التخريــج والاســتخراج وفوائده ونشأته.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أهميــة التخريــج والاســتخراج وفوائده.

الفصل الثاني: نشأته وتطوره.

البــاب الثــاني: اهتمــام العلمــاء بالتخريــج وجهودهم في ذلك.

ويشتمل على مدخل وفصلين:

المــدخل: بدايــة الاهتمــام بالتخريــج بشــكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد.

الفصل الأول: جهود العلمـاء فـي تخريـج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنون المختلفة.

الفصل الثاني: جهود العلماء فـي تخريـج الأحـاديث بـدون تقيّـد بكتـاب معيّـن وموضـوع معين.

الباب الثالث: التخريـج المبنـي علـى المتـن والإسناد وطرق تخريجهما:

وفيه مدخل وفصلان:

المدخل: بيـان الصـعوبة فـي التخريـج وشـدة الحاجة إليه.

الفصل الأول: في التنبيه على بعـض الأمـور المهمة المتعلقة بالتخريج.

الفصل الثـاني: طـرق تخريـج الحديث ووسائله: وفيه مدخل وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التخريـج عـن طريـق معـالم السند.

المبحث الثاني: التخريج عـن طريـق معـالم المتن.

المبحث الثالث: التخريـج عـن طريـق الكـلّ بالحاسوب.

الباب الرابع: دراسة إسناد الحديث ومتابعاته وشواهده.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان بعض الأمور المهمــة بين يدي الموضوع.

الفصـل الثـاني: دراسـة الأسـانيد والطـرق وثمرتها، وخطواتها.

الفصل الثـالث: فـي بعـض الكتـب المهمـة المساعدة على دراسة الرواة.

الخاتمة.

المقدمة

قبل أن أدخل في موضوع البحث أريد أن أُعرِّف التخريج لغة واصطلاحاً وإطلاقاته عند المحدثين، فأقول:

التخريج لغة:

التخريج مشتق من مادة خرج خروجاً، والخروج نقيض الدخول، وخارج كل شيء ظاهره. يقال: خرجت خوارج فلان إذا ظهرت نجابته[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الفتح: 29] أي كمثل زرع أبرز وأظهر مزروعه وطرفه[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ﴾ [النازعات 29] أي: أبرز وأظهر نهارها ونورها[3].

وقال ابن فارس: «فقولنا خرج يخرج خروجاً والخراج بالجسد ... والخروج خروج السحابة، يقال ما أحسن خروجها، وفلان خرّيج فلان، إذا كان يتعلم منه كأنّه هو الذي أخرجه من حدّ الجهل»[4]، فكلّ ما ذكر يتضمن معنى الظهور، وورد الاستخراج والاختراج بمعنى الاستنباط أيضاً، ويقال أيضاً: وخرّجه في الأدب فتخرَّج فهو خِرِّيج[5]، ومن ذلك خِرِّيج الجامعة، وذكر الدكتور بكر أبو زيد: أنّ معناه مشتق من: النفاذ والظهور والانفصال للشيء، من المكان الذي هو فيه إلى غيره سواء في الأعيان أو المعاني، ومَثَّل للأعيان:

---

1 () لسان العرب (2/249، 250) و القاموس المحيط (1/184).
2 () تفسير القرطبي (16/294).
3 () معالم التنزيل للبغوي (4/445).
4 () معجم مقاييس اللغة (2/175 – 176).
5 () القاموس المحيط (1/185).

خـروج السـحابة وخـروج الشـمس مـن تحـت السـحاب وخـروج الرّجـل مـن داره، وللمعـاني: قـولهم: فلان يحـب الخـروج أي الظهـور، ولهـذا سـمّي الخـارجون عـن طاعـة الإمـام خـوارج[1]، وخرّج على وزن فعّل من فعله الرّباعي ومصـدره التخريج، ومن هذا الرّباعيّ على أسـاس اشـتقاقه الكبير، -وهو انفصال الشيء من المكان الذي هـو فيه إلى غيره- قيـل لعمـل المحـدث الـذي يخـرج الحديث من بطون الكتب «تخريـج»[2]، فمـن هنـا يظهـر لنـا مناسـبة المعنـى اللغـوي للمعنـى الاصـطلاحي، وقـد يَـرِدُ التخريـج بمعنـى الإخـراج والاستخراج أيضاً[3].

أمَّا اصطلاحاً

فلم يتعرض له من ألَّفوا فـي التخريـج، وقـاموا بتخريـج أحـاديث فـي كتـب فقهيـة أو تفسـيرية ونحوهما مثـل: الزيلعـي والحـافظ العراقـي وابـن حجر وغيرهم، وهذا ما جعل الباحثين يختلفون في التعريف الاصـطلاحي للتخريـج. ونـذكر فيمـا يلـي نموذجاً من بعض الإطلاقات لمعاني التخريـج عنـد المحدثين، ثم ما ورد من المعاصرين من تعريفات اصطلاحية عندهم.

إطلاقات التخريج عند المحدِّثين

حيث ورد إطلاقه على معان: منها: **الإخراج**:

أي إبراز المحـدِّث الحـديث أو إظهـاره بسـنده إلى النبيّ وروايته للناس. قال الإمام مسلم فـي

---

1 () التأصيل لأصول التخريج (1/51).

2 () المصدر نفسه (1/52).

3 () انظر: (1/4) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (1/20).

مقدمة صحيحه[1] "ثم إنّا إن شاء الله، مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطه"، أي شرطه، فسمّى رحمه الله عمله في إخراج الصحيح تخريجاً. وهكذا ينطبق هذا الإطلاق على غيره من المصنفات التي صنفها أصحابها بأسانيدهم مثل الصحاح والسنن والمسانيد، وغيرها من الكتب التي عنيت بذكر الأحاديث بالأسانيد، ولذا يقال عند النسبة إليها أخرجه البخاري، وأخرجه مسلم، وهكذا كان يطلق عند العلماء المتقدمين[2] –بعد ظهور المصنفات المنهجية في السنة – على إيراد الحديث بإسناده في مصادر السنة، وهذا الاصطلاح قد خفت حِدَّتُه كثيرا عند المتأخرين[3].

وعلى هذا ينزل كلام ابن الصلاح[4]: وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان إحداهما:((التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها ...)) أي إخراجه وروايته للناس في كتبهم فهو مرادف له بهذا المعنى.

ويطلق أيضاً على إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها كما ذكر الدكتور الطحان[5]، ونزل كلام السخاوي على هذا، حيث قال السخاوي:

((والتخريج: إخراج المحدث الحديث من بطون الأجزاء والمشيخات، والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو

1 () (1/4).
2 () ويُعَدُّ الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين رأس سنة ثلاثمائة، كما ذكر الذهبي في الميزان (1/4).
3 () انظر: تحفة الخريج لإقبال، 13، 14 وكشف اللثام للدكتور عبدالموجود (1/26).
4 () في علوم الحديث/ 228.
5 () في أصول التخريج/ 11.

ذلـك، والكلام عليهـا، وعزوهـا لمـن رواهـا مـن أصـحاب الكتـب والـدواوين مـع بيـان البـدل والموافقة ونحوهما ...[1])).

وذكر د.بكر أبو زيد أن السـخاوي - رحمـه اللـه تعـالى - أشـار فـي تعريفـه المـذكور إلـى اختلاف حقيقة التخريج بتنـوع طرقـه واختلاف حقائقهـا[2]، ثم ذكر أنه قد يُتوسع فـي إطلاقـه - أي التخريـج - على مجرد الإخراج والعزو[3].

ومن اطلاقات التخريج: الانتقاء:

أي: انتقاء المحـدِّث الأحـاديث المشـتملة علـى غرائب وفوائد من كتب الفوائد والأجـزاء وغيرهـا، ومنها تخاريج الخطيب البغدادي لعدد مـن الكتـب، منها فوائد أبي القاسم النَّرْجِسي، تخريج الخطيب في عشرين جزءا.

«الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي» لجعفر بـن أحمد السراج القاري، تخريج الخطيب[4].

وينطبق التخريج بهذا المعنى علـى كـل الكتـب الـتي انتخبهـا المحـدِّثون مـن المصـادر الحديثيـة، وذكر الذهبي فـي ترجمـة الجـارودي الهـروي (ت 413هـ) أنه قال بعض الكبار: الجـارودي أول مـن سـنّ بهـراة تخريـج الفوائـد وشـرح الرجـال والتصحيح[5].

ولكن هذا المعنى لم ينتشـر ولـم يسـتمر فيمـا

---

1 () فتح المغيث (3/ 318)ط / بنارس.
2 () التأصيل/ 53.
3 () المصدر السابق / 54.
4 () المصدر السابق/ 57 وللمزيد انظر ثبت مؤلفات الخطيب اليوسف العش/ 123 وموارد الخطيب للدكتور أكرم العمري / 85.
5 () سير أعلام النبلاء (17/ 385) وتذكرة الحفاظ (3/1055).

بعد، وصار في حكم المنسي.

وإنّما كثر استعماله في الأزمنة الأخيرة إلى وقتنا الحاضر بمعنى العزو والدلالة: أي عزو الحديث إلى مصادره التي خرجته والدّلالة على مواضعه مع بيان الحكم.

ذكر المناوي عند قول السيوطيّ: «وبالغت في تحرير التخريج» بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلاّ بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله -وإن جلَّ- كعظماء المفسرين»[1] أي: الذين يذكرون الأحاديث بدون إسناد، أمَّا الذّين يسندون الأحاديث فداخل في عزوه.

وهذا المعنى الأخير هو الذي شاع وذاع عند المتأخرين من المحدثين في القرون المتأخرة وكثر استعماله بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون الكتب المختلفة، ولا سيما في الفقه والتفسير وغيرهما[2].

ومن إطلاقات المحدثين: الاستخراج أو المستخرج، وجمعه مستخرجات، ذكر الذهبي في ترجمة الحافظ أبي عليّ الحسين بن محمد بن أحمد أنّه «خرج على الصحيحين» مستخرجاً حافلاً[3].

وذكر الحافظ ابن حجر في كتابه النكت فقال:

---

1 () فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي (1/20).

2 () انظر: أصول التخريج 12 و تحفة الخرِّيج 10.

3 () سير النبلاء (16/288).

«إنّ الحافظ أبا بكر محمد ابن عبـدالله الشـيباني المعروف بالجوزقي ذكـر فـي كتـابه المسـمَّى بـ المتفق (أي الكبير) – أنه استخرج على جميـع مـا في «الصحيحين» حديثاً حديثاً، فكان مجموع ذلك خمسةٍ و عشرين ألفَ طريق، وأربعمائـة وثمـانين طريقاً[1].

وكذا ذكر الـذهبي وابـن عبـدالهادي أنّ «كتـاب المتفق الكبير» نحو ثلاثمائة جزء[2].

وسيأتي الكلام علـى اصـطلاح الاسـتخراج عنـد المحدثين وفوائده قريباً.

وقد توسع د.بكر أبو زيد فـي معنـى التخريـج – بعد أن عدَّه من المشـترك اللفظـي – واسـتعماله عند المحدثين وغيرهـم- حـتى وصّـلها إلـى ثمانيـة عشر معنى واستعمالاً ختمها بلفظ «التخريج عنـد النحاة»[3].

تبيّن من خلال المعاني السـابقة أنّ المتقـدمين لـم يُعَرِّفـوا التخريـج، بـالمفهوم المصـطلح عنـد المتــأخرين، ولعــلّ أقــرب تعريــف للتخريــج الاصطلاحي عنـد المتـأخرين مـا تقـدم ذكـره عـن السخاوي والمنـاوي؛ ولـذلك اختلـف المعاصـرون الذين ألّفوا في أصول التخريج وقواعده في معنى التخريج اصطلاحاً.

التخريج في اصطلاح المعاصرين

عرّفه الطحان بقوله: «التخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجتـه

---

1 () النكت على مقدمة ابن صلاح (1/297).

2 () انظر: سير النبلاء (16/494)، وطبقات علماء الحديث (3/208).

3 () انظر: التأصيل (1/55 – 64).

بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة»[1].

وردَّ هذا التعريف الدكتور بكر أبـو زيـد، وقـال: إن «هـذا تعريـف لطـرق اسـتخراج الحـديث، ولا يمكن قبـوله تعريفـاً وحقيقـة «للتخريـج»، وتأبـاه صناعة الحدود والتعريفات»[2].

وعرفه البقاعيّ:

بقــوله: «هــو إظهــار مواضــع الأحــاديث مــن مصادرها المسندة»[3].

ثم ذكر أنه لا يَـرِدُ علـى تعريفـه هـذا أن بعـض كتب التخريج فيها زِيادات... كالحكم عليه صحة أو ضعفاً؛ لأنه لاحظ جوهر التعريف دون الزيادات، إذ إن هـذه الزيـادات لـم يطّـرد وجودُهـا فـي كتـب التخريج كافة[4].

فيرد على هذا التعريف ما أورد علـى التعريـف السابق.

وعرّفه إقبال أيضا قريبـا مـن تعريـف الطحـان المذكور مع تفاوت يسير في الألفاظ[5].

عرّفه د.عبدالصمد بكر عابد بأنّه:

«هو عزو الحـديث إلـى مـن أخرجـه مـن أئمـة الحـديث والكلام عليـه بعـد التفـتيش عـن حـاله ورجال مخرجه»[6].

وذكـر الـدكتور سـعد بـن عبـدالله آل حميـد أن تعريف التخريج الاصطلاحي: له ثلاثة تعريفات:

---

1 () أصول التخريج له /12.
2 () التأصيل/ 89 تعليق 3.
3 () تخريج الحديث الشريف / 16.
4 () المصدر نفسه/ 16، 17.
5 () تحفة الخريج/ 16.
6 () المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار / 12.

التعريف الأول:

إخـراج الحـديث وإبـرازه للنـاس بـذكر سـنده ومتنـه، فيقـال: هـذا حـديث أخرجـه البخـاري، أي أبرزه وأظهره للناس بذكر سنده ومتنه كاملاً.

التعريف الثاني:

تخريـج أحـاديث كتـاب معيـن، بـذكر المخـرِّج الحديثَ الذي ذكـره صـاحب ذلـك الكتـاب بسـنده كمـا فعـل الحـافظ ابـن حجـر فـي كتـابه «نتائـج الأفكـار فـي تخريـج أحـاديث الأذكـار»[1] للنـووي، فالنووي يورد فيه الأحاديث بدون ذكر الأسانيد مع العزو كما هو طريقته في رياض الصالحين، فخرج الحافظ ابـن حجـر أحـاديثه حـديثاً حـديثاً بإسـناده الطويل منه إلى النبي ، بتصرف يسير.

التعريف الثالث:

هو التعريف الـذي أصـبح الـدارج عنـد متـأخري زماننـا عرَّفـه بعضـهم، ويعنـي بـالبعض تعريـف الطحان المذكور، الذي نقده د.بكر أبو زيد، ولعـلَّ أدق تعريف له الذي ينطبق علـى أعمـال التخريـج عند العلماء هو ما عرَّفه الدكتور بكـر بـن عبـدالله أبو زيد بقوله:

«هو معرفة حال الـراوي والمـروي، ومَخْرَجِـهِ، وحكمـــه صـــحة وضـــعفاً بمجمـــوع طرقـــه، وألفـاظه»[2]، ثـم قـال: «هـذا تعريـف التخريـج» بمعنـاه الـدقيق وهـو المـراد عنـد الإطلاق، وهـو «الطريقة الخامسة»[3] من طـرق التخريـج وهـي

---

1 () طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي، بمكتبة ابن تيمية ولم يكتمل بعد.

2 () التأصيل/ 41، 52.

3 () ذكرها المؤلف في المصدر نفسه/ 158 بقوله: ووظائف التخريج

أعلاها»[1]، وهذا التعريف هو الذي أراه دقيقاً بفـن التخريج العمليّ عند أهله، وقريب مما ذكره د.بكر أبو زيـد، تعريـف الـدكتور عبـدالغني أحمـد مزهـر التميمي الثالث في كتابه ((تخريج الحديث النبوي))[2]، وإن كانت بقية التعريفات أيضـاً ليسـت بعيـدة وكلها تدور حول الحمى، لكنّ الاختيـار وقـع للأدق والأمثل منها، والله أعلم.

ولعلـه مـن المناسـب بعـد الانتهـاء مـن عـرض معنى التخريج اصطلاحاً أن أذكر الكتب والرسائل التي ألفت في هذا الموضوع.

لها(أي: للطريقة الخامسة) خمس هي:
1- ذكر مخرج الحديث (الصحابي)، 2- فالمتن، 3- ثم العزو، 4- معرفة الإسناد " دراسة الأسانيد "، 5- فالحكم صناعة، ببيان مرتبته صحة وضعفا.

[1] () المصدر نفسه / 53.

[2] () ص 25.

أهم المؤلفات في «أصول التخريج» «وطرق استخراج الحديث»[1]

1- «حصول التفريج بأصول العزو والتخريج» لأبي الفيض أحمد بن محمد ابن الصدِّيق الغماري (ت1380هـ)، و الكتاب مطبوع ولم أقف عليه لعدم توفره[2].

2- «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان[3].

3- «كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام» للدكتور عبدالموجود عبد اللطيف[4].

4- «طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ» للدكتور عبدالمهدي عبدالقادر[5] لم أقف عليه.

5- «أصول التخريج وطرق تخريج الحديث» للدكتور شاكر ذيب فيّاض[6].

6- «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ويليه دراسة في تخريج الأحاديث» للدكتور وليد بن الحسن العاني (ت1416هـ)[7].

7- علم تخريج الأحاديث: أصوله، طرائقه، مناهجه للدكتور محمد محمود بكار[8]. ولم أقف عليه.

---

1 () سواء أوقفت عليه أم لم أقف عليه أو ذكره د.علي بقاعي في تخريج الحديث ص 20، والمؤلفات في هذا الموضوع ليست قديمة. وأكثر من ألفوا في التخريج ما زالوا على قيد الحياة.ومنهم من توفي.

2 () نشر بالرياض بمكتبة طبرية.

3 () نشر في بيروت، بدار القرآن الكريم، 1398هـ.

4 () نشر في مصر، بدار ابن تيمية، عام 1985م.

5 () نشر في مصر، بدار الاعتصام، عام 1987م.

6 () تخريج الحديث للبقاعي / 20.

7 () نشر في الأردن، دار النفائس عام 1418هـ.

8 () نشر بدار طيبة في الرياض عام 1418هـ.

8- «تخريج الحديث» للدكتور همـام عبـدالرّحيم سعيد[1]. ولم أقف عليه.
9- «تبسيط علـم التخريـج» للـدكتور مصـطفى سليمان الندوي[2] لم أقف عليه.
10- «التأصيل لأصول التخريـج وقواعـد الجـرح والتعديل» للدكتور بكر ابن عبدالله أبو زيد[3].
11- «مفاتيح علـوم الحـديث وطـرق تخريجـه» لمحمد عثمان الخشين[4]. ولم أقف عليه.
12- «فن تخريج الحديث» للدكتور عـزّت علـي عيد عطية، لم أقف عليه[5].
13- «المـدخل إلـى تخريـج الأحـاديث والآثـار والحكم عليهـا» للـدكتور عبدالصـمد بـن بكـر عابد[6].
14- «تحفة الخريج إلى أدلـة التخريـج» تـأليف: إقبال أحمد محمد إسحاق[7].
15- «طرق تخريج الحديث» للـدكتور سـعد بـن عبدالله آل حميد[8].
16- «تخريج الحديث النبوي» للدكتور عبدالغني أحمـد مزهـر التميمـي وهـي رسـالة صـغيرة الحجم.
17- «القــول الصــحيح فــي مراتــب التعــديل والتجريـح» للمرتضـى الزبيـدي[9]ولـم أقـف

---

[1] () نشر جامعة القدس المفتوحة في عمّان 1996م.
[2] () نشر بدار الكلمة.
[3] () نشر بدار العاصمة في الرياض المجلد الأول عام 1413هـ.
[4] () نشر بمكتبة الساعي في الرياض.
[5] () هو مقال نشر في مجلة كليتي الشريعة والدعوة عام 1401هـ - 1402هـ، السنة الثانية، العدد الثاني.
[6] () نشر بدار الفضيلة،بالرياض.
[7] () نشر بمركز القرآن والسنة، فريوا نرائن فور إله آباد يوبي الهند.
[8] () نشر بدار علوم السنة، ط/ الأولى عام 1420هـ بالرياض.
[9] () انظر: فهرس الفهارس (1/539) والتأصيل / 91 نشر الفرقان،

عليه.

18- «المفيـد فـي تخريـج الحـديث ودراسـة الأسانيد» تأليف محمد عجاج الخطيـب[1] ولـم أقف عليه.

بعد هذا السرد للمؤلفات في فن التخريج، نعـود إلـى بيـان أهميـة التخريـج وفوائـده ونشـأته وتطوره.

الرياض ط/ الأولى عام 1410هـ.

[1] () ذكره في كتابه المختصر الوجيز / 310، طبع في عام 1410هـ.

الباب الأول: أهمية التخريج والاستخراج وفوائده ونشأته وتطوره

وفيه فصلان:

الفصـــــل الأول: أهميـــــة التخريـــــج والاستخراج وفوائده

الفصل الثاني: نشأته وتطوره

الفصل الأول: أهمية التخريج والاستخراج[1] وفوائده[2]

وهي كثيرة ومتداخلة في أمور كثيرة:

ولا يخفى على أحد من أهل العلم أهمية أصول التخريج وشرف منزلته وذلك لأنّه أساس لمعرفة السنة النبوية التي عليها مدار فهم القرآن وتفسيره، حيث جعل الله سبحانه وتعالى بيانه إلى الرسول في قوله: [النحل: 44]، فهي عليها مدار الأحكام وتفاصيلها، وبها يعرف الحلال من الحرام وغير ذلك، وأهم ثمرة لأصول التخريج هي حفظ السنة وصيانتها من الدّخيل عليها ومعرفة صحيح المتون من سقيمها ومحفوظها من شواذها ومنكراتها.

ولذا قال ابن المديني رحمه الله تعالى: ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّنْ خطؤه))[3].

---

1 () الاستخراج في اصطلاح المحدثين هو أن يأتي المُحدّث إلى كتاب معيّن من كتب الحديث المسندة كصحيح البخاري مثلا فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه يلتقي معه في شيخه أو شيخ شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي

2 () انظر لفوائد التخريج والاستخراج الكتب الآتية:
علوم الحديث لابن الصلاح/ 19 -20، إرشاد طلاب الحقائق للنووي (1/ 126)، والتقييد والإيضاح للحافظ العراقي، النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (1/ 321 – 323)، وفتح الباري (2/107)، وفتح المغيث للسخاوي (1/46، 271)، (3/ 249- 250)، (3/ 299 – 300)، مقدمة محقق مختصر الأحكام للطوسي د.أنيس طاهر (1/ 67-69)، طرق تخريج الأحاديث للدكتور سعد بن عبدالله آل حميد (16- 21)، التأصيل للدكتور بكر أبو زيد (1/ 68- 80)، تخريج الحديث الشريف للدكتور علي بقاعي (23 – 24)، المدخل إلى تخريج الأحاديث للدكتور عبدالصمد بكر عابد (14 – 15).

3 () انظر: علوم الحديث لابن الصلاح/ 91، وفتح المغيث للسخاوي (1/371).

قال أبو حاتم الرازي[1] – رحمه الله تعالى -: ((لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه))، وكذا ورد عن ابن معين مثله لكن بلفظ «ثلاثين» وورد عن غيرهم أيضاً:((الباب إذا لم تجمع طرقه لا يوقف على صحة الحديث ولا على سُقمه))[2].

وقال الخطيب[3] البغدادي – رحمه الله تعالى-: ((من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج)).

وقال أيضاً: ((قلّما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده، إلاّ من جمع متفرقه وألف مشتته وضم بعضه إلى بعض .... فإنّ ذلك مما يقوي النفس، ويُثبت الحفظ ... ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس ...)).

وقال ابن دقيق العيد[4] – رحمه الله تعالى -: ((إذا اجتمعت طرق الحديث يُستدل ببعضها على بعض ويجمع بين ما يمكن جمعه ويظهر به المراد)).

ومن ذلك تُعْرَفُ أهمية التخريج وفوائده عند أهل الفن. وفيما يلي بيان لجملة[5] من ذلك:

1- من أهم هذه الفوائد بل هي ثمرته معرفة صحة الحديث وضعفه من جمع الطرق وتخريجها.

2 - معرفة مظان الحديث في مصادره الأصلية، ومن ثَمَّ توثيق نص الحديث ورجاله،وضبط هذا النص.

---

1 () المصدر الأخير السابق (3/299).

2 () المصدر السابق (3/299-300).

3 () الجامع لأخلاق الرّاوي (2/282).

4 () المصدر السابق (2/280) وعلوم الحديث 374، تحقيق عائشة عبدالرحمن.

5 () استفدتها من المصادر المذكورة في أول الموضوع.

3 - معرفة كون الحديث فرداً غريباً أو عزيزاً، أو مشهوراً مستفيضاً، أو متواتراً.
4 - معرفة أنَّ الحديث أخرجه الشيخان أو أحدهما في الأصول المسندة، فلسنا بحاجة إلى دراسة الإسناد والحكم عليه عندهما لما تكفل كل واحد منهما مؤنة ذلك، وقد تلقت الأمة كتابيهما بالقبول، وإذا احتجنا إلى التخريج لأحاديثهما فليس لأصل الحكم بل لفوائد أخرى في التخريج، كما سأشير إلى فوائد المستخرجات عليهما وعلى غيرهما ضمن هذه الفوائد.
5 - الوقوف من خلال التخريج على كلام الأئمة في الحديث وإسناده صحة وضعفاً، مثل كلام الترمذي وما ينقله عن البخاري وكلام النسائي وأبي داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم، فيسهِّل ذلك له معرفة حكم الحديث وإسناده.
6 - معرفة شواهد الحديث ومتابعاته من عملية التخريج ومن ثم معرفة تقوية الإسناد أو الحديث بها أو عدم تقويته.
7 - يمكن الوصول بالتخريج وجمع طرق الحديث إلى معرفة علل الحديث متناً وإسناداً، من الشذوذ والنكارة وزيادة الثقة ونحوها.
8 - الوقوف على أسباب ورود الحديث من خلال تخريجه وجمع طرقه والاطلاع على معاني الغريب منه، كما ذكر أبو حاتم[1] الرازي بقوله: ((لو لم نكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه)) فهذه الجملة القصيرة تبين لنا قيمة جمع طرق الحديث.

---

[1] () تقدم توثيقه.

9- معرفة السقط في السند سواء في أوّلـه وهـو المعلـق، أو فـي وسـطه بـاثنين متـواليين وهـو المعضل، أو بواحد وأكثر متفرقاً فهو المنقطـع، أو فـي آخـره فهـو المرسـل، أو وجـود تـدليس فـي الإسناد.
10- معرفة من روى عن المختلـط قبـل اختلاطـه من بعده.
11- معرفة القلب في الإسناد أو المتن أو الإدراج أو الاضطراب وغيرها من العلل.
12- إظهار علل الإسناد الخفية عند الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسـال، أوبـالوقف والرفـع، أو الاتصـال والانقطـاع، أو زيـادة رجـل فـي أحـد الإسنادين، أو الاختلاف في اسمه وهو مـتردد بيـن ثقة وضعيف.

فمعرفة الحديث المعلول من غيـره هـي بحـق أُمُّ الفوائد[1].
13 - معرفة المهمل والمبهم من الرواة. والفـرق بينهما أن المهمل سُمِّي ولم ينسـب، والمبهـم لـم يسمَّ.
14 - كشف أوهام الرواة، والمخرجيـن مـن خلال التخريج[2].
15 – معرفة العلو بجميع أقسامه.

وأشـير هنـا إلـى بعـض الفوائـد الـتي ذكرهـا

---

1 () التأصيل/ 71 وانظر: النكت لابن حجر (2/477، 777 – 778) وشرح أحمد شاكر لألفية السيوطي (55 – 65).
2 () انظر: التأصيل / 71 وما بعده لمزيد من الفوائد المضافة.

الحافظ ابن حجر في الفتح[3] حيث قال:((ثم ذكـر ابــن القاضــي فصــلاً فــي فائــدة تتبــع طــرق الحديث...))، فمن أراد التوسع والمزيد فليراجعه.

---

3 () فتح الباري شرح صحيح البخاري (10/585) وذلك تحت شرح حديث " يا أبا عمير ما فعل النُغير".

نماذج تطبيقية لبعض هذه الفوائد[1]

من أمثلة العلو:

انظر للعلو المطلق:

الحـديث(26) مـن بـاب(22) عنـد الطوسـي، حيث جاء عنده، نا إسحاق ابن شـاهين الواسـطي قال: نا خالد بن عبدالله قال: نا عمـرو بـن يحيـى عن أبيه عن عبدالله بـن زيـد أن النـبي توضـأ... الحديث، فعلا إسنادُ الطوسي إسنادَ الترمذي بقلة رواتـــه، حيـــث رواه الطوســـي بخمســـة رواة، والترمذي بستة رواة، وهـذا إسـناده: قـال: حـدثنا يحيى بن موسى حَدَّثنا إبراهيم بن موسى الـرّازي حدثنا خالد بن عبدالله عـن عمـرو بـن يحيـى عـن أبيـه عـن عبـدالله بـن زيـد قـال: رأيـت النـبي مضمض....[2]، فتبيَّن لنا من المثال المـذكور علـو إسـناد الطوسـي علـى إسـناد الترمـذي وزيـادة ((توضأ)) وهي ليست عند الترمذي.

وأما العلو النسبي – حيث يلتقـي معـه فـي "شـيخه" وهـو مـا يعـرف بالموافقـة، وهـو النـوع الأول من أنواع القرب من كتب السـنة المعروفـة – فـانظر لـذلك: الحـديث رقـم (50) بـاب رقـم (40)،

قـال الطوسـي: حـدثنا محمـد بـن بشـار قـال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي..

---

1 () وهي مستفادة من دراسة المحقق د.أنيس بن أحمد بن طاهر لكتاب مستخرج الطوسي على سنن الترمذي حيث حققه لرسالته العلمية الدكتوراه، وطبع الكتاب، بمكتبة الغرباء/ عام 1415هـ.

2 () انظر سنن الترمذي (1/41-42) ح 28، ك: الطهارة، ب: المضمضة والاستنشاق من كف واحد، تحقيق أحمد شاكر.

وقال الترمذي:[3] حدثنا محمد بـن بشـار حـدثنا عبدالرحمن بـن مهـدي... فـالتقى معـه الطوسـي في شيخه محمد بن بشار وهو الموافقة.

ومن أمثلة ما يلتقي معه في "شـيخ شـيخه" أو فيمن فوقه وهو ما يعـرف بـ**"البـدل"**: الحـديث رقم (15) باب رقم (12) قال الطوسي:

حدثنا محمـد بـن إسـماعيل السـلميّ، قـال: نـا عبدالله بن الزبيـر الحميـدي قـال: نـا سـفيان بـن عيينة....

وقال الترمـذي[2]: حـدثنا محمـد بـن أبـي عمـر المكيّ حدثنا سفيان بن عيينة... فالتقى الطوسـيُّ مع الترمذي في شيخ شيخه ابن عيينة وهو البدل.

وأما ما يعرف **بالمساواة**، فمثاله:

الحديث رقم (58) الباب رقم (48) مـن كتـاب الطهارة.

عند الطوسي حيث قال: حدثنا بذلك يحيـى بـن حكيم المقوّميّ قال: نا عبدالله بن بكـر السـهميّ قال: حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة .

وقال الترمذي: حـدثنا محمـود بـن غيلان حـدثنا عبدالرزاق عن معمر عن همام بن منبه عـن أبـي هريرة، فتساوى عدد الرواة عنـدهما وهـو خمسـة رواة.

وأما زيادة أصحاب المستخرجات ألفاظـاً علـى الكتب المخرج عليها، فمـن أمثلـة ذلـك: الحـديث الوارد عند الترمذي في أوّل أبواب الطهارة برقـم (1) عن ابن عمر –رضي الله عنهمـا– عـن النـبي

---

3 () (1/89) الطهارة، ب: ما جاء أنه يصلّي الصلوات بوضوء واحد، برقم (61).

2 () (1/23) ك: الطهارة، ب: في كراهية الاستنجاء باليمين، ح 15.

قال: "لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول"،

وجاء عند الطوسي[1] بزيادة في أوله وهي: عن مصعب بن سعد قال: "مرض ابن عامر فجعلوا يُثنون عليه، وابن عمر –رضي الله عنهما– ساكت، فقال: أما إني لست داع[2] لك، ولكنّي سمعت رسول الله يقول: "لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول".

والحديث رقم (29) الباب رقم (24) من كتاب الطهارة عند الطوسي وفيه زيادة قصة وضوء عبدالله بن زيد .

والحديث رقم (180) الباب رقم (132) من كتاب الصلاة، وفيه زيادة قصة ازدحام الناس على فضل وضوء رسول الله .

ومن أمثلة الزيادات التي تضمنت أحكاماً شرعية: ما ورد عند الترمذي[3] بلفظ: "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"، بينما جاء عند الطوسي[4] بزيادة "ولا صلاة لمن لا وضوء له، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي، ولا يؤمن بي من لا يحب الأنصار".

والحديث الذي رواه الترمذي في سننه[5] عن لقيط بن صبرة مرفوعاً بلفظ: "إذا توضَّأت فخلّل الأصابع" وجاء عند الطّوسي[6] عنه بزيادة

---

[1] () (1/140) الطهارة، ح 1.

[2] () كذا جاء في الأصل، وصوابه داعيًا حسب مقتضى القواعد.

[3] () سنن الترمذي (1/38) ك: الطهارة، ح 25.

[4] () المستخرج، ك: الطهارة، الباب رقم 20، ح 24.

[5] () (1/56) ح 38.

[6] () في المستخرج (1/211 -212) الباب رقم 29 والحديث 34.

"وأسبغ الوضوء، وإذا استنشقت فبالغ إلاّ أن تكون صائماً".

ومن أمثلة الزيادة بذكر سبب ورود الحديث:

حديث أمّ قيس بنت محصن قالت: "دخلت بابن لي على النبي ﷺ لم يأكل الطعام فبال عليه، فدعا بماء فرشّه" كما في الترمذي[1].

فزاد الطوسي[2] فيه بيان سبب ورود حديث "العود الهندي فيه سبعة أشفية" مع زيادة جملة أخرى ليست عند الترمذي.

والحديث الوارد في التسبيح والتحميد والتكبير أدبار الصلوات، جاء عند الطوسي[3] فيه بيان سبب وروده"، دون الترمذي. وكذا ورد عند الطوسي[4] بيان سبب ورود حديث ((إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر)) دون الترمذي.

ومن أمثلة كثرة طرق الحديث:

الحديث المتعلق بالنهي عن البول في الماء الراكد، حيث رواه الترمذي[5] من طريق واحد عن شيخه محمود بن غيلان، بينما رواه الطوسي[6] من طرق ثلاثة عن ثلاثة من شيوخه وهم: أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي، ويحيى بن حكيم المقوّمي، وجميل بن حسن البصري.

ومن أمثلة تصريح بعض المدلّسين

---

1 () (1/104 – 105) ح 71، باب 54.

2 () في كتابه المستخرج (1/263 – 264) باب 51، ح 62.

3 () مستخرج الطوسي، ك: الصلاة، الباب 290 برقم ح 395.

4 () المصدر نفسه كتاب الصيام، الباب 471، برقم ح 654.

5 () في سننه (1/51) ك: الطهارة، ب: كراهية البول في الماء الراكد، ح 68.

6 () مستخرج الطوسي (1/256 – 258) ب: 480، ح 57 -59).

بالتحـــديث والإخبـــار ونحوهمـــا عنـــد صـــاحب المستخرج:

حـديث رقـم (9) بـاب رقـم (7) مـن كتـاب الطهـارة، حيـث جـاء فيـه تصـريح ابـن إسـحاق بالتحديث عند الطوسي دون الترمذي[1].

وحديث رقم (717) باب رقم (514) من كتاب الصيام، وفيه تصـريح «عبـدالرزاق» بالأخبـار عنـد الطوسي دون الترمذي.

---

[1] () قارن بالسنن (1/65) ك: الطهارة، ح 9 ب 7.

تعيين المهملين في الإسناد:

انظر: الحديث رقم (89) باب (71) من كتاب الطهارة، وفيه تعيين «الأسود» وهو ابن يزيد عند الطوسي بينما أهمل عند الترمذي[1].

والحديث رقم (230) الباب (167) من كتاب الصلاة، وفيه تعيين «سفيان»، أنّه الثوري عند الطوسي بينما هو مهمل عند الترمذي.

ومن أمثلة تمييز بعض الرواة:

الحديث (68) باب (56) من كتاب الطهارة عرّف الطوسيّ في إسناده «عبدالله بن عبدالله» أنه مولى لقريش بخلاف الترمذي.

وكذا في حديث (81) باب (67) من كتاب الطهارة، عرف الطوسيّ «أبا قيس» بذكر اسمه واسم أبيه ونسبه عند الطوسي ولم يعرف عند الترمذي[2].

وغير ذلك من أمثلة للفوائد المذكورة من تمييز ألفاظ الأحاديث وعزوها لرواتها، والمغايرات في ألفاظها، ليس هنا مجال ذكرها.

---

1 () السنن (1/202) ك: الطهارة، ح 118.

2 () انظر: السنن (1/122) ك: الطهارة، ح 81.

الفصل الثاني: نشأة علم التخريج وتطوره

انتقاء الأئمة أحاديث مصنفاتهم من مئات الألوف من الأحاديث

لا شك أن «علوم الحديث» وبطون الكتب الحديثية حوت أشياء كثيرة في «التخريج» وأصوله.

قال د.بكر أبو زيد: «إن أصوله تستمد منها (أي من علوم الحديث) ومن سائر كتب الحديث وشروحه ورجاله، ولهذا فإن إفراده بالتأليف ليس اختراعاً لعلم جديد، وإنما هو جمع لما هنالك، ولعل هذا هو السبب لدى المتقدمين، ولسبب آخر، وهو أن التخريج لم يكن يمارسه إلاّ الحفاظ الجامعون[1] ....)).

وزيادة على ذلك أقول: إن علم التخريج وإن لم يكن مدوناً في كتب مستقلة وذلك لمهارتهم وعدم الحاجة إليها لما كانوا يحفظونها، مع حثهم على ذلك، كما ورد عن ابن معين: «إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش»، وما تقدم عن ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه» وعن أبي حاتم الرازي:«لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه»، ومثله عن ابن معين لكنه بلفظ ثلاثين.

ولذلك نجد الأئمة مثل البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم يصرحون بذلك كما سيأتي.

بل المحدِّث عندهم لا يصبح محدِّثاً وعالماً بالحديث وماهراً فيه بصحيحه من سقيمه، وعارفاً بعلله وغير ذلك إلا بعد أن يروي الحديث بوجوه

---

[1] () انظر التأصيل/ 87.

مختلفة وأسانيد متعددة، ومن هنا نرى الإمام البخاري -كما ذكر ابن عدي والخطيب والحازمي والذهبي[1] عنه- يقول:((أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح)).

وقال أيضاً: ((ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صَحَّ، وتركت من الصحيح خشية أن يطول))[2].

وقال أيضاً: ((أحفظ منه – أي من الصحيح – عشر ألف ألف حديث – أي مائة ألف ألف حديث – ومائة ألف حديث غير صحيح)) وذكر السخاوي أنه أراد بلوغ العدد المذكور بالتكرار لها.. فربّ حديث له مائة طريق فأكثر))[3].

وذكر الخطيب البغدادي قول البخاري: ((صنفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله))[4].

وقال أبو محمد السرخسي راوي الصحيح ومن تبعه: ((إن الذي لم يخرجه البخاري من الصحيح أكثر ممّا خرجه))[5].

ولذلك نجد الذين استخرجوا على الصحيحين أتوا بطرق كثيرة زيادة على ما عندهم، وعلى سبيل المثال نذكر ما ذكره ابن حجر وتبعه تلميذه السخاوي عن الجوزقاني: ((أنه استخرج على أحاديث الصحيحين حديثاً حديثاً، فكانت عدته

---

1 () انظر: مقدمة الكامل لابن عديّ (1/140)، وتاريخ بغداد (2/25)، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي/64 وسير أعلام النبلاء (12/415).

2 () المصدر السابق نفسه للذهبي وفتح المغيث للسخاوي (1/45)

3 () المصدر السابق (1/46).

4 () تاريخ بغداد (2/14).

5 () فتح المغيث (1/47- 48).

خمسةٍ وعشرين ألـف طريـق وأربعمائـة وثمـانين طريقاً))[1].

وهكذا صرّح مسلم - رحمه الله -: أن الأحاديث التي لم يخرجها لم يقل عنهـا إنهـا ضـعيفة، حيـث قال: ((إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث فيـه ضـعف))[2]، وورد عنه قوله: ((صـنفت هـذا الصـحيح مـن ثلاثمائة ألف حديث))[3].

وهكذا صرّح الإمـام أبـو داود السجسـتاني كمـا نقل عنه تلميـذه أبـو بكـر ابـن داسـة راوي سـننه حيـث قـال: ((سـمعت أبـا داود يقـول: كتبـت عـن رسول الله خمسمائة ألف حـديث انتخبـت منهـا ما ضـمنته هـذا الكتـاب، جمعـت فيـه أربعـة آلاف وثمانمائـة حـديث، ذكـرت الصـحيح ومـا يُشْـبِهُه ويُقَاربُه ...))[4].

وهكذا الإمام النسائي أبو عبـدالرحمن – رحمـه الله – ألّف كتابه «السـنن الكـبرى» فـذكر محمـد بـن معاويـة الأحمـر راوي الكتـاب عـن النسـائي قوله: ((كتاب السنن كلّه صحيح وبعضـه معلـول)) إلاّ أنّـــه لـــم يـــبين علتـــه، والمنتخـــب المســمى«بــالمجتبى» – «الســنن الصــغرى» –

---

1 () النكت للحافظ ابن حجر (1/297) والمصدر السابق (1/47).

2 () فتح المغيث (1/46).

3 () تاريخ بغداد(13/101)، وتذكرة الحفاظ للذهبي(2/589)، ومقدمة البدر المنير لابن الملقن (1/228).

4 () رواه الخطيب بسنده في تاريخ بغداد (9/57) في ترجمة أبي داود وكذا ذكره الحازمي في شروط الأئمة الخمسة/ 72 والذهبي في السير (13/209-210) في ترجمة أبي داود، وكذا السيوطي في البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر (3/1129).

صحيح[1] كله، وذكر بعضهم أن النسائي لما صنف «السنن الكبرى» أهداه إلى أمير الرّملة، فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟! قال: لا، قال: فجرّد الصحيح منه، فصنف «المجتبى»[2].

وكان الإمام النسائي للمحدثين مرجعاً في الانتخاب للأحاديث، كما ذكر الذهبي[3] عن مأمون المصري المحدِّث قال: ((خرجنا إلى طرسوس مع النسائي سنة الفداء، فاجتمع جماعة من الأئمة: عبدالله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مُربَّع وأبو الأذان، وكيلجة (محمد بن صالح أبو بكر الأنماطي) فتشاوروا: من ينتقي لهم على الشيوخ؟ فأجمعوا على أبي عبدالرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه))

وهذا الذي صنعه الإمام البخاري وغيره هو جزء مهمّ من أسس التخريج وأساس معتمد قويّ ألا وهو جمع الطرق للأحاديث، ثم اختيار الصحيح من بينها وهذا ما فعله الأئمة المشهورون، فالانتخاب أحد معاني التخريج كما تقدم.

وأضرب نموذجاً آخر من هذا القبيل وذلك بمسند الإمام الأجل إمام أهل السنة أحمد بن حنبل حيث شرع في تصنيف «مسنده» منصرفه من عند عبدالرزاق – شيخه – نحو سنة (200هـ)، وهو في السادسة والثلاثين من عمره، انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث[4] سمعها في

---

1 () أي عنده.

2 () انظر: السير للذهبي (14/131) ومقدمة السيوطي والشيخ عابد السندي على النسائي (1/5).

3 () سير النبلاء (14/130).

4 () خصائص المسند 21، 25 ومقدمة المحققين للمسند (1/60).

رحلاته، فضمّ نحو ثلاثين ألف حديث[1] يرويها عن مائتين وثلاثة وثمانين شيخاً من شيوخه[2].

ومن أهم ثمرات التخريج تمييز الصحيح من السقيم والمقبول من المردود وهذا ما حققه عدد من الأئمة، بل كان هدفهم من تأليفهم الذي جعلوه نصب أعينهم هذا الغرض المهم.

ذكر الحافظ ابن حجر[3] ما يشير إلى وجود شعور الإمام البخاري بهذه الحاجة وزاده همّةً بقيام هذه المهمة شيخه الإمام إسحاق بن راهويه حيث قال: لمّا رأى الإمام البخاري –رحمه الله– هذه المصنفات ورُواءها وانتشق رياها واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه سمين، فحرّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوَّى عزمَه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، فيما أخبرنا أبو العباس أحمد بن عمرو ثم ساقه بسنده إلي أبي عبدالله البخاري أنّه قال: «كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله قال: فوقع ذلك في قلبي في جمع الجامع الصحيح)).

وهكذا أشار مسلم في مقدمة[4] صحيحه مبيناً سبب تأليفه. وأبو بكر محمد بن إسحاق بن

---

1 () مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي / 191.
2 () المصعد الأحمد / 34، ومقدمة المحققين للمسند / 60.
3 () هَدْي الساري مقدمة فتح الباري /6.
4 () انظر (1 / 4).

خزيمة في كتابه ((الصحيح)) أول كتـاب الوضـوء[1] حيث قال:((مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي بنقل العدل عن العـدل موصـولاً إليـه من غير قطـع فـي أثنـاء الإسـناد ولا جـرح نـاقلي الأخبار...)).

وكذا صـرّح ابـن حبـان فـي مقدمـة[2] صـحيحه حيث قال: ((وإني لما رأيت الأخبار طُرقهـا كـثرت ومعرفـة النـاس بالصـحيح منهـا قلّـت، لاشـتغالهم بِكتْبَـةِ الموضـوعات، وحفـظ الخطـأ والمقلوبـات، حتى صار الخبر الصحيح مهجورًا لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزاً يستغرب ....

فتــدبرت الصــحاح لأســهّل حفظهــا علــى المتعلمين وأمعنت الفكـر فيهـا لئلا يصـعب وعيهـا علــى المقتبســين، ثــم نملــي الأخبــار بألفــاظ الخطاب، بأشهرها إسناداً وأوثقها عماداً مـن غيـر قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها...)).

فبـذلك تحقـق ركنـا التخريـج: جمـع الطـرق، والحكم على الحديث في ضوئها.

---

1 () (1/ 3).

2 () (1/ 36، 37) من الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، تحقيق يوسف الحوت.

الباب الثاني: في اهتمام العلماء بالتخريج وجهودهم في ذلك

ويشتمل على مدخل وفصلين:

المدخل: بداية الاهتمام بالتخريج بشكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد.

الفصل الأول: جهود العلماء في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنون المختلفة.

الفصل الثاني:جهود العلماء في تخريج الأحاديث بدون تقيد بكتاب معيّن وموضوع معين.

المدخل: بداية الاهتمام بالتخريج بشكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد:

فمن هنا لم يكن العلماء في القرون الذهبية لرواية الحديث وتدوينه بحاجة إلى تخريج الأحاديث والآثار؛ لأنّها كانت تُروى بالأسانيد وهي محفوظة عندهم بطرقها، إمّا في الصدور أو في السّطور، أو فيهما معاً، لكنه لما وجدت بعض الأحاديث بغير أسانيد، كالبلاغات والمعلّقات التي هي في موطأ مالك، أو الأحاديث الواردة في كتب الفقه وغيره بدون إسناد وعزو، قام أئمة بوصلها، وتخريجها كما قال[1] الغماري: ((فصنف الحافظ أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي المعروف بابن الجبَّاب (ت 322هـ) مسند حديث الموطأ)).

((وصنف الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي الجوهري المصري (ت 335هـ) «مسند الموطأ» أيضاً ... ولما كان هؤلاء متقدمين موجودين في زمن الإسناد والإخراج، جاءت مصنفاتهم جامعةً بين التخريج والإخراج، فمن حيث إنّها مسندة كانت أصولاً يعزى إليها ويخرج منها، ومن حيث إن أصحابها قصدوا وصل ما في مصنفات غيرهم من المراسيل والمعلقات كانت كالتخاريج لتلك المصنفات)) اهـ.

وعلى هذا الغرار، ما قام به البيهقي (ت

---

[1] () حصول التفريج بأصول التخريج (24- 46) نقلا عن تخريج الحديث الشريف للبقاعي/ 25، ولم أعرف عن الكتابين هل هما موجودان أو مفقودان؟ ولعلّ الغالب أنّه لم يعثر عليهما، والله أعلم.

458هـ) في تصنيفه كتاباً مستقلاً لتخريج أحاديث كتاب «الأم» للإمام الشافعي[1].

وكذا يهتم البيهقي في كتابه «السنن الكبرى» وغيره من كتبه بعزو الحديث إلى مصادره الأصلية بعد أن يسوقه بإسناده، فيقول: متفق عليه أو رواه البخاري أو مسلم.

كما قام بعده أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت 584هـ) فخرج أحاديث كتاب «المهذّب» لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي[2].

ومعلوم أنّ الفقهاء المتقدمين غالباً يوردون الأحاديث من غير عزو، ولا بيان الصحيح من الضعيف، فهذا ما جعل العلماء يهتمون بتخريج أحاديث مثل هذه الكتب، كما ذكر الحافظ العراقي في خطبة تخريجه الكبير للإحياء حيث قال: ((عادة المتقدمين السكوت عمّا أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان مَنْ خَرَّجه، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً، وإن كانوا أئمة الحديث حتى جاء النووي (ت 676هـ))) – أي: فبيّن في كتابه المجموع حيث خرّج، وبين درجة الحديث وعلله-.

وقصد الأولين ألا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي))[3].

قلت: الصحيح أنّ النووي سُبق في هذا المجال

---

1 () مخطوطة: المجلد الأول في دار الكتب المصرية برقم 911 وأخرى في جستربيتي، انظر تخريج أحاديث المدونة (1/45) وتحفة الخريج/ 18، وطبع بتحقيق د.خليل ملا خاطر كما أفدت بذلك.

2 () انظر: سير النبلاء للذهبي (21/169) والرسالة المستطرفة/ 143، كتابه لم يعثر عليه حتى الآن حسب علمي، والله أعلم.

3 () انظر: فيض القدير للمناوي (1/21).

بمن ذكرنا في القرن الرابع والخامس.

ومن هذا نعرف أيضاً أن ما ذهب إليه الدكتور محمود الطحّان في كتابه أصول[1] التخريج بقوله: ((وكان من أوائل تلك الكتب[2] –فيما أعلم– الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (ت 463هـ) أحاديثها وأشهرها ((تخريج الفوائد المنتخبة)) و ((الصحاح والغرائب))... إلى آخر ما ذكره.

فغير مسلّم له؛ لأن كتبه -أي الخطيب- المخرجة ومنها كتابا «تخريج الفوائد المنتخبة » و« الصحاح والغرائب »لأبي القاسم الحسيني ليسا من كتب التخريج بالمعنى الذي قصده هو، وإنّما التخريج هنا بمعنى الانتخاب والانتقاء[3].

وحتى التخريج بالمعنى المذكور: أي الانتقاء، ليس الخطيب هو أوّل من صنف فيه، بل سبقه الإمام الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر (ت 385هـ)، حيث صنف في تخريج الأفراد والغرائب الحسان، فخرَّج حديث أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري عن شيوخه.

وكما قام «بتخريج الفوائد المنتقاة» لأبي بكر محمد بن عبيد الله الكاتب الكوفي وله غير ذلك

---

1 () ص 16.

2 () أي «الكتب التي خرجت أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث وعزت الأحاديث إلى مصادرها الأصلية وذكرت طرقها وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف ... فظهر ما يسمى بكتب التخريج وكان من أوائل تلك الكتب ... »

3 () وقد نبّه على ذلك د.بكر أبو زيد في التأصيل/ 90 تعليق 71، و د.علي بقاعي في تخريج الحديث الشريف/ 25-26، ود.عبدالغني أحمد مزهر في تخريج الحديث النبوي/ 24 ص 16.

من الفوائد المنتخبة[1].

بل قد سُبق إلى ذلك بصنيع الأئمة المذكورين في أوّل هذا المبحث وغيرهم.

لاشك أنّ الانتقاء والانتخاب إنما يتم للأسانيد العالية والأحاديث الصحيحة كما ذكر الخطيب فقال: ((ينبغي للمنتخب أن يقصد تخيُّر الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يُذْهب وقته في التُرُّهات من تتبع الأباطيل والموضوعات وتطلّب الغرائب المنكرات))[2].

وممّا يجدر الإشارة إليه هنا أن العلماء قد اهتموا بالتخريج وجمع الطرق، إبان ظهور الكتب الصحيحة، فتزامن هذا الاهتمام مع فترة الانتخاب والانتقاء كما تقدم، فقام أئمة من الحفاظ المحدثين بتصنيف «المستخرجات» فمن أوائل ما وقفنا عليه أنّه استخرج هو الحافظ محمد بن محمد بن رجاء أبو بكر الإسفرائيني (ت 286هـ) حيث استخرج على صحيح مسلم في كتابه المسمى «الصحيح المخرج على صحيح مسلم»[3].

ثم توالت المؤلفات في «المستخرجات» على الصحيحين أو أحدهما، وبلغ مجموع ما علمناه منها، نحو عشرين كتاباً مستخرجاً عليهما أو على أحدهما أُلِّفت في القرن الثالث والرابع والخامس؛

---

1 () انظر الجامع لأخلاق الراوي (2/158) ومقدمة د.موفق بن عبدالله للمؤتلف والمختلف للدارقطني (1/53) والمدخل إلى التخريج للدكتور. عبدالصمد/ 18.

2 () الجامع لأخلاق الراوي (2/159).

3 () ذكره ابن عبدالهادي في طبقات علماء الحديث (2/404) والذهبي في سير النبلاء (13/492) وتذكرة الحفاظ (2/686).

إذ قام بعض الحفاظ بالاستخراج على سنن أبي داود والترمذي في القرن الرابع والخامس[1].

فهكذا وجد التخريج عند المتقدمين، بمعنى الاستخراج أو الانتخاب والانتقاء في القرن الثالث الهجري واستمر إلى القرن الخامس الهجري.

وبجانب هذا ظهرت كتب في فنّ التخريج مستقلة في القرن الرابع[2]، كما تقدم ذكر بعضها، واستمر التأليف بعد ذلك في التخريج إلى يومنا هذا، وما زال مستمراً إلى الآن في الكتب التي بحاجة إلى التخريج. وقبل أن أنتقل إلى بيان كتب التخريج وسردها، أريد أن أنبّه على ما ذكره الدكتور عبدالموجود في كتابه «كشف اللثام ...»[3] وتبعه د.عبدالصمد بكر عابد في كتابه «المدخل إلى تخريج الأحاديث ...»[4].

حيث يقول د.عبدالموجود:((وكانت أولى المحاولات لوضع ضوابط لهذا العلم –حسبما توصلت إليه– هي ما قام به ذلك الحافظ الفذّ أبو عيسى محمد ابن عيسى بن سورة الإمام الترمذي (ت 279هـ) حيث استخدم ولأوّل مرة طريقة عزو أحاديث الباب إلى عدد من الرّواة، فيذكر بعد إيراد الأحاديث في الباب، وفي الباب عن فلان، عن فلان)).

---

1 () انظر لكتب " المستخرجات " :مقدمة د.أنيس بن أحمد الأندونوسي لكتاب مستخرج الطوسي على سنن الترمذي (1/103 – 128).

2 () انظر: كشف اللثام (1/67).

3 () (1/42، 43).

4 () ص 16، 17.

وذكـر د.عبدالصـمد بقـوله: ((ولعـلّ أول مـن يمكن أن ننسب إليـه نشـأة هـذا العلـم وتأسيسـه هـو: الإمـام أبـو عيسـى الترمـذي فـي كتـابه «الجامع» حيث يقول عقب الأحاديث التي يوردها وفـي البـاب عـن فلان وعـن فلان ...، فصـنيعه بالنسبة لذلك الوقت يُعد تخريجـاً ... ونسـبنا إليـه نشـأة هـذا العلـم مـع وجـوده فـي كلام الأئمـة السابقين له وفي وقته؛ لأنّـه هـو الـذي الـتزم بـه كمنهج اتبعه في كتاب يُروى عنه، فكان بزوغ فجر التخريج – في اعتبارنا – على يديه رحمه الله)).

فأقول: إنّ ما يذكره الترمذي، وفي الباب عـن فلان وعن فلان، ليس إلاّ مفتاحـاً للتخريـج ونـواة أوّلية، ولا يُعدّ محاولة لوضع ضـوابط لهـذا العلـم، كما ذكر د.عبدالموجود، ولا أول مؤسس ومنشـئ لعلم التخريج لا على طريقـة المتقـدمين ولا علـى طريقة المتأخرين كما هو معلوم، بـل يتطلـب مـا ذكره أولا البحث عن متن حديث الصحابي ثم عن إسناده ومن خرّجه، فكل هذه الأمور، بجانب جمع طرقه والوصول إلى حكمه يُسمّى تخريجاً، وليس مجرد القول: عـن فلان يقـال لـه التخريـج، واللـه أعلم.

بعد هذا العرض حـول نشـأة التخريـج وتطـوره أشرع في اهتمام العلماء في خدمة السنة النبويـة عن طريق التخريج ودراسة الأسانيد والبحـث عـن اختيار الصحيح وهجر الضعيف وبيـان ذلـك، فنـرى مـن هـذا الجـانب أنّ كتـب التخريـج الـتي وضـعها العلماء تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: كتب اعتنت بتخريج الأحـاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنـون المختلفة، سواء في العقائد، أو التفسير، أو الفقه وأصوله وغير ذلك.

القسم الثاني: كتب اعتنى أصحابها – بـدون تقيّـد بكتـاب معيّـن– بتخريـج الأحـاديث عامـة إمّـا مقيداً بموضوع معين، ككتب أحـاديث الأحكـام، أو بدون تقييد بموضـوع معيـن، وسـأتناول ذلـك فـي فصلين إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول: جهود العلماء في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنون المختلفة

وقد تقدمت في فوائد التخريج العامة جملة كبيرة من الفوائد، وأشير هنا إلى كتب خرجت الأحاديث الواردة في مصنفات في الفنون المختلفة في الفقه أو التفسير أو العقيدة، أو الأصول وغيرها من الكتب، حيث إنّ هذه الكتب في الغالب يذكر أصحابها الأحاديث، بدون عزو، وبدون ذكر الصحابي، وبدون بيان درجة الحديث صحة وضعفاً، كما ذكر المناوي[1] ((أنّ عادة المتقدمين في التخريج، عدم بيان من خرَّجه ولا بيان الصحيح من الضعيف...)).

وأذكر نموذجاً مما ذكره صاحب ((الهداية)) برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (ت 593هـ) في كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فذكر: من السنة على جواز الطهارة بماء البحار، قوله عليه الصلاة والسلام في البحر، «هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته»[2].

وكذا جاء في المغني: كتاب الطهارة، باب ما تكون به الطهارة من الماء، فذكر الحديث المذكور نفسه بقوله: «وسئل النبي عن التوضؤ بماء البحر»؟ فقال: «هو الطهور ماؤه الحلّ

---

1 () فيض القدير شرح الجامع الصغير (1/21).

2 () انظر كتاب الهداية مع شرحه فتح القدير (1/68، 69).

ميتته»[1].

وهذا المنهج هو الغالب على معظم المصـنفات في الفقه وغيرها من الفنـون المختلفـة، فلا شـك أنّ هذا المسلك لا يُعدّ عزواً ولا تخريجاً، مما جعل العلماء يهتمون بتخريج مثل هذه الأحاديث الواردة فـي أصـناف مـن هـذه المؤلفـات، وذلـك إتمامًـا للفائدة وتحصيلاً للغرض من ذكر هذه الأدلـة مـن الاعتماد عليها عند صحتها أو عـدم الاعتمـاد عليهـا عند عدم صحتها، فإليك ذكر ما لـم نـذكره سـابقاً حسب وفياتهم بدءاً من بداية هذه النهضة العلمية في التخريج وهو القرن السابع والثـامن الهجـري الــذي يُعَــدَّ بحــق عصــر انتشــار علــم التخريــج والتصنيف فيه[2] فممن[3] ألّف فيه:

* الحافظ أبو محمد عبـدالله بـن يحيـى الغسّـاني (ت 682هـ) له: كتاب «تخريج الأحاديث الضـعاف من سنن الدارقطني»[4]

* شمس الـدين محمـد بـن أحمـد بـن عبـدالهادي المقدسي (ت 744هـ) له كتـاب «تخريـج أحـاديث المختصـر الكـبير» لابـن الحـاجب، لـم يعـثر عليـه حسب علمي، والله أعلم.

*جمال الدين أبـو محمـد عبـدالله بـن يوسـف بـن محمد الزيلعيّ (ت 762هـ) له كتاب «نصب الراية

---

1 () انظر: المغني لابن قدامة (1/ 13) تحقيق د.عبدالله التركي.

2 () انظر: المدخل إلى التخريج / 19.

3 () استفدت من المصدر السابق المصادر التي لم أطلع عليها وكذا من تحفة الخريج/ 23، وزدت عليهما مصادر لم يذكراها.

4 () طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط/ الأولى عام 1411هـ، بيروت لبنان.

لتخريج أحاديث الهداية[1]» وكتاب:«الإسعاف في تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشاف[2]».
* بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (767هـ) له:
«تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي».
* عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ) له:
«تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب».
دراسة وتحقيق: عبدالغني بن حميد الكبيسي، مكة المكرمة، دار حراء عام 1406هـ، والمراد من المختصر: كتابه في الفقه الذي اختصره من ستين كتاباً، وتحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن المحيسن، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام 1406هـ.
*محيي الدين أبومحمد عبدالقادر بن محمد القرشي (ت 775هـ) له:«العناية بتخريج أحاديث الهداية» وسماه أولاً "الكفاية" وسمّاه شيخه المارديني "العناية"[3].
*بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر

---

1 () طبع الكتاب في عام 1357هـ الطبعة الأولى باهتمام الناشر: المكتبة الإسلامية، ثم أعيد طباعته في عام 1393هـ، ثم طبع بتحقيق الشيخ محمد عوامة من قبل دار القبلة، جدة ومؤسسة الرّيان والمكتبة المكية، ط/الأولى عام 1418هـ.

2 () طبع باعتناء سلطان بن فهد الطبيشى، دار ابن خزيمة، الرياض ط/ الأولى عام 1414هـ وتحقيق ودراسة محمد بن أحمد باجابر، رسالة: دكتوراه، بجامعة أم القرى عام 1419هـ من أول سورة سبأ إلى سورة الناس.

3 () انظر: دراسة حديثية مقارنة (144، 145) لمحمد عوامة.

الزركشي (ت 794هـ) له:«الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز» وهو الشرح الكبير للرافعي.
«المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» للزركشي أيضاً.
المنهاج هو منهاج الأصول للبيضاوي، والمختصر هو مختصر منتهى السول والأمل لعثمان بن عمر بن الحاجب (ت 646هـ)، حققه د.عبدالرحيم القشقري، بالجامعة الإسلامية عام 1404هـ، وطبع بتحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الأرقم، الكويت، 1404هـ.
* صدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي (ت 803هـ) له: «المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح».
*سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت 804هـ) ألّف عدداً من الكتب منها:
«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» للرافعي.
حقق لرسائل ماجستير ودكتوراه، طبع منه بعض المجلدات، بتحقيق د.جمال محمد السيد وغيره، -والباقي تحت الطبع- بدار العاصمة، الرياض، عام 1414هـ.
و«خلاصة البدر المنير» - اختصر الذي قبله، تحقيق ودراسة: أميمة علي أحمد رسالتا ماجستير ودكتوراه، بجامعة أم درمان الإسلامية، سودان، وحققه أيضا الشيخ حمدي السلفي، طبع

بالرياض، مكتبة الرشد، عام 1410هـ.
«تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج».
تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، عام 1415هـ، والمنهاج هو منهاج الوصول إلى علم الأصول لعبدالله بن عمر البيضاوي (ت 685ه).

«تخريــج أحــاديث (المهــذب) لأبــي إســحاق الشيرازي»، ولم يعثر عليه حسب علمي[1].
«تـذكرة الأخيـار بمـا فـي الوسـيط مـن الأخبـار» والوسيط للإمام الغزالي[2].
* زين الدين أبو الفضـل العراقـي عبـدالرحيم بـن الحسين (ت 806هـ) وله:
تخريــج الأحــاديث والآثــار الواقعــة فــي منهــاج البيضـــــاوي، طبـــــع بتحقيـــــق: محمـــــد ابـن ناصـر العجمـي، بيـروت، دار البشـائر، عـام 1409هـ وكذا له "تخريخ أحاديث مختصر المنهـاج فـــي أصـــول الفقـــه" طبـــع بتحقيـــق: صـــبحي السـامرائي، القـاهرة، دار الكتـب السـلفية، عـام 1397هـ.
«تخريج أحـاديث الإحيـاء» للغزالـي، طبـع عيسـى البابي الحلبي بمصر.
«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» مختصـر الذي قبله.
اعتنـى بـه أبـو محمـد أشـرف بـن عبدالمقصـود، الرياض، مكتبة طبرية عام 1415هـ في 3مج.
*عز الدين محمـد بـن عبـدالعزيز بـن جماعـة (ت 819هـ) له:«تخريج أحــاديث الشــرح الكــبير»، والشرح للرافعي على كتاب"الوجيز" للغزالي في فقه الشافعية ذكره أكثر المترجمين له؛ والحـافظ ابن حجر في مقدمة التلخيص (1/9).
* الحافظ أبـو الفضـل أحمـد بـن علـي المعـروف

---

[1] () وجاء اسمه "المحرر المذهب في تخريج أحاديث المهذب" وذكره المؤلف في كتابه "تحفة المحتاج" (2/664)، وهو في مجلدين كما يقول المؤلف، الضوء اللامع (6/101).
[2] () انظر: تحفة المحتاج للمؤلف (2/598)، (2/767).

بـــــــــابن حجـــــــــــر العســـــــــقلاني (ت 852هـ) له عدة كتب في التخريج:
«التلخيـص الحـبير فـي تخريـج أحـاديث الرافعـي الكبير» اختصر[1] فيه "البدر المنير" لابن الملقِّـن. وسيأتي الكلام عليه.
«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» اختصـر فيـه نصب الراية للزيلعي[2]، وسيأتي الكلام عليه.
«الكاف الشاف تخريج أحاديث الكشاف» اختصـر فيه تخريج أحـاديث الكشـاف للزيلعـي، طبـع فـي مصر، الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى محمد عام 1354هـ، وطبـع فـي آخـر الكشـاف مصـوراً عـن الطبعة الأولى
«نتائج الأفكـار بتخريـج أحـاديث الأذكـار» للنـووي ولم يتمه وأتمه تلميـذه السـخاوي، طبـع بتحقيـق: حمدي عبدالمجيد السلفي[3].
«تخريج أحاديث المختصر الكـبير» لابـن الحـاجب وغيرها.
اسـم كتـابه "موافقـة الخـبر الخـبر فـي تخريـج أحاديث المختصـر..." تحقيـق: حمـدي عبدالمجيـد السلفي، مكتبـة الرشـد، الريـاض، عـام 1412هـ

---

1 () ذكر الحافظ ابن حجر منهجه في مقدمة التلخيص/ 7، نشر قرطبة، تحقيق أبي عاصم حسن بن عباس عام 1416هـ، وسيأتي تفصيله، وله عدة طبعات، انظر: المعجم المصنف لمؤلفات الحديث (2/1022 – 1023).

2 () طبع، بتصحيح عبدالله هاشم اليماني، بمطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، عام 1384هـ، وكذا في الدهلي عام 1299هـ، وفي لكهنو عام 1303هـ.

3 () وكذا حققه لرسالتي الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عبدالله بن صالح الدوسري وزميله.

وكذا طبع قبلـه بتحقيـق د.عبـدالله الحمـد، وكـان أصله رسالة علميـة سـجلت بالجامعـة الإسـلامية، عام 1404هـ، ثم طبعت فيما بعد.

* زين الدين قاسم بـن قُطْلوبُغـا الجمـالي (ت 879هـ) له:

«تخريج أحاديث تفسير أبي الليـث السـمرقندي»، لم يعثر عليه حسب علمي، والله أعلم.

"التعريف والإخبار بتخريج أحاديث "الاختيار" شرح "المختار" في فروع الحنفية، كلاهما لأبـي الفضـل مجـد الـدين عبـدالله بـن مـودود الموصـلي (ت 683هـ) والتخريج لابـن قطلوبغـا، تحقيـق: محمـد ألماس يعقوبي، مكـة المكرمـة، رسـالة دكتـوراه، قـدمت بجامعـة أم القـرى، 1416هـ، وكـذا طبـع بتحقيـق بشـير صـبحي طـاهر، أصـله رسـالة الـدكتوراه، قـدمت بجامعـة أم درمـان الإسـلامية، بسودان.

«تحفة الأحياء بما فات من أحاديث الإحياء».

«تخريج أحاديث عوارف المعارف» للسهروردي.

«تخريـج أحـاديث كنـز الوصـول إلـى معرفـة الأصول» للبزدوي علي بن محمد ابن حسـين (ت 482هـ) وكتابه في أصول الفقه خرج أحاديثه ابـن قطلوبغا، تحقيق: د.محمد أديب الصالح.

"منيـة الألمعـي فيمـا فـات مـن تخريـج أحـاديث الزيلعيّ"، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القـاهرة، مكتبة الخانجي، عام 1370هـ.

* جلال الـدين السـيوطي (ت 911هـ) له عـدة كتب[1] في التخريج منها:

«تجريد العناية في تخريج أحـاديث الكفايـة» لأبـي

---

[1] () انظر: دليل مخطوطات السيوطي (ص 56، 57، 77، 79، 89).

حامـد محمـد بـن إبراهيـم السـهيلي فـي الفقـه الشافعي.
«تخريج أحاديث شرح العقائد النسـفية». تحقيـق: صبحي السامرائي، مكتبـة الرشـد، الرّيـاض، عـام 1404هـ وشـرح العقائـد لمسـعود بـن عمـر التفتازاني (ت 793هـ).
«تخريـج أحـاديث شـرح المواقـف فـي الكلام». الناشـر: دار المعرفـة، بيـروت، عـام 1406هـ، و"المواقف في علم الكلام" لمؤلفه: عضـد الـدين عبدالرحمن الإيجي (ت 756هـ) والشرح للشريف الجرجاني (ت 816هـ).
«تخريج أحاديث الموطأ».
«العناية في معرفة أحاديث الهداية».
«فلـق الصـباح فـي تخريـج أحـاديث الصـحاح» للجوهري في اللغة.
«مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» والشـفا في حقـوق المصـطفى للقاضـي عيـاض، تحقيـق: سمير القاضي، بيروت، مؤسسة الكتـب الثقافيـة، دار الجنان، عام 1408هـ.
«نشر العبير في تخريـج أحـاديث الشـرح الكـبير» للرافعي، ذكره السيوطيّ في ترجمتـه مـن كتـابه حسن المحاضرة (1/341) والسخاوي في الضـوء اللامع (4/68).
* أحمد بن أبي سعيد بن عبدالله شـيخ جيـون (ت 1130هـ) له:
"إشراف الأبصار في تخريج أحـاديث نـور الأنـوار" طبـع فـي بومبـائي، المطبعـة المصـطفاوي، عـام 1288هـ، ونـور الأنـوار لأحمـد بـن أبـي سـعيد المعـروف بملاجيـون (ت 1130هـ) وهو شـرح

لمختصر المنار، لإمام النسفي (ت 793هـ).
*الإمـام عبـدالرؤوف المنـاوي (ت 1031هـ لـه: «الفتــح الســماوي بتخريــج أحــاديث القاضــي البيضاوي»[1] أي لأحاديثه في تفسيره.
* عبـدالقادر البغـدادي (ت 1093هـ) له: «تخريج الأحاديث والآثار التي وردت في شرح الكافية في النحو».طبع بتحقيق: محمود فجال، الدّمام، نـادي المنطقة الشرقية الأدبي، عـام 1414هـ، وشـرح الكافيـة: لمحمـد بـن الحسـن الرّضـي (ت نحـو 686هـ) والكافية لابن الحاجب.
«تخريج الأحاديث الواقعة في التحفة الوردية».
* شمس الدين أبو عبدالله محمد بن حسـن، ابـن همـــــــات (ت 1175هـ)ـــــ له:ـــــــــ
«تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي»[2].
«التنكيـت والإفـادة فـي تخريـج أحـاديث سـفر السعادة»[3].
"الابتهـاج بتخريـج أحـاديث المنهـاج - وهـو منهـاج الوصــول إلــى علــم الأصــول" لعبــدالله بــن عمرالبيضاوي (ت 685هـ).
تأليف: عبدالله بن محمد الغماري[4].
* د.محمـد حـبيب اللـه مختـار، رئيـس مجلـس الــدعوة والتحقيــق الإســلامي، كراتشــي (ت 1418هـ) له: «كشف النقاب عما يقوله الترمذي فـي البـاب»[5] فقـد خـرّج الأحـاديث الـتي يقـول

1 () طبع بدار العاصمة، بالرياض، بتحقيق د.أحمد مجتبى، ط/ الأولى عام 1408هـ.
2 () مخطوط بمكتبة المحمودية قديماً وضُمّت إلى مكتبة الملك عبدالعزيز حالياً.
3 () طبع بدمشق، بتحقيق الشيخ أحمد مختار البزرة.
4 () طبع بتعليق وضبط: سمير طه، بيروت، عالم الكتب، عام 1405هـ ومعه المنهاج.
5 () طبع الكتاب إلى كتاب الصلاة، ولم يكتمل بعد، وعندي منه 4

الترمذي وفي الباب تخريجاً مفصلاً.
* الشيخ محمد ناصر الـدين الألبـاني (ت 1422هـ) له عدة كتب في التخريج، منها:
«تخريج أحاديث فضائل الشـام ودمشـق» للإمـام الربعي (ت 444هـ)، مطبوع مع الكتـاب، المكتـب الإسلامي، دمشق، عام 1379هـ.
«إرواء الغليل في تخريـج أحـاديث منـار السـبيل» مطبوع[1].
«ظلال الجنة في تخريج كتاب السـنة» لابـن أبـي عاصم النبيل مطبوع مع كتاب السنة.
«تمام المنة في التعليق على كتاب فقـه السـنة» للسيد سابق، مطبوع.
«غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» للقرضاوي، مطبوع.
*الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمـد آل الشـيخ، له تأليف في التخريج: «التكميل لما فات تخريجـه من إرواء الغليل»[2].
* د.الطاهر محمـد الـدرديري: «تخريـج الأحـاديث النبوية في مدونة الإمام مالك ابن أنس»[3].
* الشـيخ عبـداللطيف آل عبـداللطيف حيـث قـام بتخريج أحاديث البداية لابن رشـد سـماه «طريـق الرشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد»[4].
* الشـيخ السـيد عبـدالله بـن هاشـم اليمـاني لـه:

مجلدات، الناشر مجلس الدعوة.. كراتشي باكستان، عام 1407هـ.
1 () طبع بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بدمشق.
2 () مطبوع بدار العاصمة، الرياض، ط/ 1 عام 1417هـ.
3 ()مطبوع، بمكة المكرمة،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي عام 1406هـ.
4 () الكتاب مطبوع في مجلدين، الجامعة الإسلامية عام 1397هـ.

«تيسير الفتاح الودود في تخريج «المنتقى» لابـن الجارود»[1].
* الشيخ خالد بن ضيف الله الشـلاّحي، لـه تـأليف فـــــــي التخريـــــــج ســـــــماه: «التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المـرام» للحافظ ابن حجر في ثمانية مجلدات[2].
* مجدي بن منصور بن سيد الشوري له: «الحاوي فـي تخريـج أحـاديث مجمـوع الفتـاوي» لشـيخ الإسلام ابن تيمية[3].
* تخريــج أحــاديث المستصــفى فــي الأصــول للغزالي، لبشير صـبحي بشـير، رسـالة ماجسـتير، قدمت بجامعة أم درمان الإسلامية.
* تخريج أحـاديث تاريـخ واسـط لأسـلم بـن سـهل المعــروف بـــ((بحشـــل)) (ت 292هـ)، رســالة ماجسـتير، إعـداد عبـدالكريم بـن أحمـد الخلـف، قدمت في عام 1412هـ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
ويلحـق بهـذا القسـم مـا قـام بـه بعـض العلمـاء المحققيـن وطلاب الدراسـات العليـا فـي تحقيـق بعض الكتب المسندة تحقيقا علميا أو في رسـائل علميـــة
- ماجستير ودكتوراه– ومن أهم هذه الأعمال التي تُعد من أعمال علم التخريج غير ما ذكرت ما قـام

---

1 () مطبوع في مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى عام 1421هـ، بيروت لبنان.
2 () مطبوع بدار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى عام 1415هـ.
3 () مطبوع أيضاً.

بـه الشـيخ الألبـاني فـي تحقيقـه بعـض الكتـب الحديثية وغيرها، مثـل تخريجـه أحـاديث المشـكاة والحكـم عليهـا، وتخريـج أحـاديث شـرح العقيـدة الطحاويـة، وكتـب أخـرى قـام بتخريـج أحاديثهـا وتقدم ذكر بعضها.
ومـا قـام بـه الشـيخ أحمـد شـاكر فـي تحقيقـاته وتخريجاته، لمسند الإمام أحمد في حدود النصـف وتفسير ابـن جريـر وسـنن الترمـذي أيضـا بعضـه حيث خرج الأحاديث والآثار ودرسها وحكم عليها.
وما قام به عدد من العلماء ومن طلاب الدراسات العليا بالجامعات في المملكة وخارجها، وهي كتب كثيرة، خُرِّجَتْ أحاديثُها وآثارُها، ودُرست أسانيدها، وبُيِّنت درجاتها، لا يتسع هذا البحث لبيان تفاصـيلها ومن المناسب أن أذكـر منهـج بعـض المشـهورين ممن قاموا بالتخريج في المبحث الآتي.

مناهج أشهر مصنفي كتب التخريج وبيان أمثلة بعض الفوائد منها.

تقدَّم في الباب الأول في الفصل الأول منه بيان أهمية التخريج وفوائده، وقلَّما يخلو كتاب من كتب التخريج من تلك الفوائد مجتمعة أو مفرّقة، والذي يهمنا هنا الإشارة إلى منهج الأئمة الذين ألَّفوا في التخريج ممن تقدّم ذكر مؤلفاتهم، وهم الحافظ الزيلعيّ والحافظ ابن الملقن والحافظ ابن حجر والشيخ الألباني.

وإليك بيان ذلك حسب الترتيب المذكور:

1- "نصب الراية لأحاديث الهداية".

"الهداية" كتاب مهم في الفقه الحنفي، ألّفه برهان الدّين أبو الحسن علي ابن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني (ت 593هـ).

وقد تضافرت الجهود لخدمة هذا الكتاب بين شارح ومختصر ومخرج لأحاديثه، فممّن خدمه بتخريج أحاديثه الحافظ جمال الدين الزيلعي في كتابه ((نصب الراية)) وكذا غير الزيلعي.

أما منهج الزيلعي في تخريج الأحاديث فنوجزه في الأمور المهمة الآية:

أ- لم يذكر الزّيلعي لكتابه مقدمة يبيّن منهجه فيه كما بيّن ابن الملقن وابن حجر وغيرهما، ويبدو أنه لم يكمّل الكتاب، وكان مسوّدة كما صرّح الحافظ ابن حجر في الدراية[1] أنه بيّض لكتاب الفرائض، ولم يخرج شيئاً، وكذا صرّح ابن قطلوبغا في المنية[2].

ب - وكتاب "نصب الراية" له مزايا جعلته في طليعة كتب التخاريج، فهو كتاب غنيّ بالفوائد جمع قدراً كبيراً جداً من أحاديث الأحكام وتوسّع

---

1 () ص: 383.

2 () ص: 10.

في التخريج وذكر أسانيد قسم كبير منها، وتكلّم على رواتها جرحاً وتعديلاً وتولّى بيان عللها وصحيحها وسقيمها، مع الإنصاف والاعتدال[1].

جـ - ومن منهجه أنّه يخرج كل حديث مأثور سواء صرّح به الإمام المرغيناني في الهداية أو ذكره بالإشارة، على خلاف طريقته في تخريج أحاديث الكشاف حيث يخرج الصّريح المرفوع، وقد يخرّج شيئاً من الموقوفات.

مثال تخريجه لما ذكره المرغيناني بالإشارة قوله: "لأن فيه قطع السمر المنهي عنه بعده" أي بعد العِشاء فقال الزيلعي: "الحديث السادس عشر، فذكره ثم خرّجه بقوله: قلت: رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي برزة عن النبي ﷺ: "أنه كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها" أي بعد العشاء[2].

د – من منهجه ترقيم الأحاديث بالحروف: الحديث الأول، والثاني.... السادس عشر كالمذكور هنا.

هـ- ومن منهجه أنه لا يكتفي في التخريج على أدلة الأحناف بل يتجاوز إلى أدلة المذاهب الأخرى، ويُعبّر عن ذلك بـ"أحاديث الخصوم" وصرّح الحافظ ابن حجر في مقدمة التلخيص الحبير[3] أنه استفاد منه فوائد أضافها إلى التلخيص.

و – وسلك الزيلعي في عزو الأحاديث والآثار

---

1 () انظر: دراسة حديثية مقارنة ص: 172.

2 () نصب الراية (1/248).

3 () (1/7).

إلى مصادرها طريقة جيدة تسهل للقارئ والباحث الوصول إليه إذا أراد الرجوع إلى مصدر مّا إذا كان الحديث في مصدر مرتب على الأبواب وذكر تحت كل باب ما يناسب الباب الذي أورده فيه المرغيناني، نقله الزّيلعي عن مصدره نقلاً مجرداً، مثلاً يقول: رواه مسلم بدون ذكر عنوان الكتاب، وإن لم يكن كذلك حدّد الباب الذي فيه في ذلك المصدر مثل حديث "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل((قلت:- أي الزيلعيّ- روي من حديث سمرة بن جندب ومن حديث أنس...) أما حديث سمرة فأخرجه أبوداود والترمذي والنسائي... فأبوداود في الطهارة... والترمذي والنسائي في الصلاة ...))[1].

وقد يشير إلى تكرر الحديث في مصدر ما كما عمل في حديث "إنما الأعمال بالنيات..."

فقال رواه البخاري في سبعة مواضع من كتابه في أوّله وفي آخر الأيمان وفي أول العتق وفي أول الهجرة .....[2].

ز – وإذا كان الحديث في كتاب غير مرتب على الأبواب يحاول أن يقرب موضعه للقارئ، وفي مثل صحيح ابن حبان المرتب على الأنواع والتقاسيم، يذكر النوع والقسم وإن كان مرتباً على التراجم، كالحلية وتاريخ بغداد وطبقات ابن سعد، يذكر اسم المترجم الذي ذكر الحديث في ترجمته[3].

حـ - التوسع في التخريج:

---

1 () انظر: نصب الراية (1/88) وكذا (4/162).

2 () انظر: نصب الراية (1/301) ودراسة حديثية مقارنة (ص: 174 ، 175).

3 () انظر: نصب الراية (2/63 ، 169) و (3/25).

قد يتوسع في التخريج، فيقوم بتخريجه من الكتب المشهورة والنادرة، مثاله حديث أنس في "نفي الجهر بالبسملة في الصلاة" فقد أخرجه عن أحد عشر مصدراً، وأشار إلى مغايرات ألفاظهم[1].

كما يتوسع أيضاً في ذكر طرقه ولا يقصّر في ذلك، انظر في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في عدم نقض الوضوء بمس المرأة". إذ أورده بطرق كثيرة[2].

ويتوسع في تخريج أحاديث المذاهب الأخرى، كما يتوسع في تخريج أحاديث مذهبه[3].

ط- سلك الزيلعيّ منهجاً فيما لم يقف عليه من الأحاديث، أو يكون لفظه مخالفاً للمشهور، فيقول: "غريب" أو "غريب بهذا اللفظ" أو غريب مرفوعاً، وكذا نهج ابن الملقن هذا المنهج[4]، وقال قاسم بن قطلوبغا: "فالله أعلم – هل تواردا أو أخذ أحدهما عن الآخر"[5] وذكر ابن قطلوبغا: أن الزيلعيّ يقول لما لم يجده حديث غريب[6].

أما للمقارنة بين البدر المنير ونصب الرّاية ومزايا كل واحد على الآخر فتراجع مقدمة د.جمال محمد السيد محقق البدر المنير [7].

ي – إذا كان الحديث روي مرفوعاً ومرسلاً،

---

1 () المصدر نفسه (1/ 326 – 329) .
2 () المصدرنفسه (1/71 – 75).
3 () انظر لذلك المصدر السابق (4/311 ، 312) و (3/182 – 190).
4 () انظر: مقدمة محقق البدر المنير (1/152).
5 () منية الألمعي ص:9.
6 () المصدر السابق ص: 299.
7 () انظر: (1/152).

فيخرج المرفوع أوّلاً ثم يبدأ بالمراسيل كما صنع في حديث "من ضحك منكم قهقهة فليعد الصلاة" الحديث الثاني والعشرون، قال الزيلعي: فيه أحاديث مسندة وأحاديث مرسلة[1].

ك – عند تخريجه الحديث قد يذكر سند مخرجه كاملاً أو قسما منه، وقد يقتصر على الصحابي فقط، انظر على سبيل المثال للأول نصب الراية (3/96) وللثاني (4/206) والثالث هو الأكثر، ويهتم بإيراد الكلام على الحديث الذي يخرجه جرحاً وتعديلاً وصحة وضعفاً، والكلام قد يذكره من مخرج الحديث وراويه كما في نصب الراية (1/128). أو من كلام غيره كما في (2/160) هذا والذي قبله كثير، أو من كلام الزيلعيّ نفسه، وهذا قليل[2].

والمطالع لنصب الرّاية يرى أنّه أمام موسوعة كبيرة في علل الأحاديث ونقدها وبيان الفوائد والتنبيه على الأوهام واختلاف الألفاظ والإشارة إلى ألفاظ المخرجين وبيان الزيادة والنقصان.

وعلى سبيل المثال نورد أوّل حديث خرجه[3]. ومنهجه في عرض التخريج وهو كالتالي:

قال: "الحديث الأول: روى المغيرة بن شعبة أن النبي أتى سباطة قوم، فبال قائماً، وتوضأ، ومسح على ناصيته وخفيه".

قلت: هذا حديث مركب من حديثين، رواهما المغيرة بن شعبة، وجعلهما المصنف حديثاً واحداً، فحديث المسح على الناصية والخفين، أخرجه

---

1 () نصب الراية (1/47 – 54).

2 () المصدر السابق (3/240) وانظر: دراسة حديثية مقارنة:(163 – 164).

3 () نصب الراية (1/1).

مسلم[1] عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة أن النبي توضأ ومسح بناصيته، وعلى العمامة وعلى الخفين انتهى.

ورواه الطبراني في "معجمه" بهذا الإسناد، ولم يذكر فيه العمامة.

ووهم ابن الجوزي في "كتاب التحقيق" فعزا هذا الحديث إلى الصحيحين، وليس كذلك، بل انفرد به مسلم، وتعقبه عليه صاحب "التنقيح"، روى أبوداود في "سننه"[2] من حديث أبي معقل عن أنس قال: "رأيت رسول الله يتوضأ وعليه عمامة قطرية، فأدخل يده من تحت العمامة، فمسح مقدم رأسه، ولم ينقض العمامة، انتهى.

وسكت عنه أبو داود، ثم المنذري في "مختصره"، ورواه الحاكم في "المستدرك"[3] وسكت عنه، ثم قال: وهذا الحديث، وإن لم يكن إسناده على شرط الكتاب، فإن فيه لفظة غريبة، وهي أنه مسح بعض رأسه ولم ينقض العمامة، انتهى.

وحديث السباطة، والبول قائماً، رواه ابن ماجه في سننه: حدثنا إسحاق ابن منصور، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله أتى سباطة قوم فبال قائماً.

وقال شعبة: قال عاصم: يومئذٍ، وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه، فسألت عنه منصوراً، فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة، انتهى.

وحديث حذيفة هذا أخرجه البخاري ومسلم عن

---

1 () ك: الطهارة، باب المسح على الخفين (3)، نصب الراية (1/1).
2 () باب المسح على العمامة.
3 () (1/169).

الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي أتى سباطة قوم، فبال قائماً، ثم دعا بماء فجئته به، ثم توضأ، زاد مسلم: ومسح على خفيه، انتهى.

ووقع لشيخنا العلامة علاء الدين في هذا الحديث وهم من وجهين:

أحدهما: أنه قال في حديث حذيفة بعد أن حكاه بلفظ البخاري وزيادة مسلم: أخرجاه، وقد بيّنا أن مسلماً انفرد فيه بالمسح على الخفين، وقد صرّح بذلك "في الجمع بين الصحيحين" فقال: لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين.

الوهم الثاني: أنه جعل حديث الكتاب مركباً من حديث المغيرة، أنّه مسح بناصيته وخفيه، ومن حديث حذيفة في السباطة والبول قائماً.

وهذا عجب منه؛ لأن المصنف جعلهما من رواية المغيرة، وقد بيّنا أنّ حديث: السباطة والبول قائماً أيضاً رواه المغيرة بن شعبة، كما أخرجه عنه ابن ماجه[1]، وكان من الواجب أن يذكرهما من رواية المغيرة ليطابق عزو المصنف، وهذا الوهم الثاني لم يستبد به الشيخ، وإنما قلد فيه غيره والله أعلم"، وزاد الحافظ ابن حجر بعض الفوائد على تخريجه هذا الحديث سنذكرها في الآخر.

نستخلص من تخريج الزيلعيّ الحديث المذكور، ضوابط وفوائد وأموراً كالآتي:

1- ترقيمه الأحاديث التي يخرجها بالحروف: الحديث الأول، الحديث الثاني وهكذا.

2 - التنبيه على الأوهام التي وقعت من المصنف

---

[1] () وأحمد كذلك عنه.

أو غيره من العلماء:
أ - كما نبه أن المصنف ركب حـديثين - رُوي كـل واحـد بإسـناد مسـتقل عـن المغيـرة - فـي حديث واحد.
ب– ونبـه علـى وهـم ابـن الجـوزي فـي كتـابه "التحقيق" حيث عزا الحديث إلى الصحيحين، وليس كذلك، بل انفرد بـه مسـلم كمـا تقـدم وتعقّبه عليه صاحب "التنقيح".
جـ- كما تعقب شيخه العلامة علاء الدين فـي هـذا الحـــــــديث أنّـــــــه وهـــــــم فيه على وجهين:
أحدهما: أنه عزا حديث حذيفة للبخـاري ومسـلم، وقد بيَّنَّا أنّ مسلماً انفـرد فيـه بالمسـح علـى الخفيـن، وقـد صـرّح بـذلك فـي الجمـع بيـن الصحيحين حيث قال: "لم يذكر البخاري فيـه "المسح على الخفين".
ثانيهما: أنه جعل حديث الكتاب مركباً من حـديث المغيـرة((أنـه عليـه الصـلاة والسـلام مسـح بناصـيته وخفيـه)) ومـن حـديث حذيفـة فـي السباطة والبول قائماً، وهذا عجـب منـه؛ لأن المصـنف جعلهمـا مـن روايـة المغيـرة –وقـد تقدم– أن حديث السباطة رواه المغيرة أيضاً كمـا تقـدم تخريجـه مـن سـنن ابـن مـاجه[1]، وكان مـن المناسـب أن يـذكرهما مـن روايـة المغيرة ليطابق عزو المصنف، وَبيَّن أنـه فـي هذا الوهم قلّد غيره.
3– التنـبيه علـى اختلاف ألفـاظ المخرجيـن، كمـا

---

1 () وكذا رواه أحمد في مسنده.

بيّن هنا النقص في رواية الطبراني بقوله: إن الطبراني لم يذكر "العمامة" في روايته مع أنه رواه بالإسناد نفسه.

4- من الفوائد: معرفة حكم الحديث أنه صحيح رواه مسلم، وهذا من أهم فوائد التخريج. والزيلعيّ يهتم ببيان حكم الحديث ودرجته.

5- الاهتمام بذكر شواهد حديث الباب كما ذكر هنا حديث أنس وحذيفة رضي الله عنهما شاهداً لحديث المغيرة ، وحديث حذيفة متفق عليه غير لفظ "ومسح على خفيه"، انفرد به مسلم كما بيّن الحافظ ابن حجر.

6- الإشارة إلى اختلاف الرّواة وبيان العلل، حيث قال: قال شعبة: قال عاصم: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه،- وقال شعبة-: فسألت عنه منصوراً، فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة انتهى.

7 – بيان متابعة حماد لعاصم كما صرّح بذلك الحافظ ابن حجر في الدراية[1] بقوله: "قلت: قد وافق عاصماً عليه حماد بن أبي سليمان، كما بينته في شرح الترمذي".

8 - بيان خطأ قول عاصم: والتوجيه الصحيح أن الحديث عن أبي وائل عن الاثنين معاً حيث قال: وقول عاصم: "إن الأعمش ما حفظه، ليس بمقبول، لموافقة منصور له، وهما أحفظ من عاصم وحماد، لكنّ الذي يظهر أن الحديث عند أبي وائل عنهما معاً؛ لأن في رواية الأعمش ومنصور زيادة ليست في رواية

---

[1] () (1/11) كتاب الطهارة.

عاصم –والله أعلم–"

9 – وقال الحافظ: وحديث حذيفة متفق عليه "أن النبي أتى سباطة قوم، فبال قائماً، ثم دعا بماء فجئته به، ثم توضأ، وزاد مسلم: "ومسح على خفيه" انتهى.

فهذه جملة من الفوائد والضوابط وجدت في تخريج هذا الحديث.

2- **"البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير"** للإمام أبي حفص عمر ابن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن (ت: 804هـ).

والشرح الكبير للرافعي شرحٌ لكتاب "الوجيز" للإمام الغزالي(ت:505هـ) الذي هو يعدّ كتاباً وجيزاً في فروع الفقه الشافعيّ.

ولقد نال كتاب الرافعيّ المذكور حظاً وافراً من المكانة والشهرة والاهتمام من العلماء، وقد اشتمل على جملة كثيرة من أحاديث الأحكام يصل عددها بالمكرر أربعة آلاف حديث كما صرّح ابن الملقن في خطبة[1] كتابه وقد أثنى العلماء على شرح الرافعيّ، ولا مجال لذكر ثنائهم وشهادتهم ينظر لذلك مقدمة محقق الكتاب[2].

ويُعدّ "البدر المنير" من أهم الكتب المؤلفة في بابه، إن لم يكن أهمّها وهو كذلك: أجمعها، وأوسعها وأكثرها فوائد وأتمّها استيفاء للمقاصد[3] كما ذكر د.جمال السيّد.

أما منهجه فقد ذكر ابن الملقن في مقدمته[4]،

---

1 () 1/311.

2 () ص: 26 تحت عنوان:((مكانة الكتاب وشهرته)) لزميلنا د.جمال محمد السيد.

3 () انظر: المصدر السابق، ص: 137.

4 () ص: 311 ، 312.

فقال: "فرتبته على ترتيب شرح الرافعيّ لا أغير منه شيئاً بتقديم ولا بتأخير، فأذكر كلّ باب وما تضمنه من الأحاديث والآثار"، وقال أيضاً:

"فإن كان الحديث أو الأثر في صحيحي الإمامين أبي عبدالله... البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إليه، ولا أعرّج على من رواه غيرهما من باقي أصحاب الكتب الستة والمسانيد والصحاح، لأنه لا فائدة في الإطالة بذلك..... اللهم إلا أن يكون في الحديث زيادة عند غيرهما والحاجة داعية إلى ذلك فأشفعه بالعزو إليهم.

وإن لم يكن الحديث في واحد من الصحيحين عزوته إلى من أخرجه من الأئمة...[1]".

يمكن حصر منهجه الإجمالي في الأمور التالية[2]:

1 – حصر وتحديد الأحاديث والآثار التي تندرج تحت كل باب من أبواب كتاب الرّافعيّ فيقول: ذكر الرافعي من الأحاديث كذا ومن الآثار كذا.
2 – ثم يبدأ في دراسة هذه الأحاديث حسب ترتيبها عند الرافعيّ، ذاكراً رقم كل حديث، ثم بعد الانتهاء من الأحاديث يشرع في دراسة الآثار والكلام عليها وهكذا في كل الكتاب.
3 – ويبدأ أيضاً بإصدار حكمه الإجمالي على الحديث من صحة أو حسن أو ضعف، أو الغرابة أو غير ذلك، ثم يشرع في عرض

---

1 () المصدر نفسه (313 – 324).

2 () انظر لذلك: مقدمة د.جمال محمد السيد في تحقيق الكتاب(156 – 157).

الطرق والرّوايات المختلفة ودراستها والحكم التفصيلي عليها.

4 – ويحاول حصر طرق الحديث غالباً فيقول: "هذا الحديث صحيح يُروى من خمس طرق، أو يقول: هذا الحديث يُروى من طرق....".

5 – إعادة الحكم الّذي أصدره في أول البحث على الحديث بعد عرض الطرق وتفصيل الكلام عليها تأكيداً لما تقدم.

6 – وبعد انتهائه من دراسة الطرق ينبِّه على بعض الفوائد المتنوعة من شرح كلمة غريبة أو ضبط اسم راوٍ ورد أثناء الدراسة، أو التنبيه على بعض الأوهام التي وقعت من بعض المصنفين.

أما منهجه التفصيلي فليس في هذه العجالة مجال لذكره ومن يريد التفصيل يراجع مقدمة د.جمال السيّد في تحقيق الكتاب [1].

3- **"الدراية في تخريج أحاديث الهداية"** وهو اختصار لنصب الراية للزيلعي.

ذكر الحافظ ابن حجر بعد خطبة كتابه سبب قيامه بهذا العمل فقال:

"أما بعد فإنني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر –أي:

---

1 () 312 – 324.

نصب الراية– لينتفع به أهل مذهبه كما انتفع أهـل المـذهب، فـأجبته إلـى طلبـه وبـادرت إلـى وفـق رغبته، فلخصته تلخيصاً حسناً مبيناً غير مخلّ مـن مقاصد الأصل إلاّ ببعض ما قد يستغنى عنه، والله المستعان في الأمور كلها لا إله إلا هو"[1].

ولا شـك أن الحـافظ ابـن حجـر يزيـد علـى الزيلعيّ في التخريج والفوائد المهمة وقد أشـرت في الحـديث الـذي تقـدم ذكـره لاسـتخراج فوائـد التخريج عند الزيلعـيّ فـي الحـديث المـذكور ومـا زاده الحافظ ابن حجـر مـن الفوائـد فـي التخريـج نحو الحديث المـذكور ممـا يـدل أنـه ليـس مجـرد اختصـار، وأكـد محقـق الكتـاب "أن الحـافظ ابـن حجـر الـذي اختصـر "نصـب الرايـة" وسـماه "الدراية..." لم يخـرج عـن دائـرة تفكيـر الزيلعـيّ في تأليف كتابه، ومشى معه في نفـس الطريـق، سوى الاختصار في العبارات وحذفها. ومـن قـارن بين الكتابين يقضي العجب مـن براعـة ابـن حجـر في الاختصار الـذي لـم يخـل بأصـل الكتـاب..."[2] قلت: بل زاد فوائـد كـثيرة كمـا هـو معـروف عنـد أهـل الشـأن. وهكـذا شـأنه فـي كتـابه الآخـر: "التلخيـص الحـبير فـي تخريـج أحـاديث الرافعـي الكبير" حيث أشـار فيمـا تقـدم مـن سـبب قيـامه باختصـار نصـب الرايـة، بخصـوص التلخيـص "أن اختصاره جاء جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير، كـان فيمـا راجعـت عليـه تخريـج أحـاديث الهدايـة للإمام ...الزيلعيّ".

إن الحـافظ ابـن حجـر وإن كـان بنـى كتـابه

---

1 () (1/10) تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

2 () (1/5).

التلخيص على كتاب شيخه "البدر المنير" لابن الملقن، إلا أنه استفاد من كتب أخرى في إضافة فوائد منها إلى كتابه كما ذكر في مقدمة التلخيص[1] فقال: "فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعيّ لجماعة من المتأخرين.." فذكر من بينهم كتاب تخريج عز الدين بن جماعة، وكتاب بدر الدين الزركشي، وكتاب أبي أمامة بن النقاش.

ثم قال: "عند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد. وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا[2] سراج الدين، إلاّ أنه أطاله بالتكرار فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد الكتاب المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنّ الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعيّ، لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه...".

فكتاب التلخيص له أهمية ومكانة عند المشتغلين بالتخريج وشهرة فائقة عند الدارسين والباحثين وذلك لمكانة مؤلفه العلمية وشهرته الحديثية وجودة اختصاره للكتاب وحسن عرضه للأدلة ودقته في حلّ المشكلات، واشتماله على جملة وفيرة من الفوائد والتخريجات إضافة على البدر المنير، ولأجل ذلك وغيره اشتهر الكتاب وذاع صيته وعم نفعه الآفاق[3].

---

1 () ص: 7، نشر قرطبة عام 1416هـ.

2 () أي كتاب "البدر المنير" لشيخه سراج الدين المعروف بابن الملقن.

3 () لأهمية الكتاب ومصادره انظر: مقدمة د.جمال محمد السيد: 180

ومن منهجه في الاختصار أنه يخرج الحديث في الدراية والتلخيص باسم المؤلف دون ذكر اسم مصدره فيقول: "رواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي.." وهكذا.

وقد يحكم على بعض الأحاديث التي يسكت عنها ابن الملقن وبخاصة ما كان منها ضعيفاً[1].

وقد لا يوافق ابنُ حجر ابنَ الملقن في حكمه فيصدر حكماً مغايراً على الحديث، كما في حديث جابر "إياكم والتعريس على جوادِّ الطريق، فإنها مأوى الحيّات...".

قال ابن الملقن: "إسناده صحيح"[2] وقال الحافظ ابن حجر: "إسناده حسن"[3].

هناك أمور كثيرة تتعلق بمنهجه لا مجال لذكرها، ويراجع لذلك مقدمة محقق كتاب البدر المنير[4].

4- "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل"

ذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الأمور الباعثة على قيامه بتخريج أحاديث هذا الكتاب، ذاكراً أهمها. وملخصها كما يلي:

الأول: أن أصله "منار السبيل ..." هو من أمهات كتب مذهب الإمام أحمد إمام السنة، الذي جمع من الأحاديث مادة غزيرة، قلّما تتوفر في كتاب فقهي آخر في مثل حجمه إذ هو جزءان فقط حتى بلغ عددها ثلاثة آلاف أو زادت جلّها

– 181.

1 () المصدر السابق: 181 – 182.

2 () البدر المنير، ج 1/ق 171/أ).

3 () التلخيص الحبير (1/105)، ح 132.

4 () (1/182 –183).

مرفوعة إلى النبي ﷺ".
- قلـت: وكتـاب "منـار السـبيل" شـرح "دليـل الطـالب" لمـؤلفه الشـيخ إبراهيـم بـن محمـد بـن سـالم بـن ضـويان (ت 1353هـ) والمتن للعلامـة الشـيخ مرعـيّ بـن يوسـف الكرمـيّ المقدسـي الحنبلي (ت 1033هـ) –.
الثاني: أنه لا يوجد بين أيدي أهل العلم وطلابه كتاب مطبوع في تخريج كتاب في الفقه الحنبلي" كما للمذاهب الأخرى ... فرأيت من الواجب عليّ تجاه إمام السنة ومن حقه عليّ أن أقوم بخدمة متواضعة لمذهبه وفقهه وذلك بتخريج أحاديث هذا الكتاب.
الثالث: إنني توخيت بذلك أن أكون عوناً لطلاب العلم والفقه عامة والحنابلة منهم خاصة...".وذكر أمور أخرى ومنهجه في الإرواء :
1- هو التخريج المتوسع بعزو الحديث بمتابعاته وشواهده إلى المصادر بذكر الجزء والصفحة بخلاف الأئمة: الزيلعي وابن ملقن والحافظابن حجر حيث أنهم يخرجون الحديث بذكر عنوان لكتاب والباب فيه وفيه كتب التراجم بذكر اسم المترجم له عند تخريج الحديث منها.
2- إصدار الحكم على الحديث قبل تخريجه، فيقول: "صحيح،حسن ، أو ضعيف".
3- تخريج الحديث باعتبار الرواة عن الصحابي،فيقول: " له طرق عن أبي هريرة"، ثم يخرج من طرقه واحداً تلو الآخر عن الصحابي.

4- تخريج شواهد الحديث والحكم عليها.
5- التنبيه على بعض مافات من تخريج بعض الأئمة الحفاظ من المتابعات والاستدراك عليهم.
6- التنبيه على تدليس المدلس وعنعنته في الرواية ثم الحكم عليه على ضوئه.
وأذكر حديث أبي سعيد مرفوعاً ((غسل الجمعة واجب على كل محتلم)) متفق عليه[1].
قال الشيخ الألباني:"صحيح. أخرجه مالك في الموطأ (1/102 رقم 4) عن صفوان بن سُليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد به.
ومن طريق مالك أخرجه الشيخان وأحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي. وتابعه سفيان عن صفوان به.أخرجه أحمد والبخاري والدارميّ وابن ماجه والطحاويّ. وذهل الحافظ ابن حجر عن هذه المتابعة، فقال: "وقد تابع مالكاً على روايته الدراورديّ عن صفوان عند ابن حبان"! انظر: صحيح أبي داود (368).
وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله مرفوعاً بلفظ:"على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل يوم، وهو يوم الجمعة".
أخرجه النسائي (1/204) وابن حبان (558) وأحمد (3/304) من طريق أبي الزبير عنه.
ورجاله ثقات رجال مسلم، إلا أن أبا الزبير مدلّس وقد عنعنه، ولكنّه لا بأس به في الشواهد"
فهذا نموذج من تخريج الشيخ الألباني ومنهجه في كتابه "إرواء الغليل" من إصدار الحكم على

---

[1] () (1/172-173) برقم 143.

الحـديث ثـم البـدء بتخريجـه مـن المصـادر وذكـر طرقه ومتابعاته وشـواهده، والتنـبيه علـى مافـات الحافظ ابن حجر من ذكـر متابعـة، والتنـبيه علـى تـدليس المـدلّس وعنعنتـه فـي الروايـة، ثـم بيـان تقويته في الشواهد.

وهنـاك فوائـد كـثيرة لا يتسـع المجـال لـذكرها، وفيما ذكر كفاية إن شاء الله تعالى.

وبهـذا أكتفـي بمـا يتعلـق بالقسـم الأول، وأبـدأ الآن في القسم الثاني من كتب التخريج.

الفصل الثاني في تخريج الأحاديث عامة بدون تقيد بكتاب معين

ويدخل فيه من لم يتقيد بكتب معينة –لتخريج أحاديثها– ولا بموضوع معيَّن، ومن لم يتقيد بتخريج أحاديث كتب معينة لكنّه تقيّد بجمع أحاديث الأحكام وتخريجها مع الالتزام ببيان مخرّجيها من الكتب المعتمدة الأصلية وبيان درجتها وتمييز الصحيح من الضعيف.

وفيه مبحثان:
المبحث الأول: الصنف الأول
المبحث الثاني: الصنف الثاني

المبحث الأول: الصنف الأوّل

وهو ما قام به الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – في سلسلة الأحاديث الصحيحة والضعيفة، التي بلغت عدة مجلدات كبيرة، كل منها على حدة، استطاع الشيخ من خلال هذا المشروع الكبير أن يقوم بأعمال علمية كبيرة أخرى، إذ اعتمد عليه في بقية أعماله العلمية الكبيرة، مثل قيامه بصحيح الجامع الصغير وزياداته وضعيف الجامع الصغير وصحيح السنن الأربعة: لأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه) وضعيفها، وصحيح الترغيب والترهيب للمنذري، وصحيح الأدب المفرد للإمام البخاري وضعيفيهما وغيرها.

والدكتور عبدالملك بكر عبدالله قاضي في موسوعته، حيث أخرج من الموسوعة: موسوعة الصيام، والحج والعمرة، وصلاة الجمعة، وموسوعة الهدي والأضاحي، وأحاديث الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى المبارك، وكلها مطبوعة متداولة.

المبحث الثاني: الصنف الثاني

فقد قام به عدد كبير من العلماء لأهمية ذلك في الشرع مبيناً كل واحد منهم - في الغالب - سبب تأليفه وهدفه من ذلك.

قبل أن أدخل في بيان هذه الكتب أي كتب أحاديث الأحكام أشير إلى أنه لعلّ قائلا يقول: كيف تدخل هذه الكتب في كتب التخريج؟!.

فأقول بأن العلماء يُطلقون التخريج في الاصطلاح على عدة إطلاقات كما تقدم، وذكر السيوطيّ من بينها شيئين: أحدهما: إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء، ومنه قولهم خرجه البخاري ومسلم.

والثاني: عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ومنه الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الإحياء والرافعيّ وغير ذلك تسمّى تخاريج[1].

فإنّ هذه الكتب التي نذكرها تهتم بالتخريج بعزوها إلى مصادرها الأصلية وبيان درجتها كما سيتبين إن شاء الله تعالى.

ممّن ألّف في هذا الصنف أي أحاديث الأحكام

* الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت 353هـ) ألّف كتابه ((السنن الصحاح المأثورة أو الصحيح المنتقى)) وهو كتاب محذوف الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ضمّنه ما صحَّ[2] عنده من السنن المأثورة ...))[3].

---

1 () انظر البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر للسيوطي (3/917 – 918).

2 () ذكر الشيخ الألباني في تمام المنة / 108 أن تصحيحه ليس مما يركن إليه بل لابد من النظر في سنده إذا صححه.

3 () ذكره الذهبي في ترجمة ابن السكن في سير النبلاء (16/117) والكتّاني في الرسالة المستطرفة / 28.

* أبو القاسم الزيدوني:

ذكـر كتـابه فـي «أحـاديث الأحكـام» الحـافظ عبدالحق الإشبيلي في معرض الـرّد علـى القائـل الـذي يقـول: ((قـد كـان فيمـا جمـع أبـو القاسـم الزيدوني – رحمه الله – ما يريحك من تعبك.. فما فائدتك فيما قصدت..)) ثم أجاب بقـوله ((فـأقول، والله المستعان: إن لكل أحـد رأيـاً يـراه وطريقـاً يلتمسه ويتوخاه، وإن أبا القاسـم – رحمـه اللـه – أخذ الأحاديث غثهـا وسـمينها وصـحيحها وسـقيمها فأخرجها بجملتها، ولم يتكلم في شيء مـن عللهـا إلا في الشيء اليسير....))[1].

* الحافظ أبـو جعفـر أحمـد بـن عبـدالملك بـن محمد الأنصاري الإشبيلي (ت 549هـ).

ألّـف كتـابه «المنتخـب المنتقـى» جمـع فيـه متفرق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات والمسندات، وحذا أبو محمـد عبـدالحق الإشـبيلي حذوه، إذ كان ملازما له مستفيدا منه، وعليـه بنـى الإشبيلي أحكامه[2].

* الإمام الحافظ أبو محمد عبـدالحق الإشـبيلي (ت 581هـ) ألّف كتباً ثلاثـة فـي أحـاديث الأحكـام «الكبرى» و «الوسطى» و«الصغرى».

«الأحكام الشرعية الكبرى» وهو يُعدّ بحق مـن أكبر كتب أحاديث الأحكام ومن أهمها[3].

«الأحكام الوسطى من حـديث النـبي ﷺ» وذكـر

---

1 () انظر مقدمته لكتابه الأحكام الوسطى (1/68)، وكتاب الزيدوني لم يعثر عليه حسب علمي، والله أعلم.

2 () انظر مقدمة المحقق للأحكام الكبرى للإشبيلي (1/15).

3 () طبع الكتاب بتحقيق أبي عبدالله حسين بن عكاشة، بمكتبة الرشد، الرياض ط/الأولى عام 1422هـ.

المؤلف في مقدمته[1] أنـه زاد فيـه علـى الأحكـام الصغرى – الآداب والرقائق والحكم والمواعظ ... وقال: نقلتها من كتب الأئمـة المشـهورين والجلـة السابقين سُرج الدّين...)).

ويتكلـم علـى الـرواة جرحـاً وتعـديلاً وسـماعاً وعدم سماع وعلى الأحاديث صحة وضعفا[2].

ذكر في المقدمة[3] أيضاً فقال:

((وإنّ الحديث إذا جاء من طريـق واحـد صـحيح ولم يجئ ما يعارضه، فإنه يوجب العمل، وتلزم به الحجة، كما يوجب العمل وتلزم به الحجة إذا جـاء من طرق كـثيرة، وإن كـانت النفـس إلـى الكـثرة أميل وبها أطيب، إذا كـانت الكـثرة إنمـا اجتمعـت ممن يوثق بحديثه ويعتمد على روايته...)) ثم قال: ((وجعلـت هـذا الكتـاب مختصـر الإسـناد؛ ليسـهل حفظه ويقرب تنـاوله وتتيسـر فائـدته إلاّ أحـاديث يسـيرة ذكـرت سـندها أو بعضـه؛ ليتـبين الـراوي المتكلم فيه...)).

«الأحكام الشرعية الصغرى»

قال المصنف فـي مقـدمته[4]: ((فـإني جمعـت هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسـول اللـه فـي لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه ... إلى غير

---

1 () (1/65) تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض ط/ 1/عام 1416هـ.

2 () انظر لذلك المصدر نفسه (1/125 – 132) وغيرها من الصفحات.

3 () المصدر السابق (1/69).

4 () (1/71) تحقيق أم محمد بنت أحمد تحت إشراف خالد العنبري ط/ الأولى عام 1413هـ نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ومكتبة العلم بجدة.

ذلـك، وتخيّرتُهـا صـحيحة الإسـناد، معروفـة عنـد النقاد، قد نقلها الأثبات وتداولها الثقـات، أخرجتهـا من كتب الأئمة وهداة الأمة)) ثم ذكر منهم مالكـاً والبخاري ومسلماً وأبا داود والترمذي... وأحاديث من كتب أخرى أذكرها عند ذكر ما أخرج منها».

بدأ كتابه بكتاب الإيمان ثم الطهارة ثـم الصـلاة وهكذا بقية العبادات.

* الحافظ تقي الدّين عبـدالغني بـن عبدالواحـد المقدسي (ت 600هـ) له:

«الأحكــام الكــبرى» ذكــره الــذهبي[1] وابــن عبدالهادي[2] وابن رجب في ذيل طبقـات الحنابلـة[3]، وقال«كتاب الأحكـام علـى أبـواب الفقـه فـي ستة أجزاء». وقال ابن عبدالهادي:«وقال الحافظ عبـدالغني المقدسـي فـي أحكـامه الكـبرى الـتي بالأسانيد»[4].

و ((عمدة الأحكام الكبرى)).

وهو كتاب مختصر في أدلة الأحكام ممـا اتفـق عليه البخاري ومسلم ومـا ذكـره غيرهمـا متـداول وشـرحه غيـر واحـد ومـن أهـم شـروحه «إحكـام الأحكام» لابن دقيق العيد، ومـن أوسـعها «الإعلام بشرح عمدة الأحكام» لابن الملقِّن[5].

قال المصنف في مقدمته[6]:

«فهــذه أحــاديث فــي الأحكــام، مــن الحلال

---

1 () انظر: سير النبلاء (21/448).

2 () شرح علل ابن أبي حاتم (1/63-أ)

3 () (2/19) وانظر مقدمة المحقق بكتاب أحكام الكبرى للأشبيلي (1/16).

4 () المصادر السابقة غير السير للذهبي.

5 () كلها مطبوعة متداولة.

6 () (1/3) تحقيق/ سمير بن أمين الزهري ط/ الأولى عام 1422هـ، دار الثبات للنشر والتوزيع، الرياض.

والحـرام اختصـرتها وحـذفت أسـانيدها؛ ليقـرب تناولها على مـن أراد حفظهـا وأضـفتها إلـى كتـب الأئمة المتفق على كتبهـم فمـا كـان فيـه «متفـق عليه» فهـو ممّـا اجتمـع عليـه الإمامـان: البخـاري ومسـلم، وعلامـة البخـاري علـى انفـراده «خ»، ومسلم على انفراده «م»، وعلامة أبي داود «د»، وعلامـة النسـائي «س»، وعلامـة الترمـذي «ت» وعلامة ابن ماجه «ق» ونُسَمِّي غيرهم..)).

* الشيخ بهاء الدين أبـو المحاسـن يوسـف بـن رافـع بـن شـداد الحلـبي الشـافعي المقـرئ (ت 632هـ).

ألّف كتابه «دلائل الأحكام من أحاديث الرسول عليه السلام».

قال المصنف في مقدمة[1] كتابه:

((وبعد فإنّه لما رأيت الأحاديث عن النبي هي أدلة غالب الأحكام وأصولها التي تجـري بمعرفتهـا علـى نظـام، وأن الفقهـاء قـد شـحنوا بهـا كتبهـم وتصانيفهم ولم ينبهوا على الصحيح منها والحسـن والغريب، ولم يشيروا إلى أي كتـاب تضـمنها ولـم يشرحوا غريبها ... رأيت أن أجمع كتابا يجمـع بيـن التنبيه على الحديث في أيّ كتاب ذكر ومـن اتفـق على نقلـه مـن أئمـة الحـديث المشـهورين، وأنبـه على أنه صحيح، أو حسن أو غريـب ... ورأيـت أن أضعه على أبواب الفقه ...)).

*الإمام الحافظ ضياء الدين أبو عبـدالله محمـد بن عبدالواحد المقدسي (ت 643هـ) ألّف «السنن والأحكام عن المصطفى عليه السلام» المعـروف

---

[1] () (1/ 66- 67) تحقيق د.محمد الشيخاني ود.زياد الدين الأيوبي، ط/ الأولى عام 1413هـ، دار قتيبة دمشق.

بـ«أحكام الضياء» وهو كتاب كبير لم يكمله، وصل إلـى أثنـاء كتـاب الجهـاد، عـده ابـن الملقـن فـي مقدمة كتابه البدر[1] المنير«أكثر الكتب نفعا».

وقــال الــذهبي عنــه: «ولــم يتــم، فــي ثلاثــة مجلـدات»[2]، وذكـر ابـن رجـب: «أنـه فـي نحـو عشرين جزءاً في ثلاثة مجلدات»[3].

ذكر محقق كتاب الأحكام الكبرى، أن اللـه مَـنَّ عليه بتحقيق هذا الكتاب وسيطبع[4] قريباً.

*شــيخ الإســلام مجــد الــدين أبــو البركــات عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسـم ابـن تيميـة (ت 652هـ).

- وهو جد شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بـن عبدالسلام بن تيمية الإمام العلم المشهور صاحب المصـنفات السـائرة-، وألـف «الأحكـام الكـبرى» وذكر كتابه المذكور ابن رجـب وقـال: «فـي عـدة مجلدات»[5].

«المنتقى في الأحكام الشرعية مــن كلام خيــر البرية». انتقاه من الأحكام الكـبرى بطلـب بعـض العلماء منه[6].

قال المصنف في مقدمة[7] كتابه:

«هذا كتاب يشتمل علـى جملـة مـن الأحـاديث النبوية الـتي ترجـع أصـول الأحكـام إليهـا، ويعتمـد

---

1 () (1/279).
2 () السير (23/128).
3 () ذيل طبقات الحنابلة (2/238).
4 () انظر مقدمته (1/17).
5 () انظر ذيل طبقات الحنابلة (2/252).
6 () انظر مقدمة المحقق لكتاب الأحكام ا لكبرى للإشبيلي (1/17.).
7 () (1/29-30) تحقيق: طارق بن عوض الله، ط/ الأولى عام 1423هـ، دار ابن الجوزي للنشر والكتاب له عدة طبعات منفردة ومع شرحه نيل الأوطار للشوكاني.

علماء أهل الإسلام عليها، انتقيتها من صحيحي البخاري ومسلم ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل وجامع أبي عيسى الترمذي وكتاب السنن لأبي عبدالرحمن النسائي وكتاب السنن لأبي داود السجستاني وكتاب السنن لابن ماجه القزويني، واستعنت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد، والعلامة لما رواه البخاري ومسلم أخرجاه. ولبقيتهم: رواه الخمسة أي أحمد وأصحاب السنن، ولهم سبعتهم: رواه الجماعة، أي مع الخمسة، البخاري ومسلم، ولأحمد والبخاري ومسلم، «متفق عليه»، -أي خلاف المشهور- فيما سوى ذلك أسمي من رواه منهم»[1].

*الإمام محيي الدين أبو زكريا النووي (ت 676هـ) ألف كتابه:

«خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام»، وقال ابن الملقن: «رأيتها بخطه، ولو كملت لكانت في بابها عديمة النظير»[2].

ويمتاز الكتاب بأنّه يذكر أولا الأحاديث الصحيحة في الباب، ثم يتبعها بفصل في ضعيف الباب[3].

*الحافظ أبو العباس أحمد بن عبدالله محب الدين الطبري (ت 694هـ) ألف كتابه:

«غاية الإحكام لأحاديث الأحكام أو الأحكام الكبرى»، عرَّفه الذهبي بقوله:«عمل الأحكام

---

1 () انظر: نموذجا لما يعزو في: (1/289) حيث ذكر حديث الدعاء على من يبيع ويشتري في المسجد، وقال: رواه الخمسة ثم ذكر حديثا آخر في الموضع نفسه وقال: متفق عليه، أي رواه أحمد مع الشيخين.

2 () انظر: مقدمة المحقق لكتاب الإشبيلي الأحكام الكبرى (1/18).

3 () انظر: مقدمة محقق الكتاب (1/38) وهو مطبوع في مجلدين إلى كتاب الزكاة.

الكبرى في ست مجلدات، تعب عليه وأتى فيه بكل مليحة»[1]اهـ.

وذكره الحافظ ابن كثير في ترجمته فقال: «مصنف الأحكام المبسوطة، أجاد فيه وأفاد وأكثر وأطنب وجمع الصحيح والحسن، ولكن ربما أورد الأحاديث الضعيفة ولا ينبه على ضعفها»[2].

وله أيضا: «الأحكام الوسطى» و«الأحكام الصغرى» ذكرهما ابن تغري بردي في المنهل[3].

*الإمام القاضي تقي الدّين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (ت 702هـ) له «كتاب الإلمام بأحاديث الأحكام» وهو مختصر كتابه «الإمام».

قال المؤلف في مقدمة[4] كتابه:«وشرطي فيه أن لا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار، وكان صحيحا على طريقة أهل الحديث الحفاظ، وأئمة الفقه النظار، فإن لكل منهم مغزى قصده وسلكه وطريقاً أعرض عنه، وتركه وفي كل خير».

ولطريقة تخريجه أذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:«هو الطهور ماؤه الحل ميتته» فقال: «أخرجه الأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ورجح ابن منده أيضا صحته»[5].

---

1 () السير له (17/178) طبعة دار الفكر، هذا الجزء ساقط من طبعة مؤسسة الرسالة.

2 () طبقات الشافعية الفقهاء (2/939).

3 () (1/347).

4 () (/2) بتحقيق / محمد سعيد المولوي، ط/ الأولى، عام 1406هـ، نشر دار ابن القيم.

5 () (1/3).

«الإمام في معرفة الأحكام» له أيضاً، وعَرَّفه ابن الملقن في مقدمة كتابه[1] «البدر المنير» فقال:

«وأمّا كتابه«الإمام» فهو للمسلمين إمام، ولهذا الفن زمام، لا نظير له، ولو تم جاء في خمسة وعشرين مجلدًا.....))، يوجد منه مجلد فقط يحققه محقق الأحكام الكبرى للإشبيلي كما ذكر في مقدمته للكتاب المذكور.

*شيخ الإسلام بدر الدّين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت 733هـ) ألّف كتابه:

«الإعلام بأحاديث الأحكام»[2]. للإمام الحافظ شمس الدّين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت 744هـ) كتاب:«الأحكام الكبرى» وهو كتاب كبير مبسوط، ذكره ابن عبدالهادي في تنقيح التحقيق[3]، فقال: «وقد بسطنا الكلام على الأحاديث الواردة في جمع التقديم في كتاب «الأحكام الكبرى».

وذكره ابن رجب[4] فقال: «الأحكام الكبرى»، المرتبة على أحكام الحافظ الضياء كمل منها سبع مجلدات» ولا يعلم عن وجوده حسب علمنا.

«المحرر في أحاديث الأحكام»، له أيضاً وهو كتاب مختصر نافع، بالغ مؤلفه في تحرير ألفاظه، وذكر بعض من يصحح الحديث أو يضعفه، ويتكلم على كثير من الرواة جرحاً وتعديلاً، والكتاب

---

1 () (1/283).

2 () له نسختان خطيتان، انظر مقدمة محقق كتاب الأحكام الكبرى للإشبيلي (1/20) والفهرس الشامل للتراث الإسلامي.1/209 برقم 1182، مؤسسة آل البيت، الأردن، ط/1، 1991م.

3 () (2/182).

4 () ذيل طبقات الحنابلة (2/437).

مطبوع أكثر من طبعة.
وقال الحافظ ابن حجر:«المحرر في الحديث اختصره من الإلمام فجوّده جدًا»[1].
*الإمام بهاء الدين محمد بن علي بن سعيد الأنصاري (ت 752هـ) ألف كتابه:«الأحكام الكبير»عرّفه الذهبي فقال:«ألّف أحكاما كبيرًا»[2].
*علاء الدّين مغلطاي بن قليج (ت 762هـ) ألّف كتابه «الدّر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم» وهو كتاب مختصر جمع فيه ما اتفق عليه الأئمة الستة من الأحاديث وذكر في آخر كل باب فصلاً في الأحاديث الضعيفة الواردة فيه، وهو مطبوع[3].
*الإمام أبو أمامة محمد بن علي الدُّكَّالي المعروف بابن النقاش (ت 763هـ) ألف كتابه«إحكام الأحكام» وهو كتاب مختصر، جعله تتميماً لعمدة الأحكام، والكتاب مطبوع[4].
*الحافظ عماد الدِّين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774هـ) ألف كتابه «الأحكام الكبير» وهو كتاب كبير يحيل إليه الحافظ ابن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث» وغيره من كتبه كثيراً.
وعَرَّفه الحافظ ابن حجر فقال: «وشرع في عمل «الأحكام الكبرى» فبيض كتاب الطهارة فقط في مجلدين، ووقف على الثالث من أول

1 () الدرر الكامنة (3/332).
2 () المعجم المختص له (ص 245).
3 () طبع بإشراف ومراجعة الشيخ محمد عوامة، وانظر مقدمة المحقق لكتاب الإشبيلي الأحكام الكبرى (1/21).
4 () انظر مقدمة محقق الأحكام الكبرى للإشبيلي (1/22).

الصلاة إلى كيفية الركوع ولم ير ما بعده»[1].

*شيخ الإسلام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) له:

«تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» وهو كتاب مختصر في أحاديث الأحكام جمعه العراقي لابنه أبي زرعة، اقتصر فيه على ما عُدَّ من أصح الأسانيد وذكر الأحاديث بإسناده. والكتاب مطبوع[2].

*الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ألف كتابه المشهور:

«بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام» قال الحافظ ابن حجر في مقدمة[3] كتابه: «أما بعد فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية... وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة لإرادة نصح الأمة، فالمراد: بالسبعة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وبالستة: من عدا أحمد، وبالخمسة: من عدا البخاري ومسلماً، وقد أقول: الأربعة وأحمد، وبالأربعة: من عدا الثلاثة الأول، وبالثلاثة من عداهم وعدا الأخير، (أي ابن ماجه) وبالمتفق عليه: البخاري ومسلم، وقد لا أذكر معهما غيرهما وما عدا ذلك فهو مبيّن».

---

1 () انظر المجمع المؤسس (2/606-607) وكذا ذكره في الدرر الكامنة (1/374) وذكر د / يوسف المرعشلي في تعليقه على الكتاب في المجمع بأنَّ منه مصورة في الجامعة الإسلامية.

2 () مقدمة المحقق لكتاب الإشبيلي (1/24).

3 () ص 20-21، تحقيق الشيخ أسامة صلاح الدين، دار إحياء العلوم، ط/ الأولى عام 1412هـ، بيروت، لبنان، والكتاب له عدة طبعات وعدة شروح من أهمها سبل السلام للصنعاني، وهو مطبوع مع بلوغ المرام، وكذا "فقه الإسلام شرح بلوغ المرام" لشيبة الحمد و"توضيح الأحكام" للشيخ عبدالله البسام كلاهما مطبوع.

أكتفي بهـذا القـدر مـن كتـب أحـاديث الأحكـام رتَّبتها حسب وفيات مؤلفيها.

الباب الثالث: في التخريج المبني على المتن والإسناد وطرق تخريجهما

وفيه مدخل وفصلان:

المدخل: حاجة التخريج وحتميـة دراسـة الأسانيد

الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمـور المهمة المتعلقة بالتخريج

الفصل الثـاني: طريـق تخريـج الحـديث ووسائله

المدخل: حاجة التخريج وحتمية دراسة الأسانيد

بعد هذا العرض لكتب التخريج، أدخل في التخريج وطرقه ووسائله، معلوم لدينا أن أكثر المتقدمين - غير الذين التزموا بإخراج الأحاديث الصحيحة – يسوقون الأحاديث بأسانيدها من غير التزام ببيان الحكم على الإسناد وبيان درجة الحديث في الغالب، وذلك لمعرفتهم بالرواة ومروياتهم، كما ذكر الحافظ ابن رجب فقال:«.... ومنهم من لم يشترط الصحة، وجمع الصحيح وما قاربه وما فيه بعض لين وضعف. أكثرهم لم يكتبوا ذلك، ولم يتكلموا على الصحيح والضعيف، وأوَّل من علمناه بين ذلك أبو عيسى الترمذي - رحمه الله – وقد بَيَّنَ في كلامه هذا أنه لم يسبق إلى ذلك...»[1].

فحاجة التخريج قائمة ودراسة الأسانيد حتمية على ضوء الضوابط القويمة والموازين العادلة الدقيقة لكن لمن؟ لصاحب الخبرة في هذا الفن والماهر بأصوله وشتى مراحله كما قال د.بكر أبو زيد:«فليس أمر التخريج هملاً، يدخل فيه من شاء وكيف شاء، وإنما هو دين لا يدخله إلا من تحلّى بأصوله، وعرف أحكامه وحدوده وإلا فلا يتعنّ...»[2].

فعلم التخريج لاشك أنه ليس بسهل وهو في الصعوبة بمكان، إلا أنه ليس للعلماء بُدَّ دونَه فيما عدا الصحيحين، حيث إنهما كفيانا مؤونة ذلك، وتلقت الأمة كتابيهما بالقبول، فليس لأحد دراسة

---

1 () انظر: شرح علل الترمذي له (1/344-345) تحقيق د.همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط/ الأولى، عام 1407هـ.

2 () التأصيل/ 14.

أسانيدهما، إنما الحاجة قائمة فـي غيرهمـا ولمـن هو أهل لذلك.

والتخريـج الـذي هـو عبـارة عـن متـن الحـديث وإسناده ينبني على أمرين أساسيين:

أحــدهما: البحــث عــن الحــديث وطرقــه فــي مصادره الأصلية.

ثانيهما: دراسة أسانيد هذه الطرق، واستخلاص الثمــرة منهــا، ويــدور بقيــة البحــث علــى هــذين المحورين، مع التنبيه على أمـور مهمـة بيـن يـدي هذا الموضوع.

الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخريج

قبل البدء في موضوع طـرق التخريـج أريـد أن أشير إلى بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخريج.

1- سبق أن ذكرت بأن من أهم ثمرة هذا العلم هو معرفة صـحيح الحـديث مـن سـقيمه ومعلـوله مـن محفـوظه، وإلا فـإن مجـرد العـزو لا يسـمى تخريجاً في الحقيقة، وإن أطلق عليه بعضهم اسم التخريـج، بـل إن بعضـهم لا يشـترط بيـان مرتبـة الحديث وأنه لا يلزم أي مخـرج أن يقـوم بـذلك[1].

لكـن الـذي عليـه صـنيع الأئمـة فـي التخريـج هـو دراسة الأسانيد واستخلاص الثمـرة منهـا، ألا وهـو الحكم على الأسانيد وبيـان مرتبـة الحـديث صـحة وضعفا، وإلا يُعـدُّ التخريـج ناقصـاً، وهـذا مـا ذكـره السخاوي في حقيقة التخريج[2].

2- إن الأساس في التخريج أصـل الحـديث، ولا يضر اختلاف الألفاظ ما دام المعنى متقاربـاً، كمـا قال الزيلعي: «فالمحـدث إذا قـال: أخرجـه فلان، فإنه يريد أصـل الحـديث لا بتلـك الألفـاظ بعينهـا» وقال أيضاً: «وظيفة المحدث أن يبحث عـن أصـل الحديث، فينظر من خرجه، ولا يضره تغييـر بعـض ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص، وأما الفقيـه فلا يليق له ذلك...»[3].

لكــن علــى الــذي يقــوم بالتخريــج اســتعمال

1 () انظر طرق تخريج الحديث للدكتور سعد آل حميد/ 7.
2 () في فتح المغيث (3/318).
3 () نصب الراية (3/454)، و(1/200).

اصطلاحات المحدثين مثل صنيع البخاري ومسلم وغيرهما في حالة عدم تطابق الألفاظ، فيقول: أخرجه فلان بنحوه أو بألفاظ متقاربة، أو مع زيادة فيه أو مع اختصار، أو بزيادة قصة فيه، وعند التطابق يقول: رواه مثله، وقد يقتصر أحدهم على طرف منه، فيقال عندئذ: رواه مقتصراً على كذا أو دون كذا، أو روى الشطر الأول، وهكذا.

3- إن التخريج يكون من الكتب المسندة من أي فن كان من كتب الحديث أو التفسير أو العقيدة وغيرها، أو الكتب التي تنقل أسانيد مؤلفيها، كالحافظ ابن كثير والقرطبي والسيوطي، ففي مثله يقال: أخرجه ابن المنذر أو ابن مردويه، كما ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره أو تاريخه أو فضائله ونحو ذلك.

أما اشتراط التخريج من الكتب المسندة فلأنه أساس الحكم على الإسناد وبدونه لا يمكن الوصول إلى معرفة الحكم ودرجة الحديث، ومن هنا عَدَّ العلماء الإسناد من الدين.

فعلى هذا لا يقال في التخريج أخرجه الزيلعي، أو الحافظ ابن حجر، أو السيوطي في الجامع الكبير أو الجامع الصغير أو في الدر المنثور، أو الحافظ ابن كثير في تفسيره، إنما يقال: «ذكره أو أورده ونحو ذلك».

4- الأمور التي يلزم ذكرها بخصوص مصادر التخريج: لا يخفى أن هدف المخرج من عزوه في تخريج الحديث إلى مصادره، هو تسهيل الوصول

إلى مصدره قدر ما يمكن، فبناء على مراعاة هـذا الغرض عليه أن يلتزم في مصادر التخريـج بـالآتي تسهيلاً للقارئ:

ذكر اسم المؤلف واسم كتابه، ثم رقم الجزء – إذا كان في أكثر مـن جـزء – ورقـم الصـفحة، ثـم عنوان الكتـاب – إن كـان مبوبـاً – والبـاب، ورقـم الحديث، وإن زاد رقم الكتاب والباب فحسن.

أما في غير المبوب ترتيباً فقهياً فيكتفـى بـذكر الجزء والصفحة، ورقـم الحـديث إن وجـد، فكلمـا فصلت في بيان المعلومات عـن مصـادر التخريـج كان أفضل للقارئ وأسهل للبـاحث لرجـوعه إلـى المصـادر مـن أي طبعـة عنـده عنـد اختلاف الطبعات.

وفيه مدخل وثلاثة مباحث.

مدخـل: تفنن المحدثين في التصنيف

وهذا الجـانب مـن التخريـج أعنـي البحـث عـن الحديث واستخراجه مـن دواويـن السـنة وبطونهـا فهذا مما يعرف بـأدنى ممارسـة وتـوجيه وتـدريب عملي على التخريج من قبل الماهر في هذا الفن.

ونرى أن العلماء تفننـوا فـي «طـرق التصـنيف فــي التخريــج» لمقاصــد مهمــة منهــا: «تقريــب السنة» وسهولة الوقوف على المطلوب، وجعلــوا لذلك علامات كالمفاتيح بها يهتدى لما فـي بطـون الأســفار، تُوقِــف الطــالب علــى الحــديث بيســر وسهولة[1].

ذكر الدكتور عبدالموجود عبـد اللطيـف أيضـاً – بعـد أن عـرض طـرق التخريـج مـن حيـث ترتيـب الأحاديث على الكتب والأبـواب الفقهيـة، وترتيبهـا على الأطراف أو حسب الراوي الأعلى لها – يعني علــى المســانيد – وترتيبهــا علــى الموضــوعات المتعددة أو ترتيبها على حروف المعجـم – فقـال: «كما لا يخفى عليك أن دوافع العلمـاء مـن تـأليف هذه المراجع إنما هـو تيسـير معرفـة أمـاكن ورود الأحاديث من المصادر المعتبرة عند الأئمة، وضبط ألفاظها ومعرفة أسانيدها»[2].

فبهذا الصنع سَـهَّلوا المسـلك لمـن يبحـث عـن الحــديث نظــراً لموضــوعه ومحتــواه، أو طرقــه وشواهده أو ألفاظه وأطرافه.

---

1 () انظر: التأصيل /144.

2 () كشف اللثام (1/156).

وعَـدَّ العلمـاء لاسـتخراج الحـديث مـن بطـون دواوين السنة طرقا منها:

1- تخريج الحديث: عن طريق موضوعه وذلــك بمراجعة الكتب المصنفة فيه.
2- تخريج الحديث: عن طريق طرفه الأول.
3- تخريــج الحــديث: عــن طريــق لفظــة مــن ألفاظه، ولكل طريــق كتــب مصـنفة فيــه أو مساعدة عليه، وهذه الطرق الثلاثـة متعلقـة بمتن الحديث.
4- تخريج الحديث: عن طريق راويــه الأعلـى – أي الصحابي – ومن دونه.
5- تخريج الحديث: عن طريق صفات السند أو المتـن مثـل: المتـواتر، القدسـي، الأحـاديث الصحيحة، الضعيفة، أو الواهية والموضوعة، أو المسلسلة، أو المعللة.... ونحوها.

فكل هذه الطرق تنصب في قالبين:

1- معالم السند.
2- معالم المتن.

المبحث الأول: التخريج عن طريق معالم السند

أما عن طريق معالم السند فيكون إذا عرف الباحث: الصحابي أو التابعي فمن دونه وهذا هو مخرج الحديث.

فيلزمه البحث في كتب المسانيد وهي التي تجمع أحاديث كل صحابي في مكان واحد بغض النظر عن صحتها.

أو كتب الأطراف –وهي التي تذكر طرفاً من الحديث، وتَجمعُ الأحاديث لكتب معينة، وتُرتِّبها حسب المسانيد مرتبة أسماء الصحابة على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم والرواة عن الرواة إن دعت الحاجة إليه ما عدا العشرة المبشرين بالجنة، فإن أصحاب المسانيد يقدمونهم على غيرهم– وكتب المعاجم مثل: المعجمين للطبراني الأوسط والصغير – أما المعجم الكبير فهو «مسند» في الحقيقة، وسمَّاه معجماً لترتيبه الصحابة على حروف المعجم – والمعجم لابن الأعرابي وغيره من معاجم الشيوخ، أو عن طريق كتب التراجم مثل: «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الكامل» لابن عدي، «والضعفاء الكبير» للعقيلي ونحوها ممن يروي الأحاديث بإسناده.

أو عرف الباحث مخارجه البلدانية أي الكتب التي ألفت عن علماء ومحدثين في بلد معين، والواردين عليه من بلاد أخرى، مثل «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان، و«ذكر أخبار

أصبهان» لأبي نعيم الأصبهاني، و«تاريخ جرجان» للسهمي و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي و«تاريخ دمشق» لابن عساكر وغيرها.

أو عرف أن الحديث يدور على مَنْ رُمي بالوضع، فيبحث في كتب ألفت في الضعفاء والمتروكين والوضاعين وكتب الموضوعات، وهكذا إذا كان في الإسناد راو مبهم ففي كتب المبهمات، وإذا كان فيه من روى عن أبيه عن جده، فيبحث في الكتب المؤلفة في هذا النوع.

ومن أهم الكتب في المسانيد:

1- مسند أبي داود الطيالسي (ت 204هـ)، ومسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت 238هـ)، ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت/241هـ)، ومسند أبي يعلى الموصلي (ت 307هـ).

2- وأما المعاجم -وهي الكتب التي رتبت باعتبار شيوخ المصنف- فقد ذُكِر الأهم منها.

ومن أهم الكتب في الأطراف:

1- "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للحافظ جمال الدين المزي (ت 742هـ) عمله على الكتب الستة ولواحقها[1].

2- "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"[2] للحافظ ابن حجر

---

[1] () استخدم رموزاً للكتب الستة ولواحقها: ع: الجماعة الستة، خ: البخاري، خت: البخاري تعليقا، م: مسلم بن الحجاج، د: أبو داود، ت: الترمذي، تم: الشمائل للترمذي، س: النسائي، سي: عمل اليوم والليلة للنسائي، ق: ابن ماجه، ز: زيادات، ك: استدراك.

[2] () والكتب العشرة: الموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد و"سنن" الدارمي وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني وزاد سنن الدارقطني لجبران النقص في صحيح ابن خزيمة، واستخدم لها رموزا وهي: ط: مالك، ش:

العسقلاني (ت 852هـ).

وعدَّ الدكتور عبدالموجود عبد اللطيف كتاب «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للحافظ أبي العباس البوصيري (ت 840هـ) من كتب الأطراف، وسمَّاه «أطراف المسانيد العشرة» وذكره في مصاف كتب الأطراف[1]، وكذا تبعه د.محمود الطحان، فعَدَّه في كتب[2] الأطراف، وكذا د.محمد ضياء الرحمن الأعظمي[3]، بينما عنوان الكتاب يُنْبِئ أنه في الزوائد وليس في الأطراف.

وكذا عدّ الدكتور عبدالموجود كتاب الحافظ العراقي «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» من كتب الأطراف وفيه نظر[4].

«وفردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على الشهاب» للديلمي (ت 509هـ).

ولنعلم بأن كتب الأطراف هي الكتب الوسيطة للوصول إلى أصولها، وفائدتها جمع طرق الحديث في مكان واحد تحت عنوان الراوي عن الصحابي، فلا يخرج منها مباشرة أي لا يقال: أخرجه المزي، إنما يقال أورده كما تقدم التنبيه على نحوه.

ومن المصادر المساعدة أيضاً: الجامع الكبير أو جمع الجوامع للسيوطي القسم الثاني منه الذي خصه بأحاديث الأفعال أو المشتملة على الأفعال

للشافعي، حم: لأحمد، عم: لعبدالله بن أحمد، مي: الدارمي، جا: لابن الجارود، خز: لابن خزيمة، عه: لأبي عوانة، طح: للطحاوي، حب: لابن حبان، قط: للدارقطني، كم: للحاكم.

1 () انظر كتابه: كشف اللثام (2/154).

2 () انظر كتابه: أصول التخريج /49.

3 () انظر: معجم مصطلحات الحديث له، ص 41.

4 () المصدر السابق (2/15).

والأقـوال ورتبـه علـى مسـانيد الصـحابة، وقـدم العشـرة المبشـرين بالجنـة ورتـب البقيـة علـى حروف المعجم: الأسماء، ثم الكنى، ثم المبهمات، ثم النساء، ثم المراسيل في الآخر.

المبحث الثاني: عن طريق معالم المتن

أمـا عـن طريـق معـالم المتـن فهـو إذا عـرف موضوع الحـديث ومعنـاه، ولعـل هـذا مـن أسـهل الطرق، والكتب المرتبة على الموضوعات منها ما هي أصلية، أي: تروي الأحـاديث بأسـانيدها، ومنهـا مـا هـي غيـر أصـلية يعنـي تعـزو الأحـاديث إلـى مصادرها الأصلية ولا ترويها بأسانيدها.

أما الصنف الأول من هـذه الكتـب الـتي يبحـث فيها الباحث لتخريج الحـديث، فإمـا شـاملة لأكـثر موضـوعات الـدين أو تسـتغرق الأبـواب الفقهيـة وغيرها، وإما في موضوع معين كلي أو جزئي.

فالأول: مثل كتب الجوامع:

أ- «الجـامع الصـحيح» للإمـام البخـاري (ت 256هـ)، و«الجـامع الصـحيح» للإمـام مسـلم (ت 261هـ)، والجـامع للإمـام الترمـذي (ت 279هـ)، و«جامع» الإمام معمر بن راشد (ت 154هـ).

ب- وكتب السنن:

كالسـنن الثلاثـة: للإمـام أبـي داود (ت 275هـ) وللإمام النسائي (ت 303هـ) وللإمام ابن ماجه (ت 275هـ)، وسـنن الـدارمي (ت 255هـ)، و«السـنن الكبرى» و«الصغرى» للإمام البيهقي (ت 458هـ).

ج- وكتب المصنفات:

كمصنف عبدالرزاق الصنعاني (ت 211هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة(ت 235هـ).

د- والموطآت:

ومن أشهرها: موطأ الإمام مالك بـن أنـس (ت

179هـ) برواية يحيى الليثي، وهي أشهر روايات الموطأ، ثم رواية محمد بن الحسن الشيباني وفيها زيادات يسيرة يرويها عن غير مالك، وأيضا زيادات على الروايات المشهورة.

أو كتب ألفت في موضوع معين، مثل: كتاب فضائل الأعمال لابن شاهين، وكتب الزهد، لابن المبارك، ولوكيع، ولأحمد بن حنبل ولهنّاد وللبيهقي، أو كتب الآداب مثل كتاب الأدب المفرد للبخاري وكتاب أخلاق النبي وآدابه لأبي الشيخ، وكتاب الآداب للبيهقي أيضاً، وكتب الترغيب والترهيب المسندة، وكتب السنة في العقيدة مثل: كتاب السنة للإمام أحمد، وكتاب السنة لابن أبي عاصم، وكتاب الشمائل للترمذي، وكتب التوحيد، مثل: كتاب التوحيد لابن خزيمة، وكتاب التوحيد لابن منده، وكتب الإيمان مثل: كتاب الإيمان للإمام أحمد ولابن منده، وغيرها من الكتب المسندة[1].

وفي الأجزاء الحديثية مثل: جزء القراءة خلف الإمام وجزء رفع اليدين في الصلاة كلاهما للبخاري، والقدر لابن وهب.

أما الصنف الآخر من الكتب المرتبة على الموضوعات، وهي التي تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ولا ترويها بأسانيدها.

مثل: كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم»، للحافظ ابن الأثير (ت 606هـ) جمع فيه أحاديث الكتب الستة غير أنه أدخل الموطأ بدل سنن ابن ماجه،

---

[1] () انظر لهذه الكتب: تخريج الحديث الشريف البقاعي 146.

واستخدم عند العزو الرموز لهذه الكتب وهي: «خ م ط ت د س».

وكتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»، للفاسي (ت 1094هـ) مرتب على الأبواب الفقهية[1] .

ويدخل في ذلك كل كتب التخريج المتعلقة بالكتب الفقهية وكتب العقيدة وكتب الحديث غير المسندة وكتب التفسير والآداب والأخلاق وغير ذلك. وقد تقدَّم ذكرها مفصلاً.

وكتاب «مفتاح كنوز السنة» وضعه فنسك المستشرق وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وقد رتبه حسب الأغراض والمعاني والموضوعات، ويشمل أربعة عشر كتاباً: الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الطيالسي والطبقات لابن سعد والسيرة لابن هشام والمغازي للواقدي، والمسند المنسوب لزيد بن علي.

ويدخل في ذلك أيضا كتب أحاديث الأحكام وقد تقدم بيانها مفصلاً.

والترغيب والترهيب للمنذري ورياض الصالحين، والنصيحة في الأدعية الصحيحة، للحافظ عبدالغني المقدسي، وكتاب الدرالمنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي (ت 911هـ) ويدخل فيه أيضا:«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ الهيثمي وهو كتاب جمع فيه زوائد الكتب الآتية على الستة: وهي: زوائد مسند أحمد وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وقد أفرد زوائد كل واحد بكتاب

[1] () الناشر: السيد عبد الله الهاشم اليماني، بالمدينة المنورة.

خاص ما عدا المعجم الأوسط والصغير فجمعهما في مصنف واحد سماه «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» إلا أنه حذف الأسانيد من كتابه «مجمع الزوائد» فصار مع الصنف الثاني، وكتاب«كنز العمال في السنن والأقوال والأفعال» لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت 975ه).

أما كتب الزوائد الأخرى التي تذكر أسانيد مؤلفيها فهي تعد أصولاً باعتبار مؤلفيها وكتبهم المسندة، ويتم التخريج منها مع العزو إلى المؤلف الذي جمع الزوائد -وكذا في كتب الأطراف- ومن ذلك أصول كتاب مجمع الزوائد، وأيضا «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلاني حيث جمع فيه زوائد المسانيد الثمانية على الكتب الستة ومسند أحمد، وقد وقع له منها ثمانية كاملة وهي: مسند أبي داود الطيالسي ومسند أبي بكر الحميدي ومسند ابن أبي عمرو العدني ومسند مسدد ومسند أحمد بن منيع ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث بن أبي أسامة، ومن المسانيد الناقصة: مسند إسحاق بن راهويه حيث وقع له نصف الكتاب، وأهمل الناقص من الذكر في التسمية.

و«إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للحافظ أبي العباس البوصيري (ت 840ه) وقد تقدم بيان المسانيد العشرة التي تضمنها، وهو كتاب كبير رتب المؤلف فيه

الأحاديث على الأبواب الفقهية، وحقق من قبل طلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، إلا أن الكتاب أخرج إخراجاً تجاريا من غير تحقيق علميّ.

ويلحق بهذا التسهيل لوصول الباحث إلى التخريج، كتب المسانيد التي رَتَّبَ أحاديثها بَعْضُ العلماء على أبواب فقهية كصنع أصحاب الزوائد.

مثل: كتاب «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» وضعه أحمد عبدالرحمن البنا، وأيضا «منحة المعبود لترتيب مسند الطيالسي أبي داود» و«بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن» كلاهما أيضا للشيخ أحمد عبدالرحمن الساعاتي.

ومن معالم المتن أيضا: ترتيب الأحاديث حسب أوائلها وأطرافها الأول:

ومن أهم هذه الكتب:

"الجامع الكبير أو جمع الجوامع" للسيوطي (ت 911هـ) وهو أكبر كتاب في هذا الموضوع، حيث إن المؤلف قصد فيه استيعاب جميع الأحاديث النبوية، وهو من الصعوبة بمكان[1] - وقسمه قسمين: الأول – وهو المعني هنا – قسم الأقوال المحضة حيث رتبها على حروف المعجم، مع ذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب ومن رواه من الصحابة مع التزامه ببيان درجة الحديث صحة وحسناً وضعفاً على منهج لا يوافق عليه كما

[1] () أدخل فيه أحاديث ما يزيد عن مائة مصدر من مصادر السنة النبوية المهمة وغيرها وقارب ما جمعه مائة ألف وفق رواتها وإلا عدد الأحاديث لا يتجاوز (46) ألف حديث. انظر كشف اللثام (2/210).

سأبينه إن شاء الله.

واستخدم للمصادر رموزا وهي كالآتي – والذي لم يرمز له يسميه –:

خ: البخاري.	عـــــب: لمصـــــنف عبدالرزاق.
م: مسلم.	ص: لسنن سـعيد بـن منصور.
حب: لابن حبان.	ش: لمصنف ابن أبي شيبة.
ك: للحـــــاكم فـــــي المستدرك.	ع: لمسند أبي يعلى.
ض: للضياء المقدسي.	طب: للطـبراني فـي الكبير.
د: لأبي داود.	طس: للطبراني فــي الأوسط.
ت: للترمذي.	طص: للطبراني فــي الصغير.
ن: للنسائي.	قط: للدارقطني فــي سننه.
هـ: لابن ماجه.	حل: لأبــي نعيـم فــي الحلية.
ط: للطيالسي.	هــق: للــبيهقي فــي سننه.
حم: لمسند أحمد.	هــب: للــبيهقي فــي الشعب.

خـد: للبخـاري فـي الأدب المفرد.	عــق: للعقيلــي فــي الضعفاء.
تخ: للبخاري في التواريـخ الثلاثة.	عـد: لابـن عـدي فـي الكامل.
4: لأصـــحاب الســـنن الأربعة.	خـط: للخطيـب فـي تاريخ بغداد.
3: للثلاثة غير ابن ماجه.	كر:لابن عسـاكر فـي تاريخ دمشق
بز. أو. ز: للبزار.	فــر: للــديلمي فــي مسند الفردوس.
عم: لزيادات عبـدالله بـن أحمد.	

وهذه الرموز هـي رمـوز كنــز العمـال أيضـا إلا رمز«ق» فإنه رمـز لـه فيـه للـبيهقي فـي السـنن الكبرى.

أمـا منهجـه فـي الحكـم علـى الأحـاديث ففيـه اتســاع وتســاهل واضـح لا يسـتقيم مـع المنهـج المعتمـد عنـد العلمـاء؛ لأن أسـاس الحكـم مبنـي على دراسة الإسناد لما عـدا الصـحيحين، أمـا هـو فرمـز « للصـحة لأحـاديث الصـحيحين ومسـتدرك الحـاكم وصـحيح ابـن حبـان والمختـارة للضـياء المقدسـي وموطـأ مالـك، وصـحيح ابـن خزيمـة وصحيح أبي عوانة وصحيح ابن السـكن والمنتقـى لابـن الجـارود والمسـتخرجات علـى الصـحيحين» كلِّها، وهـذا غيـر مسـلم لـه فيمـا عـدا الصـحيحين وموطأ مالك لما فيها من الأحاديث الضعيفة[1].

ورمز بالضـعف « لأحـاديث: الضـعفاء للعقيلـي

---

[1] () انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (1/290، 291-294).

والكامل لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب وتاريخ دمشق لابن عساكر ونوادر الأصول للحكيم الترمذي، وتاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ ابن الجارود ومسند الفردوس للديلمي» فهذا أيضا حكم كلي لا يوافق المنهج العلمي لوجود أحاديث صحيحة أو حسنة في هذه المصادر.

وأما بخصوص مسند الإمام أحمد فعَدَّ كلَّ ما فيه مقبولا، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن، وهذا غير مسلم له لوجود أحاديث ضعيفة فيه.

وأما ما عدا هؤلاء فقد بينه، والكتاب فيه من الأحاديث الموضوعة الشيء الكثير[1].

«الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير» للسيوطي (ت 911هـ) ذكر في مقدمته[2] فقال:«وأودعت فيه من الكلام النبوية ألوفا... واقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه وبالغت في تحرير التخريج.... وسميته «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته «جمع الجوامع» وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها».

واختارها -أي الأحاديث- من جمع الجوامع قسم الأقوال وتعدادها (10031) حديث.

وقد رتبه على حروف المعجم حسب أوائل الأحاديث، وبين أنه لم يورد فيه حسب زعمه ما تفرد به كذاب أو وضاع، بل أورد من الصحيح والحسن والضعيف، ويبين درجة الحديث بالرموز الآتية: صح: للحديث الصحيح، (ح) للحديث

1 () كشف اللثام (2/213).

2 () انظر: مقدمته (2/1-3).

الحسن، و(ض) للضعيف[1].

والكتاب فيه من الأحاديث الموضوعة والباطلة بالمئات كما صرح الشيخ الألباني رحمه الله تعالى[2].

ورموزه في الجامع الصغير كرموز أصله إلا في (ق) فإنه جعله للمتفق عليه عند الشيخين بدل البيهقي، ورمز له بـ(هق) في السنن الكبرى، و(4) للسنن الأربعة، و(3) للثلاثة إلا سنن ابن ماجه. ثم زاد المؤلف على كتابه المذكور «زوائد» وصلت أحاديثه (4440) حديثاً ورموزه كرموز الجامع الكبير والصغير.

«الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» للنبهاني.

جمع بين الكتابين«الجامع الصغير» والزوائد عليه، لاتفاقهما على شروط ورموز واحدة، إلا أنه أهمل بيان درجة الحديث في غير الصحيحين وميز أحاديث الزوائد بحرف «ز»، ودمج الكتابين في ترتيب واحد على حروف المعجم، وعدد أحاديثه (14471).

وقام الشيخ الألباني بدراسة أحاديث الجامع الصغير وزيادته فميز الصحيح والحسن وسمَّاه «صحيح الجامع الصغير وزيادته» والضعيف بأنواعه وسمّاه« ضعيف الجامع الصغير وزيادته» والكتاب مطبوع متداول بقسميه.

«الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور» للإمام عبدالرؤوف المناوي

---

1 () انظر مقدمة الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير (1/19-23).

2 () انظر ضعيف الجامع الصغير للشيخ الألباني (1/5).

(ت 1031هـ) استدرك المناوي في هذا الكتاب زهاء ثلاثين ألف حديث حسب تعدد رواتها على الجامع الكبير للسيوطي، وأورد فيه بعض أحاديث الجامع الكبير وميزها بالمداد الأسود وما كان عنده من الزوائد كتبها بالمداد الأحمر، واعتمد في حكمه على ما حرره الحافظ العراقي وولده الحافظ أبو زرعة والحافظ الهيثمي وغيرهم.

وقد وضع لبعض المصادر رموزا وذكر ما عدا ذلك باسمه صراحة.

أما المصادر التي وضع لها رموزا فهي:

حم:لمسند أحمد، عم: زوائد عبدالله على المسند، طك:للطبراني في الكبير، طص: له في الصغير، طس: له في الأوسط، طسكس: للكبير والأوسط، طكص: للكبير والصغير، طكسص: للمعاجم الثلاثة، بز: لمسند البزار، ع: لمسند أبي يعلى، ك: لمستدرك الحاكم[1].

«كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق» تأليف: الإمام عبدالرؤوف المناوي (1031هـ) وهو كتاب جمع فيه عشرة آلاف حديث اختارها من الأحاديث القصيرة، بدون ذكر الصحابي الذي روى الحديث وبدون بيان درجة الأحاديث، وجعل لبعض المصادر رموزاً، والباقي صرح باسمه، ورموزه كالآتي:

خ: البخاري.	حل: الحلية لأبي نعيم.
م: لمسلم.	هـ: السنن الكبرى للبيهقي.

---

[1] () انظر كشف اللثام (2/19، 22).

د: لأبي داود.
ت: للترمذي.
ن: للنسائي.
جه: لابن ماجه.
4: للسنن الأربعة.
3: للسنن الثلاثة ما عدا ابن ماجه.
حم: لمسند أحمد.
عم: زوائد عبدالله على المسند.
ما: موطأ مالك.
ك: لمستدرك ا لحاكم.
خد: للبخاري في الأدب المفرد.
تخ: للبخاري في التاريخ الكبير.
حب: لصحيح ابن حبان.
ضا: للضياء في المختارة.
بز: للبزار في مسنده.
عد: الكامل لابن عدي.
عق: الضعفاء للعقيلي.
خط: تاريخ بغداد للخطيب.
كر: تاريخ دمشق لابن عساكر.
قا: معجم عبدالباقي بن قانع.
أبو: العظمة لأبي الشيخ.
ض: مسند ا لشهاب للقضاعي.
سع: الطبقات الكبرى لابن سعد
خر: كتب الخرائطي.
طيا: مسند الطيالسي.
حك: نوادر الأصول للحكيم الترمذي
نجا: ذيل تاريخ بغداد لابن النجار.
عبد: لمسند عبد بن حميد.
يا: كتب ابن أبي الدنيا.
سن: عمل اليوم والليلة لابن السني

عـب: لعبـدالرزاق فـي مصنفه	شـــــير: الألقـــــاب للشيرازي.
ش: لابن أبي شيبة في مصنفه	يه: كتب ابن مردويه.
ع: لأبـــي يعلـــى فـــي مسنده.	نيـع: لمسـند أحمـد بـن منيع
قـط: للـدارقطني فـي سننه.	غز: لكتب الغزالي.
فز: لمسـند الفـردوس للديلمي.	ضر: فوائد القرآن لابـن ضريس.
حا: امسند الحارث بـن أبي أسامة.	ط: معــاجم الطــبراني الثلاثة.

«معجم الوجيز من أحـاديث الرسـول العزيـز» للميرغني، مرتب على حروف المعجم.

«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشـتهرة علـى الألسـنة» للإمـام السـخاوي (ت 902ه)، مطبوع متداول.

«الغماز على اللماز في الأحـاديث المشـتهرة» للإمام السمهودي (ت 911ه).

«الدرر المنتثرة في أحاديث المشتهرة» لجلال الدين السيوطي (ت 911ه)

«اللآلئ المصنوعة فـي الأحـاديث الموضـوعة» لجلال الدين السيوطي (ت 911ه)،وكلّها مطبوعة متداولة.

«تنـزيه الشريعة من الأحاديث الشـنيعة» لابـن عراق، مطبوع متداول.

«تمييز الطيب مـن الخـبيث فيمـا علـى ألسـنة

النـاس مـن الحـديث» لابـن الـدّيبع (ت 944ﻫ) مطبوع

«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر مـن الأحـاديث علـى ألسـنة النـاس » للعجلـوني (ت 1162ﻫ), مطبوع متداول.

«جـامع الأحـاديث: الجـامع الصـغير وزوائـده والجامع الكبير» جمع وترتيب عبـاس أحمـد صـقر وأحمد عبدالجواد[1].

«الجامع المفهرس للأحاديث الواردة في كتـب الشيخ الألباني» رحمه الله للشيخ سـليم الهلالـي، مطبوع في مجلدين، دار ابن الجوزي.

ويلتحق بهذا القسم المفاتيـحُ والفهـارسُ الـتي وضـعت لمجموعـة مـن الكتـب أو لكـل كتـاب بـانفراد، أو ألحقـت بـآخر الكتـب، وهـي فهـارس كثيرة جداً[2].

أذكـر مـن بينهـا «موسـوعة أطـراف الحـديث النبـوي الشـريف»، وذيلـه لمحمـد السـعيد بـن بسيوني زغلول، حيث تضمن أكثر من مائة كتاب.

ومن معالم المتـن تخريجـه عـن طريـق لفظـة من ألفاظه، وذلك باستخدام المعـاجم المفهرسـة لألفاظ الأحاديث، ولاسيما الألفاظ الغريبة والقليلة الاستعمال، وأيضا كتب الغريب.

ومن أشهر المعاجم:المعجم المفهرس لألفـاظ الحـديث النبـوي وهـو أوسـعها، حيـث إنـه يشـمل ألفاظ تسعة مصادر أصلية من مصادر السنة: هي الكتب الستة: صـحيحا البخـاري ومسـلم والسـنن

---

1 () طبع بيروت، دار الفكر، عام 1414هـ.

2 () انظر في ذلك تخريج الحديث الشريف للبقاعي 159-164،حيث ذكر الفهارس المستقلة بمؤلف خاص دون ذكر اللواحق بآخر الكتاب، وكذا ينظر كشاف العناوين (1417/3-1421).

الأربعة، وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي، ورمز للكتب الستة برموزها المعروفة، وط: لموطأ مالك، وحم: لمسند أحمد، ودي: للدارمي، وألفه لفيف من المستشرقين بإشراف أ،ي، فنسك، وترجمه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي إلى العربية.

وهناك عدد من المعاجم وضعت لبعض الكتب بانفراد، مثل:

«المعجم المفهرس لألفاظ سنن الدارقطني» للدكتور يوسف المرعشلي.

«فهرس الألفاظ لسنن أبي داود» لمصطفى بن علي البيومي.

«معجم الألفاظ لصحيح مسلم» لمحمد فؤاد عبدالباقي.

المبحث الثالث: التخريج عن طريق معالم السند والمتن عن طريق الحاسوب

من الوسائل السريعة لتخريج الحديث ومعرفة الرواة بأكثر من طريق، استخدام الحاسب الآلي[1]:

ومن خصائص هذا الجهاز مع صغر حجمه أنه يتسع لتخزين مكتبات كبيرة فيه، وإمكان برمجة للمعلومات وترتيبها، إضافة إلى سرعة استعراض المعلومات حسب الخدمات المتاحة في ا لبرامج، بجانب سهولة طباعة المعلومات عند الحاجة.

نسمع ونشاهد بين كل حين وآخر برامج عديدة متوافرة في الأسواق تتعلق بالعلوم الإسلامية وبخاصة في الحديث وعلومه، وسأعرض فيما يلي بعض هذه البرامج لكي يستعين الطالب بها في تخريج الحديث، منها:

برنامج مكتبة الحديث الشريف:

من إعداد شركة العريس للكمبيوتر في بيروت، وكان البرنامج في إصداراته الأولى على كتب معدودة، ثم طوِّر في الإصدارات الأخيرة بزيادة في المصادر إلى أن وصل الإصدار السابع وهو يحتوي على أكثر من (3200) مجلد وكتاب، في خمسة أقراص مدمجة (سي دي روم)، ومعظم هذه الكتب في الحديث، موزعة على عدة علوم، وهي: أهم كتب التفسير، وكتب

---

[1] () لم يتعرض من ألف في طرق التخريج للبرامج الإلكترونية، إلا القليل وممن وقفت عليه أنه تعرض للبرامج د.علي بقاعي في كتابه: "تخريج الحديث الشريف" / 46 وقد استفدت منه.

الحديث إلى حد كبير بشكل أوسع، كتب الشـروح والغريـب، المهمـة منهـا، الكتـب المهمـة مـن مصطلح الحديث، كتب التراجم والرجال مـن رواة الحديث، المهمة منها، كتب السيرة، المهمة منهـا، كتـب التاريـخ، المهمـة منهـا، كتـب المعـاجم والمتفرقات، ولكثرة عدد الكتب المدخلة أعرضت عن ذكرهـا التفصـيلي. فمـن أراد التفصـيل يرجـع إلى البرنامج نفسه، ومع البرنامج دليل للمستخدم وقد شاهدته فإنّه يبين خصائص البرنامج وما امتاز به وكيفية استخدامه، ومن خلاله:

يمكن الوصول إلى الحـديث عـن طريـق بحـث حر من خلال طـرف الحـديث سـواء مـن أولـه أو وسطه أو آخره.

أو من خلال كلمة من كلماته، أو من خلال الجذور اللغوية، ومن خلال موضوعه، أو من خلال رواة الإسناد.

مع إمكان التخريج بذكر رقـم الجـزء والصـفحة للمصادر، بالإضافة إلى ربـط تلقـائي للحـديث مـع شرحه وللسند مع كتب الرجال والتراجم.

برنامج موسوعة الحديث الشريف:

لشركة الصخر العالمية بالقاهرة.

ويشـمل هـذا البرنامـج الكتـب التسـعة الـتي تضمنها المعجم المفهرس لألفاظ الحـديث، وهـي الكتب الستة وموطأ مالـك ومسـند أحمـد وسـنن الدارمي، كما ذكروا أن الكتب التسـعة يزيـد عـدد الأحاديث فيها على اثنين وستين ألف حديث.

بـذل فـي البرنامـج جهـد كـبير، ويحتـوي علـى خدمات عديدة، من تحقيـق النـص وضـبط أسـماء الـــرواة والأعلام، وترقيـــم الكتـــب والأبـــواب والأحاديث وتحليل مفرداتها وضبطها، إضـافة إلـى جمـع المعلومـات عـن الـرواة ومراتبهـم، وشـرح الغريب وبيان الأطـراف والتخريـج وبيـان الإسـناد وطـرق الروايـة وغيـر ذلـك ممـا تـم جمعـه مـن خمسمائة مجلد كما ذكروا في التعريف بالبرنامج، ويُعرِّف البرنامج بعلم مصطلح الحديث، والمصادر التسعة ومصنفيها، بجانب ضمه عدداً من المعاجم الـــتي تضـــم ألفـــاظ الكتـــب التســـعة وغريبهـــا ومبهماتها[1].

برنامج المحدث:

تصـــميم وإصـــدار طلاب دار الحـــديث النبـــوي الشريف – سابقا – في واشنطن بأمريكا.

ويحتوي البرنامج على الكتب الستة المشهورة، وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة، نصب الراية، مجمع الزوائد، رياض الصالحين، والأذكار للنووي، ونظم المتناثر للكتاني، وتخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي، وكشف الخفاء للعجلوني، صحيح البخاري باللغة الإنجليزية، والجامع الصغير وزيادته كلاهما للسيوطي، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي، وكنـز العمال للمتقي الهندي، وفيض القدير للمناوي.

وذكر أصـحاب البرنامـج، أن قصـدهم مـن هـذا

[1] () يشاهد البرنامج للمزيد وانظر تخريج الحديث الشريف /50-51.

البرنامج هو إعلام الباحث عن وجود هذه النصوص في البرنامج لكي يبحث عن ذلك فيما يحتاج إليه، أما التدقيق في التفاصيل، فراجع إلى المستخدم[1].

وهناك برنامج الألفية للسنة النبوية، وبرنامج الموسوعة الذهبية للحديث الشريف كلاهما من إصدارات مركز إحياء التراث لأبحاث الحاسب الآلي في الأردن، ومعظم هذه البرامج في متناول الباحثين، يستفيدون منها في التخريج وتراجم الرواة وغيرهما.

لا يختلف برنامج الألفية و الموسوعة الذهبية عن البرامج السابقة من حيث طرق الاستفادة إلا في عدد الكتب التي يتضمنها كل برنامج.

وهذه البرامج تساعد على الوصول إلى الحديث ومصادره فينبغي للباحث وطلاب العلم التثبت والتدقيق بالرجوع إلى أصول المصادر المستقاة منها الأحاديث، تجنباً للوقوع في الخطأ.

---

[1] () انظر المصدر السابق / 52.

الباب الرابع: دراسة إسناد الحديث ومتابعاته وشواهده

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: بيان بعض الأمور المهمة في التخريج.

الفصل الثاني: دراسة الأسانيد وأهميتها وثمرتها وخطوات العمل في الدراسة.

الفصل الثالث: أهم الكتب المساعدة على دراسة الرواة.

بعد أن ذكرت ما يتعلق بطرق البحث عن الحديث وأسانيده وطرقه، أنتقل إلى الشق الآخر من جوانب التخريج ألا وهو دراسة الأسانيد بما فيها المتابعات والشواهد وقبل الدخول فيه أنبّه على بعض الأمور المهمة.

الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة في التخريج

1- أشرت سابقاً أنّ الشق الأوّل من التخريج وهو البحث عن الحديث وطرقه في مصادره يمكن أن يسلكه مَن عنده أدنى ممارسة وتدريب على يد أحد العلماء الماهرين في الفن، أمّا الشق الآخر وهو دراسة الأسانيد والطرق لمعرفة حكم الحديث صحة وضعفاً، والوصول إلى معرفة الإسناد اتصالاً وانقطاعاً والحكم عليه، فهذا لا يمكن أن يدخل فيه أيّ أحد شاء، لأنّه ينبني عليه إثبات الحلال والحرام وإثبات الأحكام الشرعية، ولذا قال الحافظ ابن حجر: ((وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنّه إن عدّل أحدا بغير تثبت، كان المثبت حكماً ليس بثابت ... وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك...))[1].

وهو في حدّ ذاته في غاية من الصعوبة، لا يسلكه إلاّ المتمرسون الذين وقفوا حياتهم لطلبه وتحصيله. كما ذكر الخطيب في علم الحديث فقال:

((علم لا يعلق إلاّ بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه))[2]. وكذا قال أبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري (ت 481هـ):

((هذا الشأن – يعني الحديث – شأن من ليس له شأن سوى هذا الشأن))[3].

2- ولنعلم بأن أصول التخريج مرتبطة بـ

---

1 () نزهة النظر مع النكت عليه / 192.

2 () الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/173).

3 () التقييد لابن نقطة (2/68).

"قواعد الجرح والتعديل" كما لا يخفى، قال الكتور بكر أبو زيد: ((لما كانت أصول التخريج مرتبطة بـ« قواعد الجرح والتعديل» ارتباط الروح بالبدن، وبينهما من التداخل والتلازم ما يقضي بسياقها في مكان واحد؛ إذ هي عمدة البحث عن «حال الراوي»))[1].

ولصعوبة هذا الفن حذَّر الدكتور بكر أبو زيد من ((أن يدخل فيه من شاء كيف شاء، وإنّما هو دين لا يدخله إلاّ من تحلّى بأصوله وعرف أحكامه وحدوده وإلاّ فلا يتعنّ)).

وأقول: إن علم مصطلح الحديث بما فيه علم الجرح والتعديل وغيره من علم العلل كلها لخدمة التخريج وأصوله.

3- متى يكون الحديث صحيحاً أو حسناً، أو بتعبير آخر متى يحكم بصحة الحديث وحسنه؟!

الجواب: إذا توافرت فيه شروط القبول من اتصال السند وسلامته من الانقطاع، ومن تحقق عدالة الراوي وضبطه، والتحقق من انتفاء الشذوذ والنكارة ومن العلة القادحة[2].

قال ابن القيم: ((إنما يصح الحديث بمجموع أمور: منها صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته))[3].

4- لا يلزم من كون رجال الإسناد، رجال الصحيح، أو رجاله ثقات أن يكون الحديث

---

1 () التأصيل / 16.

2 () انظر مقدمة ابن صلاح/ 10، و النكت على المقدمة للحافظ ابن حجر (1/234، 235، 236).

3 () المنار المنيف / 21-22، بتحقيق أبي غدّة.

صحيحا[1] لاحتمال أن يكون فيه انقطـاع أو شـذوذ أو علة قادحة.

ولـذا قـال ابـن الصـلاح: ((قـولهم هـذا حـديث صحيح الإسناد دون قولهم حديث صحيح؛ لأنـه قـد يقال صحيح الإسناد ولا يصـحّ أي المتـن لكـونه أي الإسناد شاذا ومعللاً...))[2]، فمن هنا يلـزم التأكـد من اتصال الإسناد وانتفاء الشذوذ والعلة في مثله ومن ثم الحكم على ضوء ما يتوصل به عليه.

5- يصنف الرواة على وجه الإجمال على أربعة أصناف:

صـنف اتفـق علـى تـوثيقهم علـى الإطلاق، أو مقيدا ببعض الشيوخ دون بعض، أو ببعض الأمـاكن دون بعض، أو ببعض الأوقات دون بعض.

صنف اتفق العلماء على تضـعيفهم، صـنف لـم يرد فيه جرح ولا تعديل، وهم المجاهيل بنوعيهم[3] والمبهمون الذين لم يعرفوا.

صنف اختلف فيهم تعديلا وتجريحا[4].

فعلى الباحث أن يعـرف الثقـات المتفـق علـى توثيقهم على الإطلاق، لكي يحكـم علـى روايـاتهم بالصحة – بعد توافر بقيـة الشـروط – وأن يعـرف الثقات الذين قُيّد توثيقهم ببعض الجوانب ويراعى

---

1 () المصدر السابق لابن حجر (1/474).، ومعجم مصطلحات الحديث للدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي/ 222.

2 () مقدمة ابن الصلاح/ 35.

3 () أي مجهول الحال الذي لم يوثق ولم يجرح، ومجهول العين الذين لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق ولم يجرح.

4 () انظر دراسة الأسانيد للعثيم/ 77، والتأسيس في فن دراسة الأسانيد/ ص ب 238، إلا أنهما قَسَّما الرواة إلى ثلاثة أقسام، لم يذكروا المسكوت عنهم وهم صنف رابع عندي.

ذلك.

أما الصنف الآخر من الرواة وهم الذين اتفق العلماء على تضعيفهم فلا تقبل رواياتهم ولا يحتج بهم، لكن من بين هؤلاء من يُعْتبر بحديثه في المتابعات والشواهد ويتقوى عند حصولها وهو الذي ضعفه ليس بشديد من قبل ضبطه لا من جهة عدالته، أما الذي ضعفه شديد فهو الذي طعن في عدالته، بالكذب أو الاتهام به، أو وصف بسرقة الحديث، أو بالفسق أو بأنه لا تحل الرواية عنه ونحو ذلك من الألفاظ[1].

أما الصنف المسكوت عنهم وهم المجاهيل أو مستورو الحال[2]، فلا يحتج بأحاديثهم ويدخل في ذلك الجهالة بقسميها، جهالة الحال وجهالة العين[3] وكذا يلحق بهما المبهم الذي لم يعرف.

قال الخطيب البغدادي: ((المجهول عند أهل الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلاّ من جهة راو واحد))[4].

فيدخل فيه الصنفان مجهول العين والحال.

وقال الحافظ ابن كثير: ((فأما المبهم الذي لم يسمّ أو مَنْ سُمِّي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر

---

1 () انظر حول مراتب هذا الصنف والألفاظ التي وصفوا بها: فتح المغيث (1/399- 400).

2 () فرق الحافظ ابن كثير وغيره، بين المجهول وهو من لم تعرف عدالته ظاهراً وباطناً، والمستور وهو الذي جهلت عدالته باطناً، ولكنه عدل في الظاهر انظر اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث
(1/292).

3 () تقدم تعريفهما.

4 () الكفاية في علم الرواية /88.

التـابعين والقـرون المشـهود لهـم بـالخير، فـإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن))[1].

وأمّا الصـنف المختلـف فيهـم مـن الـرواة مـن حيث الجرح والتعديل، وهذا شـيء متوقـع لا مفّـر منه، فإن توثيـق الـرواة وتجريحهـم أمـر اجتهـاديّ ومـن طبيعـة الحـال لابـد أن يقـع الاختلاف بيـن العلماء.

فالرواة المختلف فيهم هم الـذين اجتمـع فيهـم الجرح والتعديل سواء من عدد مـن الأئمـة أو مـن إمام واحد، جرحه مرة ووثقه مرة.

فمنهم من ينظر إلى الكثرة وقبول قـولهم ورد القول الآخر، فيرى الأخذ بقول الجمهور، كما ذكـر الذهبي عن ابن معين حيث قال عنه:((فإنّـا نقبـل قوله دائماً في الجرح والتعديل ونقدمه على كـثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهـور فـي اجتهـاده، فإذا انفرد بتوثيـق مـن لينـه الجمهـور أو بتضـعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فـالحكم لعمـوم أقـوال الأئمة لا لمن شذّ))[2].

لاشك أن لاختلاف الأئمة أسباباً كـثيرة لا يتسـع هذا البحث لبيانها[3].

وإن أمكن أن يجمع بين الجرح والتعـديل جمـع بين ذلك، وحمل كل قول على جـانب، كمـا حمـل كلام الإمام أحمد فـي قبيصـة السـوائي أنّـه كـثير الوهم ثقة لا بأس به، علـى حيـن مـا كـان يحفـظ وكلام أبي حاتم فيه أنه لم ير مـن المحـدثين مـن يحفظ ويأتي بالحـديث علـى لفـظ واحـد لا يغيـره

---

1 () اختصار علوم الحديث (1/293).

2 () معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / 49.

3 () انظر في ذلك التأسيس / 263 – 265.

يحمل على ما كان يحفظ، وكلام أبي داود فيه هو الذي يجمع بين القولين، حيث قال: ((كان قبيصة لا يحفظ ثم حفظ بعد ذلك))[1].

وإن لم يمكن الجمع فالترجيح كما تقدم من قول الذهبي من ترجيح قول الجمهور على الفرد، من هذا القبيل ما ذكره ابن رجب بعد نقله عن الترمذي قول البخاري ((ما نعلم مالكا حدّث عمن يترك حديثه إلا عن عطاء الخراساني)) فيفهم من قوله أن عطاء الخراساني متروك– ثم قال ابن رجب:

((وقد ذكر فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة عالم رباني وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء))[2].

وإن كان يمكن حمل كلام البخاري على سوء حفظه وفساد ذاكرته، فيكون الجمع أولى.

وقال الحافظ ابن حجر: ((والجرح مقدّم على التعديل وأطلق ذلك جماعة، ولكنّ محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسَّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب، لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا المجروح عن التعديل، قبل الجرح فيه، مجملاً غير مبيّن السبب إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنّه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيِّز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله))[3].

---

1 () المصدر السابق والهدي الساري / 436.
2 () شرح علل الترمذي (2/877).
3 () نزهة النظر / 193.

5- وقال الحافظ ابن كثير: -بعد ذكره قول ابن الصلاح في تعارض الجـرح والتعـديل- «والصـحيح أن الجرح مقدم مطلقاً إذا كان مفسراً »[1].

6- ومـن تتمـة الأمـور المـذكورة، أن يعـرف الـدارس لرجـال الإسـناد اصـطلاحات الأئمـة فـي الجرح والتعديل ومدلول عباراتهم، كما قال الإمام الـذهبي: ((ثـم نحـن نفتقـر إلـى تحريـر عبـارات التعـديل والجـرح، ومـا بيـن ذلـك مـن العبـارات المتجاذبة، ثم أهمّ مـن ذلـك أن نعلـم بالاسـتقراء التـام: عـرف ذلـك الإمـام الجهبـذ، واصـطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة .... فمنهـم مـن نفسـه حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم مـن هو متساهل ... ثـم قـال ولكـن هـذا الـدين مؤيـد محفوظ من اللهِ تعالى، لـم يجتمـع علمـاؤه علـى ضـلالة، لا عمـداً ولا خطـأ، فلا يجتمـع اثنـان علـى توثيـق ضـعيف، ولا علـى تضـعيف ثقـة، إنمـا يقـع اختلافهـم فـي مراتـب القـوة، أو مراتـب الضـعف ...))[2].

---

[1] () اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث(1/289).

[2] () الموقظة / 82 – 84 ، والمدخل إلى التخريج / 107.

الفصل الثاني: دراسة الأسانيد والطرق وثمرتها وخطواتها

وفيه مدخل وثلاثة مباحث:

بعد ذكر هذه الأمور المهمة أشرع في الشق الثاني من التخريج وهو دراسة الأسانيد والطرق التي تجمعت لدينا من خلال تخريج الحديث وطرقه وعزوها إلى مخرجيها، فالذي يلزم بعد هذه المرحلة هو القيام بدراسة تلك الطرق، ثم الحكم على الحديث والطرق على ضوء تلك الدراسة.

المدخل: بعض الأمور المهمة

لا يخفى ما للأسانيد من أهمية، إذ هي الأساس المتين للتخريج والركن القوي الذي لا يمكن البناء عليه إلاّ به وبدونها لا يعرف الحكم، وكذا دراستها ودراسة طرقها - ما عدا الصحيحين - في غاية من الأهمية في هذا العلم، وبدونها لا يقال للتخريج تخريج وإنما هو عزو.

ويكون الحكم على الحديث باعتبارين: باعتبار سنده الذي بين أيدينا من كتاب معين، بصرف النظر عن طرقه الأخرى، فإذا تبيّن لنا بعد دراسة الإسناد توافر شروط الصحة فيه بحيث كان رجاله ثقات، وكان الإسناد متصلا، وليس فيه شذوذ ولا علة، حكمنا له بالصحة، و إلا فبضدها عند فَقْدِ شرط من شروط الصحة[1].

لو فرضنا أن الحديث الذي بين أيدينا في سنن

---

[1] () استفدت من عدة كتب في دراسة الأسانيد من أهمها كتاب دراسة الأسانيد للدكتور عبدالعزيز العثيم وأكثره مبني على خبرتي في هذا المجال.

ابن ماجه مثلاً، ووجد هـذا الحـديث فـي الصـحيح، فإنّه لا يؤخذ به إلاّ بعـد النظـر فـي سـنده ومتنـه، فـإن وافـق مـا فـي الصـحيح كـان صـحيحاً، وإن اختلــف الإســناد حكــم عليــه بمقتضــى الجــرح والتعديل وكذا المتن إن وافق الصـحيح صـحّ، وإن كان فيه زيادة يدرس الإسناد ويحكم على ضوئها.

أو يكـون الحكـم راجعـاً إلـى الحـديث نفسـه باعتبــار طرقــه الأخــرى، أي: باعتبــار متابعــاته وشواهده، ومن القدماء مـن يطلـق علـى المتـابع شــاهداً وعلــى الشــاهد متابعــاً، لكــن هــذا فــي الاستعمال كما قال الحافظ ابن حجر:

((وقد تطلق المتابعة علـى الشـاهد وبـالعكس، والأمر فيه سهل)).

وفــي الحقيقــة يصــدق علــى الاثنيــن معنــى الشاهد؛ لأن الجميـع يشـهد لـه بالصـحة، غيـر أنـه اسـتقر فـي الاصـطلاح علـى الراجـح، أنّ المتـابع للإسناد والشاهد للمتن[1]. وذكر الدكتور عبدالعزيز العثيم: ((أنّ المتابع يفيد في تقوية السند والمتــن، بخلاف الشـاهد، فـإنه لا يقـوي إلا المتـن، والمتـن يستفيد من المتابعة، سواء كانت تامــة أو قاصــرة إذا كانت صالحة للاعتبار، ثم فصّـل هـذه الأقسـام بالأمثلة التوضيحية من يريد المزيد فليراجـع كتـابه دراســــــــــــــة الأســــــــــــــانيد (ص 147-149)، ثم ذكر أنه إذا كان بيـن يـديه حديث يريد أن يبين درجته فعليه النظر في رجاله

---

[1] () المصدر السابق/ 99، 100، 101، والمتابعة: إن حصلت للراوي نفسه في شيخه فهي التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، المصدر نفسه.

فإن كانوا ثقات قال فيه: الحديث[1] صحيح لذاته – قلت: مع توافر بقية شروط الصحة وإلا قد يكون رجاله رجال الصحيح لكن الإسناد غير متصل... فلا يكون صحيحاً عندئذ – ثم ينظر هل له طريق أخرى، فإن لم يكن له طرق، قال فيه:«حديث صحيح، لكنه فرد أو غريب»، كما يفعله الترمذي وغيره من العلماء.

وإن كان له طرق نظر فيها فإن كان رواتها في درجة الرواة أو أقل، ذكر المتابعة؛ لينقل الحديث من الغريب إلى العزيز، ومن العزيز إلى المشهور، ثم إلى المستفيض، ثم إلى المتواتر، فالحديث كلما زادت طرقه زاد الوثوق بصحته[2]

ثم ننظر إن كان فيه صدوق والمتابع كذلك ولو زاد عدد المتابعات - فيرتقي الحديث إلى درجة الصحيح لكنه لغيره، ويقال فيه "الحديث صحيح لغيره" وذلك لأن حديث الصدوق إذا لم يعتضد فهو الحسن لذاته، وإن اعتضد بصدوق مثله أو أكثر فهو الصحيح لغيره[3].

وأما إذا كان الراوي ضعيفاً وضعفه ينجبر، وتفرَّد بالحديث، فيقال: حديث ضعيف صالح للاعتبار، وإن اعتضد بطرق أخرى فيها ضعف كضعفه، فيحكم عليه بالحسن لغيره كما ذكر

---

1 () الحديث الصحيح على درجات: الأول: ما اتفق عليه البخاري ومسلم، الثاني: ما انفرد به البخاري الثالث: ما انفرد به مسلم، الرابع: ما كان على شرطهما، الخامس: ما كان على شرط البخاري، السادس ما كان على شرط مسلم، السابع: ما صح عند غيرهما ولم يكن على شرط واحد منهما، انظر: نزهة النظر للحافظ ابن حجر / 89-90.

2 () نزهة النظر/ 82 والنكت لابن حجر أيضاً (1/413) بتفصيل أكثر.

3 () دراسة الأسانيد/ 14.

الحافظ ابن حجر حيث قال: ((ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر وكذا المستور والمرسل والمدلّس، صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل بالمجموع))[1].

أمّا إن كان الضعف شديداً فلا يعتضد ولا يعضد غيره.

وذكر الدكتور عبدالعزيز العثيم أن الحكم على الحديث له ثلاثة طرق:

الأول: الحكم على إسناد المصنف فقط، كفعل الهيثمي حيث يقول مثلاً: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح،

الثاني: بيان درجة ذلك الحديث مطلقا، بعد جمع طرقه المختلفة من أماكن متعددة ودراستها والنظر فيها.

والثالث: الحكم على الحديث من غير جمع طرقه، وهذا العمل فيه تساهل وتجاوز ولا يسمى تخريجاً[2]، قلت: هو داخل في التخريج القاصر وعليه اكتفى كثير من العلماء كما تقدم، وإن كان التخريج في حقيقة الأمر هو الشامل لجميع المتابعات والشواهد، ثم القيام بدراستها، واستخلاص الحكم على ضوء ما توصل إليه.

وإليك الآن خطوات دراسة الأسانيد وأحوال الرواة في المباحث الآتية:

---

1 () انظر: نزهة النظر/ 82، 139.

2 () دراسة الأسانيد/ 19.

المبحث الأول: الخطوة الأولى من دراسة الأسانيد

عرض الإسناد المراد دراسة رواته من المصدر الـذي يقصـده بـدءاً مـن شـيخ المصـنف إلـى الصحابي أو العكـس، ثـم يقـوم بدراسـة سلسـلة الرواة من حيث الضبط، لمن يحتـاج إلـى الضـبط ومن حيث تمييز راوي الإسناد المقصـود فيـه عـن غيره من المتفق معه أو المشتبه معه، ومن حيث تعيين المهمل فيه، وكـذا المبهـم إن أمكـن، ومـن حيث العدالة والضبط.

ولا تخفى صعوبة هـذه المرحلـة للبـاحث الـذي يقصد البحث عـن الـرواة وتمييزهـم، ولـذا ينبغـي لمن يشتغل في هذا الفـن أن يضـع معرفـة كتـب هذا الفن نصب عينيه؛ لكـي تسـهل عليـه الأمـور، وإلا فقد يتعب كثيراً في أمر سـهل، فربمـا يكـون الـراوي مـن رواة السـتة، وهـو يبحـث عنـه فـي غيرها، وقد يجده وقـد لا يجـده، أو يكـون الـراوي ضـعيفا ومـن رجـال السـتة فهـو يبحـث عنـه فـي لسان الميزان ولا يجده - لأنـه حـذف المـترجمين في التهذيب وسرد أسماءهم في المجلد الأخيـر - أو يكون الراوي من الثقات وهو يبحـث فـي كتـب الضعفاء أو العكس فلا يجـده، فمـن هنـا يجـب أن يكون له إلمام بكتب الفن، حتى يرجع إلى الـرواة الثقـات إلـى كتـب مؤلفـة فـي الثقـات، أو الـتي جمعت بين الثقـات وغيرهـم مثـل التاريـخ الكـبير للبخـاري، والجـرح والتعـديل لابـن أبـي حـاتم وغيرهما، ويراجع للرواة الضـعفاء الكتـب المعنيـة

بهـم، وهـي كـثيرة، وللمختلطيـن يراجـع الكتـب المخصصـة لهـم، وهكـذا فـي المدلّسـين ورواة المراسـيل يُراجـع الكتـب المفـردة لهـم، وهكـذا فيمـن عرفـوا واشـتهروا بكنـاهم وألقـابهم يراجـع الكتب التي خصّت لهم، وهـي كـثيرة أيضـاً، مثـل: كتـب الكنـى لمسـلم والبخـاري والـدولابي وابـن عبدالبر والذهبي.

كما يلزم الباحث في هذا الفن معرفـة طبقـات الرواة والتاريخ وفياتهم، وهو مهم جداً لكي لا يقع في االخطأ لأنه كثير مايتفق الـرواة فـي الأسـماء وأسـماء الآبـاء، وفـي أنسـابهم وبلـدانهم أحيانـاً، وليس الفارق بينهمـا إلا الطبقـة، أحـدهما متقـدم والآخر متأخر، فيظن البـاحث أن المـراد منـه فـي الإسـناد المتقـدم بينمـا المقصـود هـو المتـأخر أو العكس، مثال ذلك: سعد بن إبراهيم الزهـري أبـو اسحاق القاضي، وهما اثنان قد اتفقـا فـي الإسـم واسـم الأب وكنيـة والنسـب والشـهرة، والفـارق بينهما الطبقة؛ هو سعد بن إبراهيـم بـن سـعد بـن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، والجدهو سـعد بن إبراهيم بن عبـد الرحمـن بـن عـوف، فيحصـل الاختلاط بينهما فيلزم التأكد من مراد بهما وهكـذا في الرواة الذين ولدوا بعـد سـنة 360هـ لا يمكـن أن نجـدهم فـي كتـب البخـاري لأنـه تـوفي قبـل التاريخ المذكور.

لايخلو أحوال رواة الإسناد من حالتين:

الأول: أن مذكور الراوي بكامل اسـمه واسـم أبيه وجـده وكنيتـه أو ذكـر بلقبـه الـذي انفـرد بـه،

فالأمر في الوقوف عليه سهل، ويبقى التعب في تعيينه من بين الرواة الذين اتفقوا معه فيما ذكر فيه، مثل: حميد بن قيس وهما اثنان في طبقة واحدة ويشتركان في بعض الشيوخ والتلاميذ، والفارق بينهما، أن أحدهما مكيّ والآخر أنصاريّ[1].

وكذا بشر بن غالب الأسدي، قال الأزدي[2] فيه: مجهول، وقال ابن حبان[3]: بشر بن غالب الأسدي، يروي عن الحسين بن علي، وقال الحافظ ابن حجر: ((والظاهر أن هذا غير الذي ذكره النسائي، ولكن اتفق في الاسم واسم الأب والنسبة، وقد فرق بينهما أيضاً الأزدي))[4].

ومن ذلك إبراهيم بن عمر الصنعاني وهما اثنان إلا أن أحدهما من صنعاء اليمن والآخر من صنعاء دمشق، فيميزان بالبلد، وكذا بالطبقة؛ لأن أحدهما من الطبقة العاشرة والآخر من السابعة[5]

وكذا إسماعيل بن أبان الكوفي اثنان: أحدهما ثقة والآخر متروك، والفارق بينهما هو النسب؛ لأن الوراق الأزدي ثقة والخياط الغنوي متروك[6].

الحالة الثانية: أن يذكر الراوي في الإسناد مهملاً أو مبهماً:

والمهمل: هو الذي أهمل ذكر نسبه، يقول الراوي حدَّثنا سفيان أو حدثنا حماد، أو حدثنا

---

1 () انظر المحدث الفاصل / 281.
2 () لسان الميزان (2/28).
3 () الثقات له (4/96).
4 () لسان الميزان (2/29).
5 () انظر التقريب / 92 برقم 223، 224.
6 () المصدر السابق/ 105 برقم 410، 411.

الوراق، أو حدثنا أبـو عبـدالله الحـافظ كمـا يقـول البيهقي كثيراً في كتبه ونحـو ذلـك، وهـم يكـثرون من ذلك بغيـة الاختصـار لوضـوح أمرهـم عنـدهم، وهم فرسان هذا الفن.

والمبهم هو الـذي لـم يُسـمّ أصـلاً إنمـا يقـول: حدثني رجل أو امرأة أو جار لفلان ونحو ذلك.

والطريــق إلــى معرفتهمــا هــو جمــع الطــرق وتتبعها وتتبع أقوال العلمـاء فيهـم، بجـانب النظـر في شيوخهم وتلاميذهم، وطبقـاتهم، والنظـر فـي أسانيد المؤلف في أوائـل كتـابه، حيـث إنهـم فـي الغــالب ينســبون الــرواة فــي أول الكتــاب ثــم يختصرون.

ولعـلّ أقـوى الطـرق فـي تعيـين عيـن الـراوي المهمل أو المبهم هو جمع الطرق.

فمــتى عــرف المبهــم فــي الإســناد إرتفعــت الجهالة عنه، وحكم بكـونه ثقـة أو ضـعيفاً، وعلـى ضوئه يحكم على الإسناد، وإن لم يعرف فلا يحتـج به حتى يتبين أمره[1].

متى يضرّ عدم تميزّ الراوي المهمل؟.

على الأغلب يتـم الوقـوف علـى تمييـز الـراوي المهمـل مـن خلال جمـع الطـرق وتصـريح بعـض الأئمة، فيكـون الحكـم علـى حسـب حـاله توثيقـاً وتجريحاً.

أما إذا لم يتميز المهمل عن غيـره لاشـتراكهما في الاسم والطبقة والشيوخ والتلاميـذ، فـإذا كـان كلاهمـا ثقـة، فـإنه لا يضـرّ إهمـاله فـي الإسـناد كالسـفيانين- ابـن عيينـة والثـوري – والحمـادين –

---

[1] () انظر فتح المغيث (1 / 351) للسخاوي، وتوضيح الأفكار للصنعاني (4/301).

حماد بن زيد وحماد بن سلمة.

وقد ذكر العلماء بعض الأمور المساعدة على التمييز بينهم، لا يتسع البحث لذكرها[1].

أما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فلا بد من التمييز بينهما لتباين الحكم بينهما، كما روى ابن ماجه عن علي بن محمد عن سفيان بن عيينة عن الزهري فأهمل علي بن محمد، وهما اثنان في هذه الطبقة[2]، وكلاهما من شيوخ ابن ماجه وكلاهما كوفيٌّ، وكلاهما يروي عن سفيان بن عيينة، أحدهما الطنافسيّ وهو ثقة، والآخر ابن أبي الخصيب، صدوق ربما أخطأ[3].

وقد سبق في بيان أصناف الرواة الثقات المتفق عليهم مطلقاً أو مقيداً، والضعفاء المتفق على ضعفهم، والمسكوت عنهم أي المجاهليل بأنواعها، والمختلف فيهم وآراء العلماء في حكم روايتهم فليراجع هناك للعلم بهم، ولا أرى حاجة في إعادتهم.

وهناك كتب معتمدة ألَّفها العلماء في الرجال عموما، ولاسيما أنها تساعد الباحث على دراسة سلسلة الإسناد، ومعرفة أحوال الرواة أذكر أهمها بعد الانتهاء من بيان الخطوات في دراسة الأسانيد وتخريج الطرق.

---

1 () انظر في ذلك سير أعلام النبلاء (7/464) للحمادين و (7/466) لاشتراك السفيانين، والتقييد والإيضاح للعراقي / 411 وفتح الباري للحافظ ابن حجر (12/319).

2 () كلاهما من العاشرة انظر التقريب/ 405 برقم 4791 و 4792.

3 () انظر دراسة الأسانيد / 55.

المبحث الثاني: الخطوة الثانية من دراسة الأسانيد

تتمثل هذه الخطوة في التحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه، وذلك بوجود هذا الإسناد في الصحيحين، أو أحدهما، أو بالتأكد من كتب التراجم التي تذكر شيوخ الراوي وتلاميذه بشمول، مثل: تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر، أومن غير شمول، مثل: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والثقات لابن حبان، وتعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة لابن حجر، والميزان للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر وغيرها.

وأيضاً مراجعة كتب المراسيل لمعرفة الإرسال في الإسناد مثل: كتاب المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، وتحفة التحصيل لولي الدين العراقي.

ومراجعة الكتب التي ألّفت في التدليس والمدلّسين:

منها: منظومة الذهبي في أهل التدليس شرحها د.عاصم القريوتي، وهي مطبوعة مع شرحها، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر، والتبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي، وإتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ للشيخ حماد بن محمد الأنصاري.

ومعرفة اتصال الإسناد من الأمور الصعبة إلا لمن جمع الطرق ووقف على تصريح العلماء

بذلك، وقد يخفى أمره مع ذلك على بعض العلماء من أهل الشأن. إليك نموذجاً من ذلك:

حكم أبو عبدالله الحاكم في المستدرك (1/53) على حديث أبي قلابة (عبدالله بن زيد الجرمي) عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها – فقال: ((رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ)) وتعقبه الذهبي بقوله:((فيه انقطاع)).

قلت: الانقطاع بين أبي قلابة وبين عائشة حيث أرسل عنها[1].

وذكر الشيخ الألباني أيضاً في تمام المنة في التعليق على فقه السنة[2] عند قوله:((وعن عائشة قالت: كان قيام رسول الله في الركعتين قبل صلاة الفجر قدر ما يقرأ فاتحة الكتاب)) الحديث، وضعفه الشيخ الألباني بهذا اللفظ للانقطاع وقال: ((به أعلّه مخرجه الطحاوي؛ لأنه من رواية محمد بن سيرين عن عائشة ولم يسمع منها، كما قال أبو حاتم)).

وضعف الشيخ الألباني حديثاً آخر أيضاً عن عائشة قالت: ((كان رسول الله يقرأ في ركعتي الفجر بـ () وكان يسر بهما)) بالانقطاع كالذي قبله وقال: ((وهو أي الحديث في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة دون قوله:«كان يسر بهما»))[3].

---

1 () انظر تهذيب التهذيب (5/225).
2 () ص 237.
3 () تمام المنة / 237.

فيلزم التأكد من اتصال السند، ولا سيما فيمـن وصفوا بكثرة الإرسال أو التدليس ونحو ذلك.

المبحث الثالث: الخطوة الثالثة من دراسة الأسانيد

التحقق من خلوّ الإسناد والمتن من الشذوذ والعلة القادحة:

ومن أمثلة الإعلال بالشذوذ ما ذكره الشيخ الألباني فقال معلقاً على قول مؤلف فقه السنة: ((وأما الاقتصار على ركعتين فقط (يعني قبل العصر)، فدليله عموم قوله ﷺ "بين كل أذانين صلاة" قلت: خفي على المؤلف ما أخرجه أبو داود "في باب الصلاة قبل العصر"، ومن طريقه الضياء في المختارة ... وقال النووي في المجموع (4/8): "إسناد صحيح" ثم قال الشيخ: وأقول هو كذلك، لولا أنه شاذ بهذا اللفظ، والمحفوظ بلفظ "أربع ركعات" وبيان ذلك في ضعيف أبي داود (235) والروض النضير))[1].

وعلّق الشيخ الألباني على قول مؤلف فقه السنة:((لقول رسول الله ﷺ:"صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" رواه أبو داود بسند صحيح، فقال:((من شروط الحديث الصحيح أن لا يشذ راويه عن رواية الثقات الآخرين للحديث، وهذا الشرط في هذا الحديث مفقود؛ لأنّ الحديث في الصحيحين وغيرهما من طرق عن ابن عمر – رضي الله عنهما – دون ذكر النهار وهذه الزيادة تفرد بها علي بن عبدالله الأزدي عن ابن عمر دون سائر من رواه عن ابن عمر، ونُقِل عن الحافظ ابن حجر خلاصة أقوال الحفاظ في إعلالهم الحديث بهذه الزيادة، وهي أن هذه الزيادة لا تكون صحيحة على طريقة من

[1] () المصدر السابق / 241.

يشترط في الصحيح ألا يكون شاذا[1]».

وأمّا التحقق من نفي العلة القادحة فهو أيضاً من أهمِّ الواجبات على الباحث، وذكر الدكتور عبدالعزيز العثيم أنّ كل موانع القبول في الإسناد أو المتن من قبيل العلة[2]، وهذا يوافق المعنى اللغوي؛ لأن ((المعلل لغة: ما فيه علة واصطلاحاً: ما فيه علة خفية قادحة)) كما ذكر الحافظ ابن حجر[3].

فإذاً العلة تكون خفية غامضة تقدح في الحديث، وإن كان الظاهر السلامة منها. وقال الحافظ ابن حجر: "المعلّل: هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل هذا الشأن كعليّ بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة و الدارقطني"[4].

ولا يخفى أن العلل أقسام: منها ما هي قادحة –وهي العلة في الحقيقة–، ومنها ما ليست بقادحة، وهي أنواع – وتقع غالباً في الإسناد وقليلاً في المتن، كرفع الموقوف، ووقف المرفوع، وإرسال الموصول، ووصل المنقطع، ودخول حديث في حديث[5].

قال الدكتور عبدالعزيز العثيم: «فالعلة التي

---

1 () تمام المنة / 239، 240.
2 () دراسة الأسانيد / 146.
3 () نزهة النظر/ 83.
4 () المصدر السابق/ 123.
5 () انظر دراسة الأسانيد/ 146.

تقع في الإسناد والمتن ستة أقسام[6]:

1- العلة في السند تقدح في صحة السند و المتن جميعاً.

2- العلة في السند تقدح في صحة السند من غير قدح في المتن.

3- العلة في السند لا تقدح في صحة السند ولا المتن.

4- العلة في المتن تقدح فيه وفي السند.

5- العلة في المتن تقدح فيه من غير قدح في السند.

6- العلة في المتن لا تقدح فيه ولا في السند[2].

بعد الانتهاء من هذه الخطوات: وهي تحقق عدالة الرواة وضبطهم، وتحقق اتصال السند وعدم وجود انقطاع فيه، وتحقق عدم وجود الشذوذ والعلة القادحة فيه – نقطف ثمار القبول والحكم على الحديث بالصحة أو الحسن، وإذا اختل شرط من شروط القبول حكمنا بالضعف، وهذا من أهم ثمار التخريج وجمع الطرق.

---

6 () المصدر السابق/ 147.

2 () انظر للمزيد: النكت للحافظ ابن حجر (2/477)، وتوضيح الأفكار للصنعاني(2/32، 33).

الفصل الثالث: في أهم الكتب المساعدة على دراسة الرواة

ويجدر هنا أن أشير إلى أهم الكتب المساعدة على دراسة رجال الأسانيد باختصار:

ولنعلم بأنّ العلماء ما تركوا جانباً مهما في خدمة السنة إلاّ قاموا به، سواء فيما يخدم المتون أو رجال الأسانيد، فألفوا في كل ذلك كتباً، فنجدهم ألّفوا فيما يخدم جانب سلسلة رواة الأسانيد فسهّلوا للباحث الوصول إليهم، حيث تفننوا في التصنيف حسب أحوال الرواة.

فمنهم من صنف في الثقات فقط: كثقات ابن حبان والثقات للعجلي والثقات لابن شاهين وكلها مطبوعة، ومنهم من ألّف في الضعفاء فقط والمصنفات فيه كثيرة، كالضعفاء الصغير والكبير للإمام البخاري، والضعفاء للإمام النسائي والكامل في الضعفاء لابن عدي، والضعفاء للدارقطني، وكتاب المجروحين لابن حبان، والضعفاء الكبير للعقيلي، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، والضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، أحوال الرجال للجوزجاني، وميزان الاعتدال للذهبي، وديوان الضعفاء وذيله، والمغني في الضعفاء، الجميع له، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر، المجموع في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، وكل هذه الكتب مطبوعة ما عدا الضعفاء الكبير للبخاري.

ومنهم من جمع بين الصنفين: كالتاريخ الكبير والصغير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي

حاتم، وهما من أهمّ الكتب في هذا الصنف، وكـذا ما ألف بخصوص رجال أصحاب الكتب الستة مـن الكمال للمقدسي، وهو الأصـل، وفروعـه: تهـذيب الكمال للمزي، وتذهيب تهذيب الكمال والكاشـف كلاهمـا للـذهبي، وتهـذيب التهـذيب، وتقريـب التهـذيب كلاهمـا للحـافظ ابـن حجـر، والخلاصـة للخزرجي، وكلّها مطبوعة، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعـة علـى التهـذيب وهـو مطبـوع أيضاً.

أو كتب اعتنـت بـتراجم رواة بلـد معيـن، وهـي كثيرة أيضاً، مثل: تاريخ بغداد للخطيـب البغـدادي، وتاريخ دمشق لابـن عسـاكر، وطبقـات المحـدثين بأصبهان لأبي الشـيخ ابـن حيّـان الأنصـاري، وذكـر أخبـار أصـبهان لتلميـذه أبـي نعيـم الأصـبهاني، والتدوين في أخبـار قزويـن لعبـدالكريم الرافعـي، وتاريخ جرجان للسهمي، وطبقات علماء إفريقيـة، وبغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، وغيرهـا كثير، وكل ما ذكر مطبوع.

وكتب في التاريخ وتهتم بتراجم الرواة:

مثـل: وفيـات الأعيـان لابـن خلكـان، التكملـة لوفيات النقلة للمنذري، العـبر فـي خـبر مـن غـبر للذهبي، وتاريخ الإسلام له أيضا، كلها مطبوعة.

ومن الكتب التي اهتمت بـتراجم الـرواة أيضـاً: كتاب المعرفـة والتاريـخ للفسـوي، والإرشـاد فـي معرفة علماء الحديث لأبي يعلـى الخليلـي، وسـير أعلام النبلاء، وتـذكرة الحفـاظ كلاهمـا للـذهبي، وطبقـات علمـاء الحـديث لابـن عبـدالهادي، كلهـا مطبوعة.

وهناك كتب اهتمت بتراجم رجال المذاهب:

فمن أهمّها: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى وذيلها لابن رجب، والمنهج الأحمد للعليمي وترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، والديباج المذهب لابن فرحون، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء الحنفي، وغيرها كثير، وكلها مطبوعة.

كما ألّفوا في الطبقات كتباً، منها:الطبقات الكبرى لابن سعد، والطبقات لمسلم، والمعين في معرفة طبقات المحدثين للذهبي كلها مطبوعة، وفي العلل ومعرفة الرجال كتبا، كالعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، والعلل لابن المديني، والعلل الكبير للدارقطني.

كما ألّفوا في المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف وفي المتشابه من الأنساب والأسماء والكنى، منها:كتاب: المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى للأمير ابن ماكولا، المشتبه للذهبي، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي.

كما اعتنى العلماء بالتأليف في الكنى، وقد تقدم بيان أهمها وكذا في المختلطين من الرواة، والمدلسين ومن عرفوا بالإرسال تقدم بيان أهم المؤلفات فيهم، وكذا في الأنساب، ومن أهمها الأنساب للسمعاني، وهو مطبوع.

أخيرا أذكـر كتابـاً ألفـه أحـد علمـاء الهنـد وهـو عبدالوهاب بن مولوي محمد غوث وسماه "كشف الأحوال في نقد الرجال" جمع فيه الرواة الضعفاء مـن كتـاب ابـن الجـوزي وغيـره مـن عـدد مـن المصادر واستخدم فيه رموزا كـثيرة بلـغ عـددها (74) رمزا، ولكثرتهـا أعرضـت عـن ذكرهـا وانظـر لذلك كشف اللثام (2/422-426).

الخاتمة

الحمد لله الـذي بنعمتـه تتـم الصـالحات، وفـي الختام أشير إلى أبرز معـالم البحـث حيـث تنـاول عنايــة الأمــة بخدمــة الكتــاب والســنة، ومعــاني التخريـج لغـة واصـطلاحا عنـد المحـدثين، ونشـأة التخريج وتطوره وأهميـة التخريـج وفوائـده، ومـن أهمهـا معرفــة صــحة الحــديث وضــعفه، وجهــود العلماء في تخريج الأحاديث مـن كلام الأئمـة فـي كتبهم المختلفة، ومن أهل الفنون المتعددة.

وجهود العلماء في تخريج الأحـاديث علـى وجـه العمـوم، بـدون التقيـد بكتـاب معيّـن أو موضـوع معين، أو مع التقييـد فـي موضـوع معيّـن كلّـي أو جزئي، كما تناول البحث التنبيه علـى أمـور مهمـة بين يدي التخريج ودراسة الأسانيد، يجب معرفتهـا قبل الدخول في التخريج ودراسة الـرواة، وطـرق تخريـج الحـديث ووسـائله مـن مصـادره الأصـلية، وكـذا اسـتخدام البرامـج الموجـودة فـي أقـراص الحاسب الآلي.

وتناول أيضـاً دراسـة الأسـانيد للحـديث بجميـع طرقـــــــــــــه – المتابعـــــــــــــات والشواهد – وأهمية هذه الدراسة وثمرتهـا، وذلـك علـى خطـوات ثلاثـة: هـي تحقـقُ عدالـة الـرواة وثقتهم، وتحققُ اتصال السند وعدم وجود انقطـاع فيه، وتحققُ عدم وجـود الشـذوذ والعلـة القادحـة فيه، ونقطف من ذلك ثمار الحكـم علـى الحـديث بالصحة أو الحسن. وإن اختل شرط مـن شـروط الصـحة والقبـول حكمنـا علـى الحـديث بالضـعف،

وهذا من أهمّ ثمار التخريج.

أسـأل اللـه سـبحانه أن يجعـل أعمالنـا خالصـة لـوجهه الكريـم، ويتقبلهـا إنـه نعـم المـولى ونعـم النصير.

المراجع

1-القرآن الكريم
2-الإحسان بترتيب صحيح ابـن حبـان – تـأليف: علي بـن بلبـان (ت 739هـ)، تحقيـق: كمـال يوسف الحوت، دار الكتـب العلميـة، بيـروت ط/ الأولىعام 1407هـ.
3-الأحكـام الشـرعية الصـغرى – لأبـي محمـد عبدالحق الإشـبيلي (ت 581هـ)، تحقيـق: أم محمـد بنـت أحمـد، نشـر مكتبـة ابـن تيميـة بالقـاهرة، ومكتبـة العلـم بجـدة، ط/ الأولـى عام 1413هـ.
4-الأحكــام الشــرعية الكــبرى - لأبــي محمــد عبدالحق الإشبيلي (ت 581هـ)، تحقيق: أبي عبدالله حسـين بـن عكاشـة، الناشـر مكتبـة الرشد، الرياض، ط/ الأولى عام 1422هـ.
5-الأحكـام الوسـطى – لأبـي محمـد عبـدالحق الإشــبيلي (ت 581هـ)، تحقيــق: حمــدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبـة الرشـد، الريـــــــــــــــــــــــــــــــاض، ط/ الأولى عام 1416هـ.
6-اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر- للحافظ ابن كثير (ت 547هـ)، دار العاصمة، تعليق: الشيخ الألباني، وتحقيق: علي بن حسن الحلبي، ط/ الأولى عام 1415هـ.
7-إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سـنن خيـر الخلائـــــــــــق – للنـــــــــــووي (ت 676هـ)، تحقيق: عبدالباري فتح الله، دار البشـائر، بيـروت، لبنـان، ط/ الأولـى عـام

1407هـ.
8-أصـول التخريـج ودراسـة الأسـانيد – تـأليف: د.محمود الطحان، مكتبة الرشد، الرياض ط/ الخامسة 1403هـ.
9-الإلمام بأحاديث الأحكام – لابـن دقيـق العيـد (ت 702هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولـوي، نشر، دار ابن القيم، ط/1 عام 1406هـ.
10- البحـر الـذي زخـر شـرح ألفيـة الأثـر- للسيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: د.أنيس بن أحمد الأندنوسي، ط/ الأولى.
11- البدر المنيـر فـي تخريـج الأحـاديث والآثـار الواقعـة فـي الشـرح الكـبير – لابن الملقن (ت 804هـ)، تحقيق: د.جمـال محمد السيد، وعدد غيـره، مكتبـة الرشـد، الرياض، ط/1 عام 1414هـ.
12- بلـوغ المـرام مـن جمـع أدلـة الأحكـام – للحـافظ ابـن حجـر العسـقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: الشيخ أسـامة صـلاح الدين، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط/ الأولى عام 1412هـ.
13- تاريـخ بغـداد – للخطيـب البغـدادي (ت 463هـ)، الناشـر دار الكتـاب العربـي، بيروت، لبنان.
14- التأسيس في فن دراسة الأسـانيد- تـأليف: د.عمـر إيمـان أبـو بكـر، مكتبـة المعـارف، الرياض، ط/ الأولى عام 1421هـ.
15- التأصـيل لأصـول التخريـج وقواعـد الجـرح

والتعديل – تأليف: د.بكـر بـن عبـدالله أبـو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط/ الأولى عام 1413هـ.
16- تحفة الخريج إلـى أدلـة التخريـج – تـأليف: إقبال أحمد محمد إسـحاق، الناشـر مركـز القرآن والسنة إله آباد بوني، الهند.
17- تخريج الأحاديث النبوية فـي مدونـة الإمـام مالك – د.الطاهر محمد الدردير، مطبوع.
18- تخريـج الحـديث الشـريف- تـأليف: د.علـي نــايف بقــاعي، دار البشــائر الإســلامية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى 1421هـ.
19- تخريج الحديث النبوي – تأليف: د.عبدالغني أحمد مزهـر التميمـي، الفرقـان، الريـاض، ط/ الأولى عام 1410هـ.
20- تــذكرة الحفــاظ – للإمــام الحــافظ أبــي عبــدالله الــذهبي (ت 748هـ)، دار إحيــاء التراث العربي، بيروت، لبنان.
21- تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد ســوريا، حلــب، دار البشــائر الإســلامية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى عام 1406هـ.
22- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد – لمحمد بـن عبـدالغني الشـهير بـابن نقطـة (ت 629هـ)، دار الحـديث للنشـر، بيـروت، لبنان، عام 1407هـ.
23- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابـن الصـلاح – للحـــــــــافظ العراقـــــــــي (ت 806هـ)، تحقيق: عبـدالرحمن عثمـان، نشر عبدالمحسن الكتبي، عام 1389هـ.

24- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير – للحافظ ابن حجر (ت 852هـ)، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، جدة، ط/ الأولى عام 1416هـ.
25- تمام المنة في التعليق على فقه السنة – للشيخ الألباني، دار الراية، الرياض، ط/ 3 عام 1409هـ.
26- تهذيب التهذيب – للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن، الهند، ط/الأولى عام 1325هـ.
27- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت 1182هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط/ الأولى عام 1366هـ.
28- تيسير دراسة الأسانيد للمبتدئين – تأليف: عمرو بن عبدالمنعم سليم، نشر دار الضياء بمصر، ط/1 عام 1421هـ.
29- ثبت مؤلفات الخطيب من ترجمته – ليوسف العشّ، ط/ الأولى.
30- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم – تأليف: د.صالح حامد الرفاعي، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، عام 1413هـ.
31- الجامع الصحيح – لمسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي،

ط/ 1 عام 1374هـ.
32- الجامع الصغير مع شـرحه فيـض القـدير – انظر فيض القدير.
33- الجامع لأحكام القـرآن – للقرطـبي محمـد بـــــن أحمـــــد (ت 671هـ)، ط/ الثانية عام 1372هـ.
34- الجــامع لأخلاق الــراوي وآداب الســامع – للخطيـب البغـدادي (ت 463هـ)، تحقيـق: د.محمـــود الطحـــان، مكتبـــة المعـــارف، الرياض، عام 1403هـ.
35- الجرح والتعديل – لأبي عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت 327هـ)، دار المعارف العثمانيـة، الهند، عام 1371هـ.
36- حصول التفريج بأصـول العـزو والتخريـج – تـأليف: أبـو الفيـض أحمـد بـن محمـد بـن الصـــديق الغمـــاري (ت 1380هـ)، طبـــع بمكتبة طبرية، الرياض.
37- خصائص المسـند – لأبـي موسـى المـديني الأصبهاني (ت 581هـ)، طبع بالقاهرة عـام 1347هـ، تحقيق: الشيخ أحمد شـاكر فـي مقدمة تحقيق المسند، بالقاهرة أيضاً عـام 1368هـ.
38- دراســـة الأســـانيد - د.عبـــدالعزيز بـــن عبدالرحمن العثيم، الرياض، ط/الأولى عام 1419هـ.
39- دلائل الأحكام مـن أحـاديث الرسـول عليـه الســلام – تحقيــق: د.محمــد الشــيخاني ود.زياد الدين الأيـوبي، دار قتيبـة، دمشـق،

ط/ 1 عام 1413هـ.
40- الدرر الكامنة فـي أعيـان المائـة الثامنـة – للحافظ ابن حجـر العسـقلاني (ت 852هـ)، ط/ الأولى.
41- الرّسالة المستطرفة – للكتاني محمـد بـن جعفر (ت 1345هـ)، دمشق، ط/ الثالثة.
42- رفــع الملام عــن الأئمــة الأعلام – لشــيخ الإسلام ابن تيمية، ط/الأولى.
43- زهر الربى علـى سـنن النسـائي المجتـبى للسيوطي، مع حاشـية السـندي، المطبعـة المصرية بالأزهر.
44- ســير أعلام النبلاء - للــذهبي (ت 748هـ)، تحقيــق: شــعيب الأرنــؤوط وآخريــن، دار الفكر، الجزء الساقط من طبعـة مؤسسـة الرسالة، ط/الأولى عام 1401هـ.
45- شرح ألفية السيوطي – لأحمد شاكر، طبع بمصر.
46- شرح علل ابن أبي حاتم – لابن عبدالهادي، مخطوط، لم يطبع بعد.
47- شرح علل الترمذي – لابن رجـب الحنبلـي (ت 795هـ)، تحقيـق: د.همـام عبـدالرحيم سـعيد، مكتبـة المنـار، الأردن، ط/ الأولـى عام 1407هـ.
48- شروط الأئمة الخمسة (غير ابـن مـاجه) – المؤلــــف: أبــــو بكــــر محمــــد ابن موسى الحازمي، تعليـق: محمـد زاهـد الكوثري، الناشر مكتبة عاطف بالقاهرة.

49- صحيح ابن خزيمة – محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت 311هـ)، تحقيق: د.مصطفى الأعظمي، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
50- ضعيف الجامع الصغير وزيادته – للشيخ الألباني، نشر المكتب الإسلامي طبع بيروت، لبنان.
51- طبقات علماء الحديث–تأليف:محمدبن أحمد بن عبدالهادي (ت 744هـ)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الأولى عام 1409هـ.
52- طرق تخريج الحديث – تأليف: د.سعد بن عبدالله آل حميد، دار علوم السنة، الرياض، ط/ الأولى عام 1420هـ.
53- العلل الصغير للترمذي بآخر السنن المجلد الخامس – تحقيق: أحمد محمد شاكر.
54- علوم الحديث – لابن الصلاح، دمشق.
55- عمدة الأحكام الكبرى – للحافظ عبدالغني المقدسي (ت 600هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، دار الثبات للنشر، ط/ الأولى عام 1422هـ.
56- فتح الباري شرح صحيح البخاري – للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، الطبعة الخامسة، القاهرة.
57- فتح المغيث شرح ألفية الحديث – للعراقي، للسخاوي محمد بن عبدالرحمن (ت 902هـ)، تعليق: الشيخ صلاح محمد عويضة، توزيع دار أحد.
58- الفهرس الشامل للتراث الإسلامي لآل

البيت، بالأردن.
59- فيض القدير شـرح الجـامع الصـغير محمـد عبدالرؤوف المناوي (ت 1031ه).
60- القـــاموس المحيـــط – للفيروزآبـــادي الشيرازي (ت 817ه)، المطبعة الحسينية المصرية، عام 1344ه، ط/ الثانية.
61- الكامل – لابن عدي، طبع، بيروت.
62- كتاب الذيل علـى طبقـات الحنابلـة – لابـن رجـب (ت 795ه)، دار المعرفـة، بيـروت، لبنان.
63- كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنـام -- المؤلف: د.عبدالموجود محمـد عبــداللطيف، مكتبــة الأزهــر، بالقــاهرة، ط/الأولى عام 1404ه.
64- الكفايــة فــي علــم الروايــة – للخطيــب البغــدادي (ت 463ه)،الناشر: النمنكاني، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
65- لسان العرب – لابن منظـور الإفريقـي (ـ 711ه)، دار صادر، بيروت لبنان.
66- لســان الميــزان – للحــافظ ابــن حجــر العسـقلاني (ت 852ه)، الناشـر مؤسسـة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان.
67- المؤتلف والمختلف - للدارقطني علي بــن عمــر (ت 385ه)، تحقيــق: د.موفــق بــن عبدالله، دار الغرب الإسلامي، بيـروت، ط/ الأولى 1406ه.
68- المجروحيــن – لابــن حبــان البســتي (ت 354ه)، نشر دار الوعي بحلب، ط/ الأولى عام 1396ه.

69- المجمع المؤسس - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: د.يوسف المرعشلي، بيروت، لبنان، ط/ الأولى.
70- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي – للقاضي الرامهرمزي (ت 360هـ)، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت عام 1391هـ.
71- 71 مختصر الأحكام مستخرج الطوسي على جامع الترمذي –للحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت 312هـ) تحقيق: د.أنيس أحمد الأندنوسي، نشر دار المؤيد، الرياض، ط/الأولى عام 1424هـ.
72- المختصر الوجيز – تأليف محمد عجاج الخطيب، طبع في عام 1410هـ.
73- المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار د.عبدالصمد بكر عابد، نشر دار الفضيلة، توزيع البخاري بالمدينة المنورة.
74- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد – للحافظ ابن الجزري (ت 833هـ)، طبع مع خصائص المسند انظر خصائص المسند.
75- معالم التنزيل – لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ)، تحقيق: خالد العك وزميله، دار المعرفة ط/ الأولى عام 1406هـ.
76- المعجم المختص – للذهبي (ت 748هـ)، ط/ الأولى.
77- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد – تأليف: د.محمد ضياء الرحمن

الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، ط/ الأولى عام 1420هـ.
78- معجم مقاييس اللغة – لابن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط/ الثانية عام 1389هـ.
79- معرفة أحوال الرجال – للحافظ الجوزقاني، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت، ط/ الأولى.
80- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرّد – للإمام الحافظ الذهبي(748هـ). (ت 748هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سعيداي، نشر دار الباز، مكة المكرمة، دار المعرفة، بيروت، ط/ الأولى عام 1406هـ.
81- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار – للحافظ العراقي عبدالرحيم بن الحسين (ت 806هـ)، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بمصر.
82- المغني لابن قدامة المقدسي (ت 620هـ)، تحقيق: د.عبدالله التركي ود.عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط/ الأولى عام 1400هـ.
83- المنار المنيف في الصحيح والضعيف – لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الحنبلي (ت 751هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، عام 1390هـ.
84- مناقب الإمام أحمد – لابن الجوزي.

85- المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية – لمجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية (ت 652هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، ط/ الأولى عام 1423هـ.
86- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها وفي آخره، دراسة في تخريج الأحاديث، تأليف: د.وليد بن الحسن العاني (ت 1416هـ) دار النفائس، الأردن، عام 1418هـ.
87- المنهل – لابن تغري بردي، مطبوع.
88- موارد الخطيب البغدادي في تاريخه، تأليف: د.أكرم ضياء العمري، ط/الأولى، بيروت، لبنان.
89- الموقظة – للحافظ الذهبي (ت 748هـ)، ط/ الأولى.
90- ميزان الاعتدال في نقد الرجال – للحافظ الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
91- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر مع النكت عليه – الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام، ط/ الثانية عام 1414هـ.
92- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية – للزيلعي عبدالله بن يوسف (ت 763هـ)، ط/ الثانية عام 1393هـ.
93- النكت على مقدمة ابن الصلاح – للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: د.ربيع بن هادي المدخلي، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط/ الأولى عام 1404هـ.
94- هدي الساري مقدمة فتح الباري – للحافظ

ابن حجر العسقلاني (852هـ)، طبع المكتبة السلفية.
95- الهدايـــة مـــع شـــرحه فتـــح القـــدير – للمرغينـاني، طبـع مطبعـة البـابي الحلـبي بمصر، ط/ الأولى عام 1389هـ.

فهرس الموضوعات

التمهيد.....2
خـطـة البحـث.....4
المقدمة.....6
التخريج لغة:.....6
أمَّا اصطلاحاً.....7
إطلاقات التخريج عند المحدِّثين.....7
التخريج في اصطلاح المعاصرين.....11
أهم المؤلفات في «أصول التخريج» «وطرق استخراج الحديث»[1].....15
الباب الأول: أهمية التخريج والاستخراج وفوائده ونشأته وتطوره.....18
الفصل الأول: أهمية التخريج والاستخراج[1] وفوائده[1].....19
نماذج تطبيقية لبعض هذه الفوائد[1].....24
الفصل الثاني: نشأة علم التخريج وتطوره. .30
انتقاء الأئمة أحاديث مصنفاتهم من مئات الألوف من الأحاديث.....30
الباب الثاني: في اهتمام العلماء بالتخريج وجهودهم في ذلك.....36
المدخل: بداية الاهتمام بالتخريج بشكل مؤلفات في القرن الرابع فما بعد:.....37
الفصل الأول: جهود العلماء في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل الفنون المختلفة.....44

مناهج أشهر مصنفي كتب التخريج وبيان أمثلة بعض الفوائد منها..... 57
تقدَّم في الباب الأول في الفصل الأول منه بيان أهمية التخريج وفوائده، وقلّما يخلو كتاب من كتب التخريج من تلك الفوائد مجتمعة أو مفرّقة، والذي يهمنا هنا الإشارة إلى منهج الأئمة الذين ألّفوا في التخريج ممن تقدّم ذكر مؤلفاتهم، وهم الحافظ الزيلعيّ والحافظ ابن الملقن والحافظ ابن حجر والشيخ الألباني..... 57
وإليك بيان ذلك حسب الترتيب المذكور:..... 57
1- "نصب الراية لأحاديث الهداية"..... 57
"الهداية" كتاب مهم في الفقه الحنفي، ألّفه برهان الدّين أبو الحسن علي ابن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني (ت 593هـ)..... 57
وقد تضافرت الجهود لخدمة هذا الكتاب بين شارح ومختصر ومخرج لأحاديثه، فممّن خدمه بتخريج أحاديثه الحافظ جمال الدين الزيلعي في كتابه ((نصب الراية)) وكذا غير الزيلعي..... 57
أما منهج الزيلعي في تخريج الأحاديث فنوجزه في الأمور المهمة الآية:..... 57
أ- لم يذكر الزّيلعي لكتابه مقدمة يبيّن منهجه فيه كما بيّن ابن الملقن وابن حجر وغيرهما، ويبدو أنه لم يكمّل الكتاب، وكان مسوّدة كما صرّح الحافظ ابن حجر في الدراية(1) أنه بيّض لكتاب الفرائض، ولم يخرج شيئاً، وكذا صرّح ابن قطلوبغا في المنية(1)..... 57

الفصل الثاني في تخريج الأحاديث عامة بدون تقيد بكتاب معين.....75
المبحث الأول: الصنف الأوّل.....76
المبحث الثاني: الصنف الثاني.....77
ممّن ألّف في هذا الصنف أي أحاديث الأحكام.....77
الباب الثالث: في التخريج المبني على المتن والإسناد وطرق تخريجهما.....89
المدخل: حاجة التخريج وحتمية دراسة الأسانيد....90
الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتخريج.....92
الفصل الثاني: طرق تخريج الحديث ووسائله... 95
مدخـل: تفنن المحدثين في التصنيف.....95
المبحث الأول: التخريج عن طريق معالم السند.....97
المبحث الثاني: عن طريق معالم المتن...100
المبحث الثالث: التخريج عن طريق معالم السند والمتن عن طريق الحاسوب.....114
الباب الرابع: دراسة إسناد الحديث ومتابعاته وشواهده.....118
الفصل الأول: التنبيه على بعض الأمور المهمة في التخريج.....119
الفصل الثاني: دراسة الأسانيد والطرق وثمرتها وخطواتها.....126
المدخل: بعض الأمور المهمة.....126

المبحث الأول: الخطوة الأولى من دراسة الأسانيد.....130
المبحث الثاني: الخطوة الثانية من دراسة الأسانيد.....135
المبحث الثالث: الخطوة الثالثة من دراسة الأسانيد.....138
الفصل الثالث: في أهم الكتب المساعدة على دراسة الرواة.....141
الخاتمة.....145
المراجع.....147
فهرس الموضوعات.....159